جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المـــــوضـــــــــــوع:

فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط
دراسة حالة الجزائر 2000 - 2015

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية وبنوك

من إعداد الطالبتين:

- بوصور زهرة
- شرقي زينب

تحت إشراف:

أ.د/ بوشنافة الصادق

أعضاء اللجنة :

غزازي عماد	عضوا رئيسا
بوشنافة الصادق	مشرفا ومقررا
زاهي محمد الأمين	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2016/2015



شكر و عرفان

الحمد و الثناء لله على نعمه و على توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل اعترافا بالفضل و تقديرا للجميل لا يسعنا إلا أن نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان الأستاذ الدكتور **بوشنافة الصادق** لقبوله الإشراف على هذا العمل و على توجيهاته القيمة .

كما نتقدم بالشكر إلى جميع من مد لنا يد العون و نخص بالذكر الأستاذ الدكتور **خليل عبد القادر**.

و إلى من كل ساندنا في عملنا هذا

إهـــــــــــــــــــداء :

بسم الله الرحمن الرحيم

"سبحان الذي أنزل على عبده الكتاب و لم يجعل له عوجا "

صدق الله العظيم

أشكر الله و أحمده على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمار نجاحي إلى التي زرعت فيا أحاسيس الحب و الحنان و من حملتني وهنا على وهن و كانت سندا لي طيلة مشواري الدراسي أمي الحبيبة فتيحة حفظها الله و أطال في عمرها

إلى من رعاني و أمطرني حبا و حماية و انتظر نجاحي بفارغ الصبر و كان سندا لي طيلة مشواري الدراسي و عماد البيت الغالي والدي يحي حفظه الله و أطال في عمره

إلى إخوتي الأعزاء محمد الهادي و منصور اللذان لم يبخلا علي بشيء

إلى أختاي الغاليتان سهام و كريمة و زوجها و ابنتها مريم البتول حفظهم الله

إلى زوجي فيصل و كل عائلة تلاعيش

إلى كل عائلة شرقي و بولدوم

إلى صديقاتي الغاليات : زهرة ، صارة ، سلمى ، فاطمة ، إيمان ، هند ، إيمان

و كل من ساعدني طيلة مشواري من قريب أو بعيد

زينب

MULTIPLY

إهـــــــــــداء

إلى مثال النبل و الإحسان، إلى الذي علمني أن الحياة نضال، إلى

أبي الغالي

إلى نبع الرأفة والحنان ، إلى أغلى كواكب الدنيا ومنارة الحب، إلى

أمي الغالية

إلى من جمعنا صلب واحد واحتضنتنا صدر واحد ، منبع الهامي و

ابتسامتي ، إلى إخوتي وأخواتي

إلى عصافير العائلة وبهجتها

إلى جميع رفقاء دربي، دون استثناء، وإلى من شاركتني عملي " زينب "

إلى كل من يعني له وجودي شيئا في حياته

إلى كل من أحب

"زهرة"

ملخص الدراسة :

تتمحور دراستنا حول فعالية السياسة المالية في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط، وهذا راجع للأوضاع الراهنة الذي يعيشها الاقتصاد الجزائري ومعظم الدول المصدرة للنفط، لذلك يتوجب علينا معرفة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر.

فالدول النفطية تعيش تحديات كبيرة لمواجهة تطورات أسعار النفط العالمية، وما ينجر عنها من تأثيرات على اقتصاديات الدول وما تخلفه من أزمات اقتصادية ومالية وسياسية نتيجة التدهور في مستويات الأسعار العالمية للنفط .

فالجزائر تعيش حالة أزمة على إثر الانخفاض المتتالي لأسعار النفط وهذا راجع لاعتمادها الكبير على مدا خيل المحروقات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الموازنة العامة، النفط، النمو، الأزمات النفطية.

Résumé:

Notre étude a porté sur l'efficacité de la politique budgétaire en Algérie pour faire face aux fluctuations des prix du pétrole, et cela est dû à la situation actuelle qui est vécue par l'économie algérienne et la plupart des pays exportateurs de pétrole, de sorte que nous avons fait la connaissance connue de la politique budgétaire en Algérie.

Etats pétroliers qui vivent de grands défis pour faire face aux évolutions des prix mondiaux du pétrole, et les traînèrent des effets sur les économies des pays et l'échec des crises économiques, financières et politiques à la suite de la baisse des prix du pétrole au niveau mondial.

L'Algérie est dans un état de crise suite à la baisse séquentielle des prix du pétrole, et cela est dû à la grande dépendance à l'égard des recettes d'hydrocarbures.

الفهرس

الفهـــرس

الفهرس	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	
الفصل الاول : دور السياسة المالية في النشاط الإقتصادي	**1**
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول :السياسات الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي	3
المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي	3
المطلب الثاني :تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها	9
المطلب الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية ووسائل تحقيقها	11
المبحث الثاني : ماهية السياسة المالية	20
المطلب الاول : تعريف السياسة المالية	20
المطلب الثاني : تطور أسس السياسة المالية	21
المبحث الثالث : أهداف السياسة المالية وأدوات تحقيقها وآلية عملها	24
المطلب الاول : أهداف السياسة المالية	24
المطلب الثاني : أدوات السياسة المالية	27
المطلب الثالث : آلية عمل السياسة المالية	34
خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني : تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها	38
مقدمة الفصل	39
المبحث الأول : أساسيات حول النفط	40
المطلب الأول : تعريف النفط، أنواعه	40

الفهـــرس

المطلب الثاني : مميزات النفط	42
الطلب الثالث :أهمية النفط	42
المبحث الثاني : تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية	43
المطلب الأول : تطورات أسعار النفط حتى عام 1970	43
المطلب الثاني : التطورات النفطية خلال الفترة 1970-1985	47
المطلب الثالث : التطورات النفطية خلال الفترة 1986-2000	48
المطلب الرابع : التطورات النفطية خلال الفترة 2001-2015	48
المبحث الثالث : دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره (منظمة الأوبك)	50
المطلب الأول : نشأة الأوبك وأهدافها	50
المطلب الثاني : تقييم دور الأوبك في تحديد أسعار النفط	52
المطلب الثالث : محددات أسعار النفط	53
خلاصة الفصل	57
الفصل الثالث : تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط	58
مقدمة الفصل	59
المبحث الأول : السياسة المالية في الدول النفطية	60
المطلب الأول: معالم السياسة المالية في الدول النفطية	60
المطلب الثاني: نضوب النفط وإنفاق عوائده	63
المطلب الثالث: تقلب عائدات النفط وأثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية	64
المبحث الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية	66
المطلب الأول: مبادئ صياغة السياسة المالية	66
المطلب الثاني: مبادئ تنفيذ السياسة المالية	69
المبحث الثالث: الآليات المالية المدعمة للسياسة المالية في الدول النفطية	71
المطلب الأول: الصناديق السيادية	72
المطلب الثاني: صناديق النفط	74

الفهـــرس

المطلب الثالث: صندوق ضبط الإيرادات	77
خلاصة الفصل	79
الفصل الرابع: السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط	80
مقدمة الفصل	81
المبحث الأول : أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	82
المطلب الأول : تطور إنتاج النفط في الجزائر	82
المطلب الثاني : مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري	85
المطلب الثالث : الأزمات النفطية	88
المبحث الثاني : السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015	91
المطلب الأول : الإيرادات العامة	92
المطلب الثاني : دراسة إحصائية لمدى حساسية الإيرادات العامة بالنسبة لسعر النفط	97
المطلب الثالث : النفقات العامة	107
المطلب الرابع : دراسة إحصائية لمدى حساسية النفقات العامة بالنسبة لسعر النفط	112
المطلب الخامس : الميزانية العامة ودور صندوق ضبط الموارد في ضبطها وتعديلها	117
المبحث الثالث : تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر	128
المطلب الأول : التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري	128
المطلب الثاني : التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري	137
خلاصة الفصل	145
خاتمة	146
قائمة المراجع	150

قائـــمة

الأشكال والجداول

قائمة الجداول والأشكال :

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة	8
02	الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية	10
03	تطور إستراد أوربا الغربية من البترول1947- 1950	46
04	تطور أسعار البترول الخام خلال1949- 1960	46
05	تطور إنتاج المحروقات ومساهمته في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة 1971-1990	84
06	إنتاج النفط الخام في الجزائر2000-2015	85
07	بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات2000-2015	85
08	تطور صادرات الجزائر في الفترة1995-2014	86
09	تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1984-1990	89
10	تطور إيرادات الموازنة خلال الفترة1990-2015	95
11	تطور إيرادات الموازنة بالدولار خلال الفترة 1990-2015	97
12	نتائج تقدير معادلة إنحدار إجمالي الإيرادات على متوسط برميل النفط	98
13	نتائج تقدير معادلة إنحدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط	99
14	نتائج تقدير معادلة إنحدار إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط	99
15	نتائج تقدير معادلة إنحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام	100
16	نتائج تقدير معادلة إنحدار (PIB) على متوسط برميل النفط	100
17	نتائج تقدير معادلة إنحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط	102
18	نتائج تقدير معادلة إنحدار الإيرادات البترولية على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الإرتباط	104
19	تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2015	108
20	تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1990-2015	110
21	تطور نفقات الموازنة العامة بالدولار خلال الفترة 1990-2015	112
22	نتائج تقدير معادلة إنحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط	113
23	نتائج تقدير معادلة إنحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط	114
24	نتائج تقدير معادلة إنحدار التجهيز على متوسط سعر برميل النفط	114
25	نتائج تقدير معادلة إنحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء	114

قائمة الجداول والأشكال :

26	تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة 1990-2015	117
27	وضيعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2015	120
28	نتائج معادلة إنحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد	121
29	نتائج معادلة إنحدار النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد	123
30	معادلة إنحدار رصيد الموازنة على متوسط سعر برميل النفط	125
31	تطور رصيد و خدمة الدين الخارجي1990-2015	130
32	تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2015	132
33	تطور إحتياطات الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	136
34	تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015	138
35	تطور معدل البطالة و عدد البطالين خلال الفترة 1990-2015	140
36	تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997	140
37	تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015)	142

قائمة الأشكال و المخططات :

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	المربع السحري للسياسة الاقتصادية	11
02	إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية	15
03	إجراءات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات	18

مقدمة

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث أثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع .

وتستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تتطلب اتخاذ قرارات مالية مختلفة لمواجهة الأزمات التي تتعرض لها، فتختار وسائلها وأدواتها من بين عدة بدائل متفاوتة الأثار والأهداف .

وبما أن اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على مصدر رئيسي للإيرادات وهو النفط فأهميته تزداد يوما بعد يوم وهذا راجع لاعتماد الدول عليه باعتباره مصدر هام لموارد الدول، ومن جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الاستراتجي أثار اقتصادية تختلف باختلاف السعر في السوق النفطية حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر خاصة حيث يؤدي هذا التذبذب وعدم الاستقرار في أسعار النفط إلى التأثير على حجم العائدات النفطية .

ومن الأمثلة على الاقتصاديات النفطية، الاقتصاد الجزائري الذي يعد قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لإيراداته العامة، وقد بينت أحداث الماضي أن ارتباط تمويل الاقتصاد الجزائري بعوائد صادرات المحروقات دون مصادر أخرى دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب الأزمة النفطية التي شهدتها عامي 1986 و2014 حيث عرفت سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار ونتيجة لذالك عانى الاقتصاد الجزائري نتيجة قصور الإيرادات عن مستوى النفقات، هذا ولد ضغوطا على السياسة المالية وحد من مرونتها في الاستجابة للأوضاع الاقتصادية المحلية .

وفي ضوء التطورات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015) حققت ايرادات مالية كبيرة على إثر ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 لتهم بالانخفاض سنة 2014 مما أدى الى نقص الموارد المالية وتعرض الدولة لمشاكل مالية كبيرة ، وهنا تظهر أهمية موضوع فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط في بلد مثل الجزائر أين يعتمد على الإنفاق العام كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي ومن ثم الاعتماد على إيرادات النفط الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية.

1- الاشكالية :

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي على الشكل التالي :

ما مدى فعالية السياسة المالية في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي ؟
- ما هي تطورات أسعار النفط ؟ و ما هي العوامل المحددة لها ؟.
- ما هي تحديات السياسة المالية ؟
- ما هو تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر ؟

2- الفرضيات :

انطلاقا من التساؤلات السابقة و من أجل الإجابة عنها نقترح الفرضيات التالية :

- للسياسة المالية دور مهم في النشاط الاقتصادي حيث تؤثر فيه بصفة كبيرة.
- تحدث عدة تطورات في أسعار النفط حيث أن هناك عوامل مختلفة تتحكم فيها.
- تخضع السياسة المالية للعديد من التحديات الكبيرة في ظل عدم استقرار أسعار النفط و هذا من خلال الاعتماد على مبادئ و آليات مدعمة لهذه السياسة .
- هناك تأثير كبير لتغيرات أسعار النفط على السياسة المالية المتخذة في الجزائر .

3- أهمية الدراسة :

يلعب النفط دورا كبيرا في تطور ورفاهية الدول المصدرة له ومن بينها الجزائر التي تواجه تحديات كبيرة تنبع من كون مداخيل النفط قابلة للنضوب وتخضع لتقلبات بسبب عدم استقرار الأسعار في السوق الدولية، هذا الأمر يؤثر على توازن الاقتصاد الكلي ومن هنا يكون من الضروري دراسة فعالية السياسة المالية لمواجهة هذه التقلبات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

4 – أهداف الدراسة :

نهدف من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى :

– محاولة التعرف على أهداف السياسة المالية و أدواتها المستعملة لتحقيقها .

– محاولة الوقوف على أهمية النفط و دراسة تطورات أسعاره .

– محاولة الكشف عن تحديات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط .

– الوقوف على السياسة المالية في الجزائر وفعاليتها في تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد الكلي ومنها تثبيت ميزان المدفوعات، وتخفيض التضخم، والتحكم في الديون العامة وإبقاء الضرائب عند مستويات محدودة ورفع النمو الاقتصادي وهذا في ظل تقلبات أسعار النفط .

5- حدود الدراسة :

***الحدود الموضوعية :** تتمثل حدود الموضوع في دراسة السياسة المالية في الدول التي يعتمد اقتصادها على موارد النفط في ظل تقلبات أسعاره

***الحدود المكانية :** دراسة حالة الجزائر

***الحدود الزمانية :** فترة الدراسة (1990–2015) حيث تعد سنة 1990 الانطلاقة الفعالة للإصلاحات المالية في الجزائر بعد الأزمة النفطية 1986 ، شملت هذه الفترة تطور شديد لأسعار النفط في اتجاه الصعود مما يمكننا من دراسة السياسة المالية المنتهجة في هذه الفترة وما حدث من تطورات و أحداث بعدها في السنوات التي تلتها .

6- منهج الدراسة :

للإجابة على أسئلة موضوعنا والإلمام بكل جوانبه سنعتمد على المنهج الاستنباطي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية دراسة تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة له وتوضيح مفهوم وأهداف السياسة المالية، كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأدوات الإحصائية والقياسية لدراسة حالة الجزائر.

7- الدراسات السابقة :

هناك عدة بحوث ودراسات تطرقت إلى مواضيع تقترب من دراستنا ومن بينها :

-بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، وهي عبارة عن مذكرة ماستر في جامعة بسكرة ، سنة 2014، كان هدف الباحث من هذا الموضوع معرفة انعكاسات أسعار النفط على نفقات وإيرادات الدولة .

--داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، مذكرة ماجستير بجامعة الجزائر 3 ، 2012 ، والتي تناول فيها الباحث تطور الصناعة النفطية في ظل تقلبات الأسعار والعوامل التي تؤدي إلى اختلال سوق النفط وأثرها على السياسة الحكومية .

أما بخصوص دراستنا فقد اختلفت عن الدراسات السابقة الذكر من حيث أنها تناولت العلاقة بين السياسة المالية وتقلبات أسعار النفط .

8- تقسيم البحث:

لقد قمنا بتقسيم بحثنا إلى أربعة فصول حيث سنتطرق في الفصل الأول إلى دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي حيث يحتوي على ثلاثة مباحث أما الفصل الثاني سنتطرق إلى تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها وهو بدوره ينقسم إلى ثلاثة مباحث أما الفصل الثالث فسوف نتطرق إلى تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط وهو ينقسم على ثلاثة مباحث وأخيرا سنتطرق إلى السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط وهو بدوره يحتوي على ثلاثة مباحث .

9- صعوبات الدراسة :

- قلة المراجع المتاحة .
- عدم توفر الإحصائيات للسنوات الأخيرة .
- عدم توفر المراجع في المجال النفطي في المكتبة .
- التضارب و التناقض في المعلومات .

الفصل الأول

دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي

تمهيد :

لقد تعرضت السوق النفطية العالمية لعدة هزات متتالية نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار النفط هبوطا وصعودا مما تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار، ونرى أن أسعار النفط تتحدد بعدة عوامل لا تستطيع الدول النفطية التحكم فيها ، وقد لجأت هذه الدول إلى السياسة المالية كأداة رئيسية للتكيف مع هذه الأوضاع، وهذا انعكاس لكون الدولة هي التي تستلم عائدات النفط و تقوم بإنفاقها .

وفيما يلي سوف نخصص هذا الفصل لدراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي ، فالسياسة المالية تستمد أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات وإجراءات مالية لمواجهة الأزمات .

ويتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث :

- **المبحث الأول :** السياسات الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي .

- **المبحث الثاني :** ماهية السياسة المالية .

-**المبحث الثالث :** مضمون السياسة المالية .

المبحث الأول:السياسات الاقتصادية ودور الدولة في النشاط الاقتصادي

إن دراسة دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو المدخل الطبيعي لأي بحث يتناول موضوع السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسة المالية بصفة خاصة.

ولقد ازداد دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي من فترة لأخرى وذلك لما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسساتية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبمرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي وفي غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم، الانكماش وعدم الاستقرار.

ولقيام الدولة بدورها الاقتصادي يتعين عليها رسم سياساتها الاقتصادية الكفيلة بتحقيق أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.

المطلب الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي هو تجسيد فعلي للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي عرفها الفكر الاقتصادي[1] ، لهذا سوف نستعرض دور الدولة في نطاق كل مذهب.

أولا :المفكرون التجاريون: شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر على صعيد الفكر الاقتصادي، ظهور الأفكار (التجارية)

ولقد تعددت أفكار التجاريين إلا أنه يمكن إجمال أصولهم واتجاهاتهم الفكرية والجوهرية على النحو التالي[2]:

– يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن تكون غاية النظام الاقتصادي تحقيق هذه القوة.

–الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة، والثروة لدى التجاريين تتمثل في الذهب والفضة وبقية المعادن النفيسة.

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام ، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2000،ص 17.
[2]- عادل أحمد حشيش، زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 90 .

-اعتقد التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة الحجم ومن ثم ذهبوا إلى أن ما تكتسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى من هذه الثروة .

بالنظر إلى ما سبق فانه يتعين على الدولة أن تحتفظ بالمعادن النفيسة الموجودة لديها وأن تسعى لاقتناء أكبر قدر من المعادن التي لا تتوفر لديها، وفي سبيل تحقيق ذلك وجب على الدولة أن تتدخل لمنع خروجها وتشجيع دخولها،وذلك بزيادة صادراتها و خفض وارداتها لتحقيق فائض في الميزان التجاري كما يجب عليها أن تتدخل لتنظيم الصناعة للإنتاج بأرخص الأسعار وتنظيم التجارة بهدف تقليص الواردات وتشجيع الصادرات.

ثانيا : المفكرون الطبيعيون : في إطار أفكار الطبيعيون الرافضة لأفكار التجاريين اعتقدوا أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية لا دخل لإدارة الإنسان في إيجادها وفي انطباقها وتنظيمها للحياة الاقتصادية، وتقوم هذه القوانين على مبدأين[1]:

-مبدأ المنفعة الشخصية.

-مبدأ المنافسة.

وكل شخص في سعيه لتحقيق منافعه الشخصية ينافس بقية الأفراد في المجتمع فينشأ عن ذلك ما يحد من انطلاقه في تحقيق منافعه ويتحقق بالتالي صالح المجتمع ولذلك نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي دون تدخل الدولة تماشيا مع المبدأ القائل" دعه يعمل، دعه يمر" وقد نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الحصر في مجالات محددة مثل صياغة الأمن الداخلي والخارجي، حماية الملكية الفردية، ولاية أمر القضاء والقيام بالأعمال العامة التي لا غنى عنها لمزاولة النشاط الاقتصادي.

ثالثا : المفكرون التقليديون والدولة الحارسة: ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظرة الكلاسيكية (التقليدية) والتي كان من أهم مبادئها عدم تدخل الدولة، فقد قامت أفكار الكلاسيك على وجود قوانين طبيعية تعمل على تحقيق التوازن الكلي بافتراض حالة التشغيل الكامل

[1]- عادل أحمد حشيش ، زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص 91 .

فالحياة الاقتصادية دائما تسير في توازن، وإذا حدث اختلال لأي سبب فسرعان ما يتجه تلقائيا إلى التوازن من جديدوقد ترتب على ذلك أن الدولة تقدم المجتمع فيما لو أنها لم تتدخل في حرية الأفراد واقتصار دورها على القيام بجباية الضرائب التي تمكنها من تغطية وظائفها التقليدية الأربع، ضمان الأمن العمومي، حماية الإقليم، التمثيل الخارجي وإقامة العدالة[1] .

رابعا : النظرية الكينزية والدولة المتدخلة: بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما جاءت به للحد من دور الدولة فان التطورات الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بالعالم في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين والمتمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى الدعوة إلى المزيد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وقد شكل (التحليل الكينزي) ظهور قطيعة مع المرحلة التي سيطرت خلالها الأفكار الليبرالية التي تقول بأن آليات الأسعار تعمل على توجيه الموارد الإنتاجية للأمة وتستخدم استخداما أمثل، وأكد " كينز" على الدور الحاسم الذي تلعبه الدولة لتحقيق الاستخدام الكامل، من خلال التركيز على الاستثمار، فتنتعش المؤسسات ويتحقق الازدهار الاقتصادي[2].

وقد رأى كينز في الدولة عاملا اقتصاديا لا يمكن التغاضي عنه، إذبإمكانها الاستثمار حيث يقل الحافز والتفاؤل لدى الأفراد كما أنها تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الادخار والاستثمار ومن ثم فانه عليها مواجهة مشكل البطالة وقلة الطلب و لذلك لابد أن تستعمل الوسائل والتدابير اللازمة للزيادة من الإنفاق حتى يزيد الطلب الفعال ويرتفع مستوى الاستخدام، وهكذا يمكننا القول أنكينز رسم الطريق لتدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي دون أن يقوم بهدم الأسس الجوهرية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية[3] .

خامسا : الفكر الاشتراكي والدولة المنتجة : مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي سابقا وازدهار المفاهيم الاشتراكية، ظهر فكر اقتصادي جديد يتناقض في مبادئه مع الفكر الرأسمالي، وفي ظل هذا الفكر يتعين على الدولة امتلاك غالبية موارد المجتمع ووسائل إنتاجه، فالملكية الجماعية هي السائدة، وعلى الدولة تولي عملية توزيع الناتج

[1]- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص 9 .
[2]- عبد المجيد قدي، مدخل السياسة الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2003،ص12.
[3]- سعيد عبد العزيز عثمان،مقدمة في الاقتصاد العام،مرجع سابق، ص 26.

الوطني سواء بين عناصر الإنتاج أو بين أفراد المجتمع كما تقع عليها مسؤولية الادخار والاستثمار بما يحقق أهداف التنمية أو النمو الاقتصادي، ولقد ترتب على ذلك عدد من النتائج من أهمها[1]:

-أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي وتراجع بذلك الحافز الفردي.

-أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة، هو الرابط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطا كاملا بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل القومي وإعادة توزيعه، وتوجيهه نحو مختلف استخداماته. ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي الاشتراكي .

-أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينها وهذه الأهداف تتمثل في إحداث التوازن المالي، والتوازن الاقتصادي الاجتماعي والتوازن العام.

سادسا : دور الدولة في ظل العولمة : إن أدوات و مؤسسات العولمة تقوم بإرساء قواعد وبنيات هيكل العولمة، وتشرف على تكوين البنية التحتية الأساسية لها، كمنظمة التجارة العالمية التي تقوم بتكريس تلك الظاهرة، وتحويل الاقتصاديات المحلية المغلقة على ذاتها إلى اقتصاديات مفتوحة مدمجة فعليا في الاقتصاد العالمي، وصندوق النقد الدولي الذي يساهم في دعم اتجاهات العولمة وتحقيق مزيد من الدافع والحافز لدى الدول على العولمة، والانخراط في تيار عولمة الاقتصاد العالمي من خلال وظائفه الرئيسية المتمثلة في تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات للدول الأعضاء واستعادة توازنها وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها، وتحرير المدفوعات الجارية، وإقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات الدولية،وأخيرا البنك الدولي الذي يضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير،والرابطة الدولية للتنمية،ومؤسسة التمويل الدولية، وتعمل هذه المؤسسات معا على تحقيق العولمة من خلال إحداث تغيرات أهمها زيادة الاعتماد المتبادل داخليا وخارجيا، وزيادة

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مكتبة زهراء الشرق ،القاهرة ، مصر ، 1997 ، ص 41.

انفتاح المشروعات على الأسواق العالمية. وقد أدت هذه المؤسسات إلى انتقال مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية[1].

فيمكن القول أن هناك علاقة طردية محتملة بين المتغيرات التي صاحبت العولمة وتقلص السيادة الوطنية، وأن هناك علاقة طردية محتملة بين تأثر سيادة الدولة بمتغيرات العولمة والتغير في مضمون الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة[2].

وهو ما يتضح من ارتقاء قبضة الدولة على أصولها وأجزاء من إقليمها وسحب بعض الوظائف منها وفتح المجال لظهوروظائف جديدة، كما يوجد علاقة طردية بين تأثر السياسات الاقتصادية للدولة بمتغيرات العولمة وسيادة نموذج اقتصاد السوق، ولا يبرر الانتقال إلى اقتصاد السوق أبدا اختفاء دور الدولة و لكنه وبشكل أكثر تحديدا يتطلب تغييرا في شكل هذا الدور، فالسوق لا يمكن أن تقوم بدون وجود دولة قوية. وأصبح على الدولة ترك مجال الإنتاج المباشر للسلع و الخدمات للأفراد والمشروعات الخاصة ويكون تدخلها في سير الحياة الاقتصادية بوسائل أكثر فعالية من حيث الكفاءة الإنتاجية وتحقيق العدالة والقيام بتوفير الخدمات الأساسية في مجالات التعليم، الصحة، القضاء والأمن والدفاع، مشروعات البنية الأساسية وتحقيق العدالة في التوزيع وتوفير شبكة الأمن الاجتماعي لكل المواطنين ضد المخاطر والأمراض الاجتماعية....الخ.

[1]- عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ، ص 21.

[2]- محمود خليل ، إعادة صياغة وظائف الدولة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 136، فيفري 2004.

والجدول الموالي يلخص أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة :

الجدول رقم (1) : أبرز وظائف الدولة في ظل العولمة:المجالات الجديدة لتدخل الدولة .

الحد منالفقر	محاربة الفساد	حماية المستهلك	توفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي	حماية البيئة
*ضمان حد أدنى من المعيشة *الاهتمام بتأسيس شبكات الحماية الاجتماعية *العمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي *تحفيز الاستثمارات *رفع معدلات الإنتاجية *الاهتمام بالهياكل القاعدية *العمل على تحسين ظروف العمل	*إقامة مؤسسات رقابية *رصد قضايا الرشوة و الفساد *تفعيل أنظمة المعلومات *زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام و الحكم	*وضع معايير السلامة الصحية و الأمنية *ضبط قواعد الصنع *إقامة المؤسسات المؤهلة و تمكينها من أدوات الرقابة *مراعاة المعايير الدولية المعمول بها في المجال	*إقامة المؤسسات الكفيلة بانجاز البحوث التطبيقية *تثبيت الكفاءات الوطنية *وضع آليات للاستفادة من الكفاءات المهاجرة في مواقعها *استغلال وسائل الاتصال الحديثة	*فرض الرسوم البيئية *وضع هيئات تمتلك وسائل متنوعة للرقابة و المحافظة على البيئة *إعادة استعمال النفايات في العملية الإنتاجية

المرجع : – محمد صالح الشيخ ، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة 1 ، مصر ، 2002، ص 32.

المطلب الثاني : تعريف السياسة الاقتصادية وأنواعها

لا تستطيع الدولة القيام بدورها إلا بوضع تنفيذ سياسات اقتصادية تهدف من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

أولا- تعريف السياسة الاقتصادية :هناك العديد من التعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر منها :

-هي مجموعة من القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية لبلد ما سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل باستخدام مختلف الوسائل[1] .

-تعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع، منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي، أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس مال[2].

-السياسة الاقتصادية هي محاولات صائغي السياسة للتأثير على حركة واتجاه الكليات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي[3].

-السياسة الاقتصادية هي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة[4].

-يقصد بالسياسة الاقتصادية تأثير الدولة على النشاط الاقتصادي بهدف توجيهه في اتجاه مرغوب وكذلك مقدار تدخلها للتأثير في عمل الوحدات الاقتصادية[5] .

نلاحظ أن التعريفات السابقة اتفقت على أن السياسة الاقتصادية تتفق أنها مجموعة إجراءات وتدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.

ثانيا- أنواع السياسات الاقتصادية : تميز بين نوعين من السياسات الاقتصادية، السياسة الظرفية (المؤقتة) والسياسة الهيكلية .

---

[1]Jaque Muller et autres, économie manuel d'application , Paris, 3 éme édition , 2002 , P188 .

[2]عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، مرجع سابق ، ص 29 .

[3]أحمد مجذوب ، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، هيئة الأعمال الفكرية ، السودان ، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص 59 .

[4]عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، مرجع سابق ، ص 208 .

[5]Allen and Brownlee , Economics of Public finance , Prentice – Hall , New York , 1948 , P 13 .

1-**السياسة الاقتصادية الظرفية:** تهدف إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل توازن سوق العمل (مشكلة البطالة)، توازن سوق السلع والخدمات (نمو غير تضخمي للطلب ونمو الإنتاج) وتوازن خارجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتتعلق السياسة الظرفية أساسا بالسياسة المالية والسياسة النقدية [1].

2- السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينها وبين السياسة الاقتصادية الظرفية إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل التي تستمر طويلا أن تؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، كما يمكن للسياسة الهيكلية أن تساهم في نجاح السياسة الظرفية كاستعمال أموال الخوصصة(وهي سياسة هيكلية) في تمويل الإنفاق العام، وبالموازاة تحتاج السياسات الهيكلية إلى سياسات ظرفية منسجمة معها فمثلا في الاتحاد الأوروبي تزامن قرار الانضمام إلى اليورو(وهي سياسة هيكلية) مع اعتماد سياسة مالية موجهة لتقليص العجز الموازي والمديونية العمومية [2].

وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسات الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : الفرق بين السياسة الاقتصادية الظرفية والهيكلية

	السياسة الظرفية	السياسة الهيكلية
المدة	المدى القصير	المدى الطويل
الهدف	التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الاجل	تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الاجل الطويل
من بين الادوات	السياسة المالية، السياسة النقدية	سياسة الخوصصة، السياسة الصناعية
النتائج	كمية	نوعية

المصدر: من اعداد الطالبتين

[1]- عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 25 .
[2]- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 25.

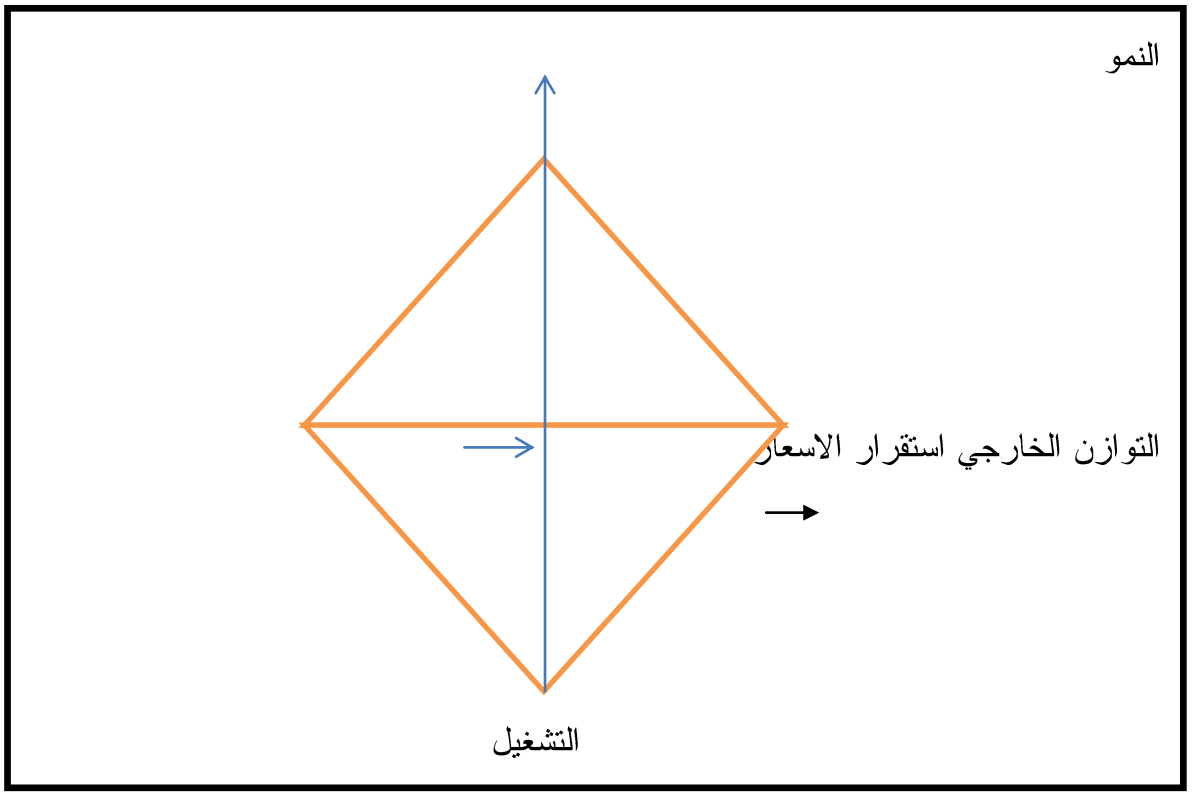
المطلب الثالث :أهداف السياسة الاقتصادية ووسائل تحقيقها

أولا- أهداف السياسة الاقتصادية : يتفق أغلب الاقتصاديين على أربعة أهداف لأي سياسة اقتصادية سواء كانت في الدول النامية أو في الدول المتقدمة وهي[1]:

- تحقيق معدل نمو مرتفع (البحث عن النمو الاقتصادي).
- محاربة البطالة وتوفير الشغل(البحث عن التشغيل الكامل)، والتحكم في التضخم .
- تحقيق التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات).

والتي يمكننا تمثيلها بيانيا كإطار عام توضيحي كالآتي ضمن المربع السحري لنكولا كالدور:

الشكل رقم (1): المربع السحري للسياسة الاقتصادية (لنكولا كالدور)[2]:



المصدر : عبد المجيد قدي : مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق،ص34

[1]- نفس المرجع ، ص 28 .

[2]- نكولا كالدور، من رواد مدرسة كامبردج الجديدة التي تمت من قبل المنظرين الكينزيين الجديد الذين واصلوا أفكار كينز وحاولوا تطبيقها على وضعيات اقتصادية مختلفة.

وهذه الأهداف الأساسية التي تم ذكرها وإن كانت مهمة جميعا، فإن بعضها يمكن أن يتعارض مع البعض الخ، ولذلك فإن السعي لتحقيق أحد الأهدافيؤدي إلى التضحية بهدف آخر فالسياسات التي تهدف إلى تحقيق الاستخدام الكامل يمكن أن تولد مستويات غير مقبولة من التضخم كما أن السياسات التي يهدف من خلالها إلى إزالة العجز من ميزان المدفوعات يمكن أن تؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي .

1-البحث عن النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي هدف مهم من أهداف السياسة الاقتصادية فهو الوسيلة الرئيسية لرفع المستويات المعيشية، وكلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت الإمكانيات في زيادة إيرادات الدولة ومن ثم نفقاتها على الحاجات العامة.

أ- تعريف النمو الاقتصادي : يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل الوطني والناتج الوطني، ويمكن تعريفه بصفة أكثر دقة على أنه الزيادة في إجمالية الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[1].

يمكن أن نستخرج من هذا التعريف الخصائص التالية[2] :

- يجب أن يترتب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد لزيادة في دخل الفرد الحقيقي ، أي يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني .

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد ، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر التضخم .

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب وعادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط في الفترة Tبالعلاقة التالية:

(الدخل الحقيقي للفرد في الفترة T مطروح منه الدخل الحقيقي للفرد في الفترة (T-1) مقسوم على الدخل الحقيقي في الفترة(t-1)).

[1]- محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الطاهر أحمد ، النماذج الرياضية للتخطيط و تانمية الاقتصادية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999 ، ص 93 .

[2]- محمد عبد العزيز عجيمة،إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 200،ص51.

ب- عوامل النمو الاقتصادي: هناك عدة عوامل تساعد على زيادة النمو الاقتصادي منها[1]:

***زيادة المهارات والتعليم:** أي الاستثمار في الرأس المال البشري، فعاملي التعليم والتدريب يساعدان على رفع إنتاجيةالقوة العاملة وعدم الكفاية في هذين العاملين يعد من النفقات الرئيسية التي تعيق حركة النمو الاقتصادي في الدول النامية .

***وفرات الحجم:** يمكن أن تزداد الإنتاجية عن طريق الإنتاج على نطاق واسع

***الاستثمار:** أن زيادة القيمة الإنتاج الكلي لآياتي إلابزيادة قيمة الاستثمارات أي زيادة في الطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق التوسع في قيمة وكمية الإنتاج ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.

***التكنولوجيا:** تواصل التحليل الاقتصادي الجديد لعوامل النمو الاقتصادي أن التكنولوجيا المتضمنة السلع الرأس مالية ستؤدي إلى الزيادة الإنتاجيةوبالتالي معدل النمو.

***إعادة تخصيص الموارد:** فالتخصيص الكفء للموارد يحقق أعلى مستوى ممكن من الناتج الوطني ومن ثم يتحقق معدل النمو الاقتصادي.

ج- أهمية النمو الاقتصادي: نعني بأهمية النمو الاقتصادي مايحققه النمو للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن :

*- **بالنسبة للأفراد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة، وبالتالي فان النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة، كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

***بالنسبة للدولة:** إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فانه يسهل لها مهامها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلىإعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة

[1]- محمد عبد العزيزعجيمة، إيمان عطية ناصف، نفس المرجع، ص59 .

والتعليم بالإضافة إلى أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلية لمواصلة هذا النمو وذلك بناءا على إحصائيات ومعطيات ميدانية .

د- السياسة الاقتصادية والنمو الاقتصادي: تستخدم أدواتوإجراءات السياسة الاقتصادية للتأثير في مختلف العوامل التي تحدد النمو ومن الأمثلة على ذلك[1] :

*استخدام الإجراءات المالية والنقدية لتنشيط الاستثمار الخاص والاستثمار العام .

*تشجيع البحوث والتطوير بتقديم المنح والسماحات الضريبية .

*توسيع وتحسين المؤسسات التعليمية والتدريبية من قبل الحكومة .

*يمكن للدولة التأثير في الطلب وجعله عند مستويات معينة ومن ثم تشجيع المشروعات على توسيع قدراتها الإنتاجية .

2- **البحث عن التشغيل الكامل:** التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال وبصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على اكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم توظيف عوامل ووسائل الإنتاج.أما التشغيل الكامل في معناه الضيق، فانه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة ويعتبر هذا المعنى أكثر استعمالا وهو الحالة التي يكون فيها الراغبون في العمل في ظل الأجور السائدة في سوق العمل قادرين على الحصول على وظائف ويتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن لسوق العمل[2].

ويتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة نذكر منها :

أ/البطالة الدورية: وتوصف باسم بطالة نقص الطلب وهي مرتبطة بالدورة التجارية، حيث تتميز فترات الانكماش بانخفاض الطلب على العمالة ويأخذ هذا الانخفاض في البداية صورة خفض ساعات العمل ثم بعد ذلك يليه تسريح العمال ومن ثم ارتفاع معدل البطالة، وقد وجه كينز اهتماما لهذا النوع من البطالة الذي يمكن القضاء عليه بإدارة سياسات الطلب.

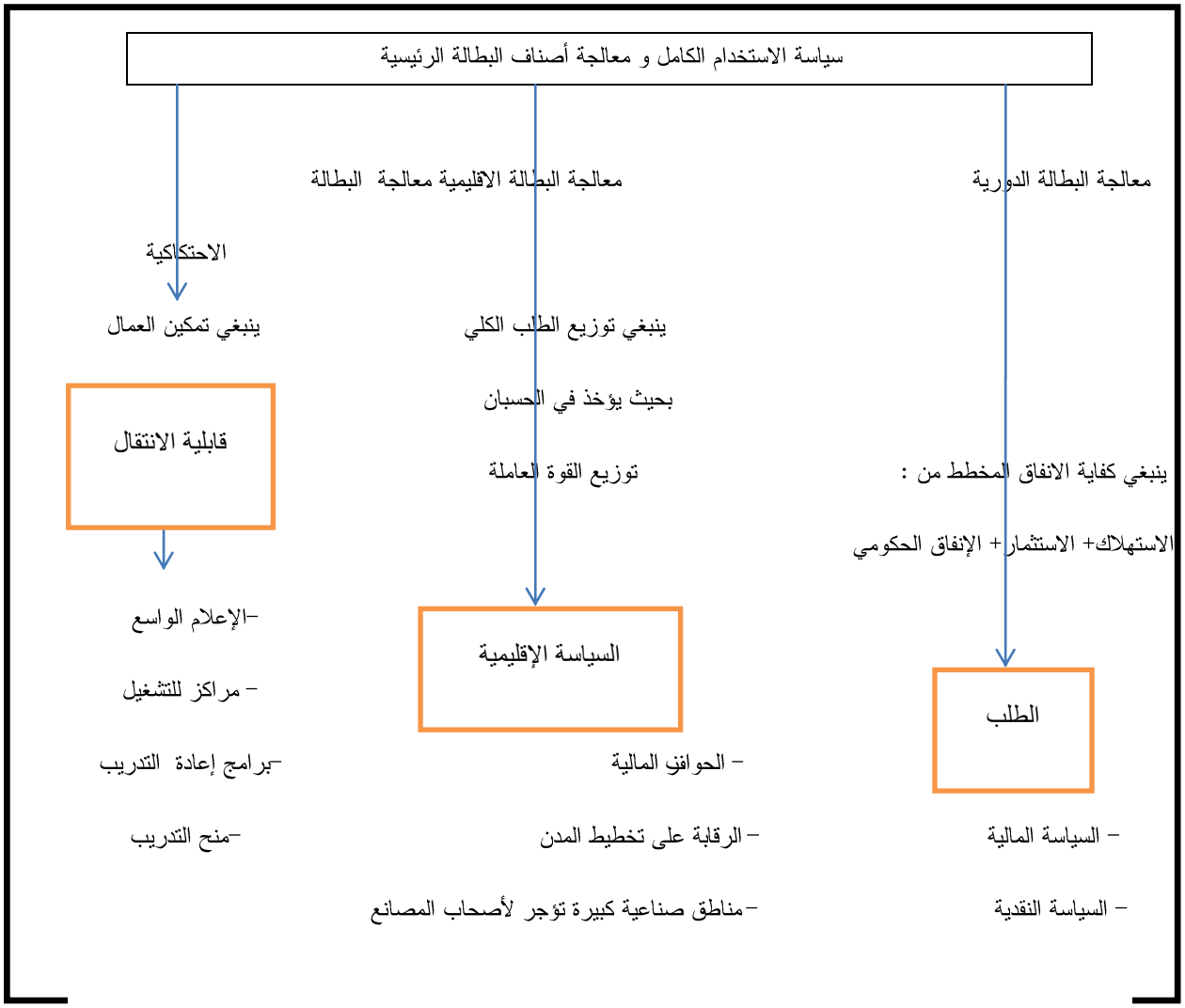
[1] - ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية ، فرع العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص43
[2] Genereux, j ,politiceseconomiques, edition seuil ; paris ;1996,p 06

ب/ البطالة الاحتكاكية: وهي البطالة التي تنتج بسبب التنقل المستمر للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشا بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحابالأعمال التي تتوفر لهم فرص العمل.

ج/ البطالة الإقليمية: وتحدث عند تعرض إحدى الصناعات المهمة المتركزة في أحد الأقاليم إلى التدهور مما يؤدي إلى نشوء مشاكل حادة من البطالة توصف عادة بالبطالة الهيكلية.

والإجراءات والسياسات التي تستخدمها الدولة موضحة فيما يلي:

مخطط رقم (2): إجراءات معالجة أصناف البطالة الرئيسية



المصدر:محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص739

3- **التحكم في التضخم:** لقد تم التطرق إلى تعريف التضخم من طرف العديد من الكتابات لإعطاء تعريف لهذه الظاهرة، و كتعريف عام له يعرف بأنه " الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة الزيادة في كمية النقود[1]" ويمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الاشكال التالية:

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

ونظرا للخطورة التي تمثلها ظاهرة التضخم على اقتصاديات البلدان سواء كانت متقدمة أو متخلفة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب هذه الظاهرة في الاقتصاد، كان من الضروري وضع و تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتقاءات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعيةالتي تولدها الضغوط التضخمية ويختلف علاج التضخم في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة عنه في البلدان النامية أو المتخلفة، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كل منها، وكذا اختلاف الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة عن الأسباب التي تقف وراء ظاهرة التضخم في البلدان النامية والمتخلفة حيث يرى العديد من الاقتصاديين ب أن التضخم في البلدان النامية هو تضخم طلب ناشئ عن الإفراط في حجم الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي فان علاجه يتطلب التحكم في حجم الإنفاق الكلي من خلال ضغط حجم الطلب الكلي، وذلك بهدف خلق مستوى من الطلب المتوازن مع درجة العمالة الكاملة والمحققة في الاقتصاد.

وبما يكفل امتصاص فائض القوة الشرائية، وتخفيض حجم الاستهلاك كما يوصف التضخم في اقتصاديات البلدان الرأسمالية المتقدمة بأنه تضخم نفقة، وبالتالي يتطلب إتباع السياسات الكفيلة بتخفيض تكاليف الإنتاج بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتوازن في مستويات الأسعار نظرا لأن

[1]- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات السياسات النقدية، مرجع سابق، ص 141.

النمو الاقتصادي يرتبط في أي مجتمع من المجتمعات على درجة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد القومي، والذي يتطلب تنفيذ السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار[1].

4- **البحث عن التوازن الخارجي :** وهو توازن ميزان المدفوعات حيث يعد هذا الأخير ذو أهمية بالغة خاصة الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية كالدول النفطية والدول النامية بصفة عامة وبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

وتوجد عدة عوامل تؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات منها :

-النفقات النهائية الضخمة التي ينجم عنها زيادة واسعة في الاستيراد

-الدورات التجارية

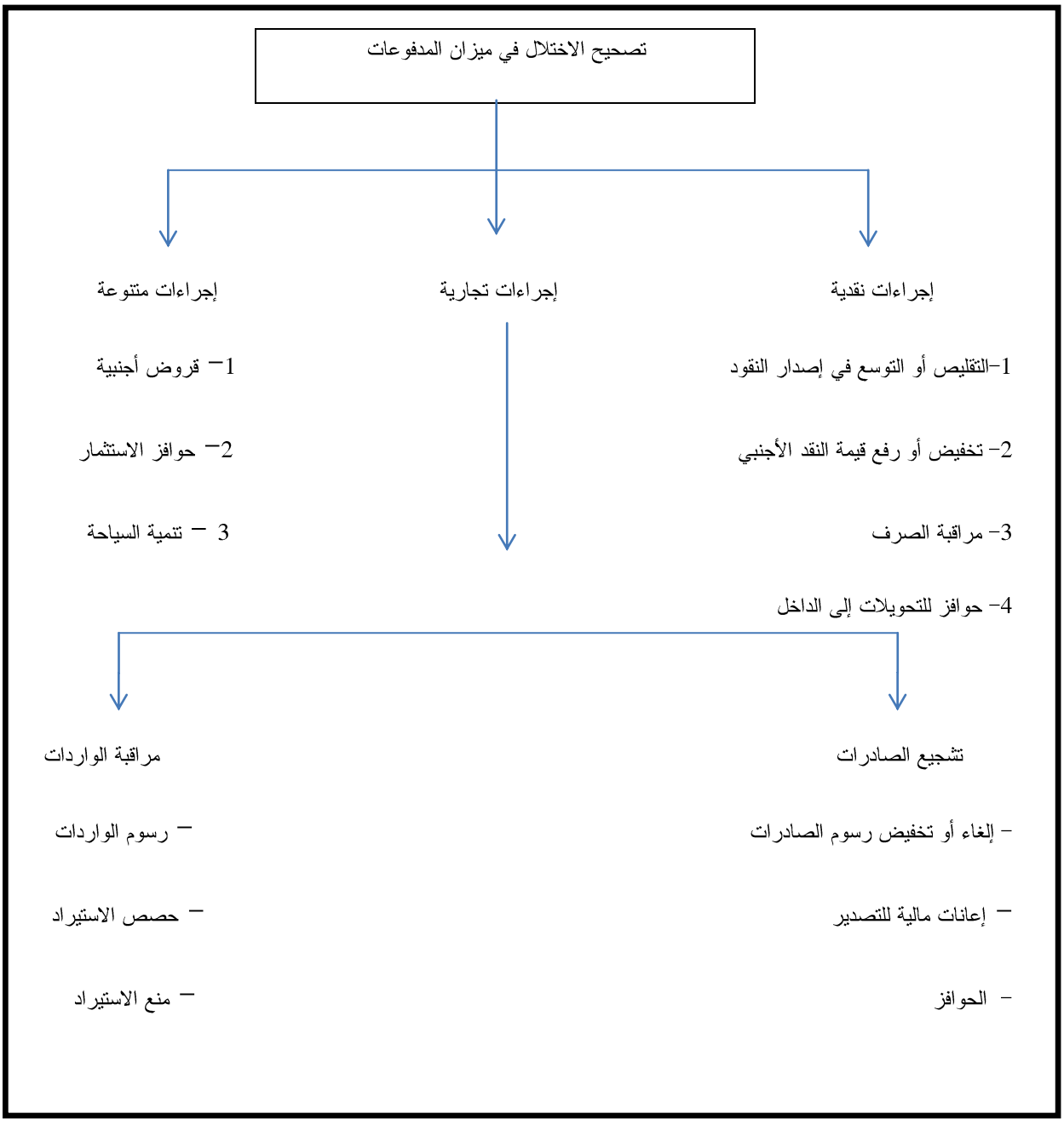
- عدم الاستقرار وما ينجر عنه من خروج للأموال وتناقص للاستثمار

ولا يعد الفائض في ميزان المدفوعات مثيرا للقلق لكن نجد الدولة تبذل جهدها لكي تزيل أو تخفف العجز في ميزان مدفوعاتها وتوجد عدة إجراءات وسياسات تستخدمها الدولة لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتها .

[1]- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1985 ، ص 119 .

وهذا ما هو موضح في المخطط التالي :

مخطط رقم (3) : إجراءات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات



المصدر : محمد عبد العزيز عجيمة , التنمية الاقتصادية . مرجع سابق ص 739.

ثانيا : وسائل السياسة الاقتصادية : تتمثل وسائل السياسة الاقتصادية على العموم في فروع السياسة الاقتصادية و التي نذكر منها ما يلي[1]:

– سياسات التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية كتوفير الظروف الملائمة لتوظيف عناصر الإنتاج بصورة كاملة وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتطوير البنية التحتية.

– سياسات الإنفاق كترشيد الإنفاق الحكومي ،مراقبة المال العام و متابعة أوجه صرفه.

– السياسات التجارية كضبط الإعلان التجاري،وضع مقاييس ومواصفات للسلع والخدمات والتدخل في تنظيم التجارة الخارجية.

– سياسات الأسعار كتسعير بعض المنتجات الأساسيةومنع التعامل بسعر مختلف بين المنتجين.

– سياسات المنافسة كمحاربة الاحتكار وتشجيع المنافسة بين المنتجين الاقتصاديين.

– سياسات التوزيع وإعادة التوزيع كمراعاة مبدأ التكافؤ بين القرض بتحقيق توزيع عادل للدخل والثروات.

– سياسات الأجور بالتدخل في سوق العمل لضبط سياسة الأجور ووضع تشريعات عمالية عادلة.

– سياسات نقدية ومالية.

– سياسات الضمان الاجتماعي.

– سياسات الاستثمار.

[1]- سالمي جمال، الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في اطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية "واقع وآفاق" ، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنهاتستطيع أن تقوم بتحقيقالأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

المطلب الأول : تعريف السياسة المالية

لقد تعددت تعاريف السياسة المالية بالرغم من عدم وجود اختلاف جوهري بينها وفيما يلي نتطرق لمجموعة من هذه التعاريف:

-السياسة المالية للدولة هي برنامج الذي تخططه تلك الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك لتحقيق أهداف المجتمع.[1]

-السياسة المالية هي ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط اتفاق هذه الإيرادات.[2]

-تتمثل السياسة المالية للدولة في تدخل هذه الأخيرة بصفة مباشرة على مستوى الإنتاج والتشغيل عن طريق النفقات العامة وبصفة غير مباشرة بالتأثير على حجم الاستهلاك عن طريق الضرائب،الأجور والخدمات الاجتماعية.[3]

-يعبر مصطلح السياسة المالية عن نشاط الدولة الذي تستعين فيه بالأدوات المالية كالنفقات العامة والضرائب والرسوم والقروض العامة للتأثير على كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة السائدة.[4]

---

[1]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 16

[2]- عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، مصر، 1980، ص223

[3] - Edmond alphandery ,georges desupeme, les politiques de stabilisation, puf, 1974,p24

[4]- يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2003، ص5

-تعرف السياسة المالية بأنها سياسة الحكومة فيما يخص مستوى الإنفاق الحكومي، التحويلات وهياكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي، مع الحد من الارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار.[1]

-السياسة المالية هي التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام وهي تتضمن تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة وكذا تكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاقومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة.[2]

نلاحظ أن كل التعريفات اتفقت على أن السياسة المالية هي صورة من صور تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة ونفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق مختلف الأساليب.

المطلب الثاني: تطور أسس السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة لذا انعكس تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النظام المالي والسياسة المالية ولذا سوف تتطرق لتطور أسس السياسة المالية في ظل المذاهب الاقتصادية .

أولا- أسس السياسة المالية في الفكر التجاري : مع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي، لكن أوضح توماس مين (thomas min) خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، بل وتدهور في النشاط الاقتصادي، ويعد هذا المصدر غير أساسي لتميل نشاط الدولة وزيادة قوتها لذلك بجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير وتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة هي المحتكر للتجارة الخارجية.

وقد رأى ويليام بيتي w. petty أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل على العكس يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره و ذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها

[1]- محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002،ص 163.
[2]- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006،ص6.

المجتمع و أوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب لان ذلك سيؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي كما نادى ويليام بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده وقصر دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعطلين وتعد هذه أول محاولة لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة [1].

ثانيا – أسس السياسة المالية في الفكر الطبيعي : في إطار فلسفة الفيزيوقراط phisocrates التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حرا حتى يتمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي أكد فرانسوا كيناي على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد ولا المنتج إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي الأضرار بالنشاط التجاري والثروة ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع كما أكد على ضرورة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى و ذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلبا على دورة النشاط الاقتصادي ولم يضف الطبيعيون أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية.

ثالثا– أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي : في ظل هذ ا الفكر لم يظهر للدولة أي دور في النشاط الاقتصادي، والتزمت السياسة المالية بالحياد ولم تستهدف أي غرض اقتصادي آو اجتماعي وتحددت أسس السياسة المالية في الفكر المالي التقليدي فيمايلي[2]:

1– ضغط الميزانية إلى اقل حجم ممكن، وذلك بتقليل النفقات العامة لان التقليديون يعتبرون إنفاق الدولة صورة من صور الاستهلاك .

2– توازن الميزانية، وينطلق هذا الأمر من أن الدولة غير مسؤولة عن استهداف أي غرض اقتصادي أو اجتماعي بواسطة سياستها المالية فليست هناك أسباب لإحداث عجز ويجب تحقيق المساواة التامة بين جانبي النفقات والإيرادات .

[1]- عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص ص(159-161).
[2]- سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص31.

3- يتم تغطية النفقات العامة بإيرادات الدومين فإذا لم تكن اكمل الفارق عن طريق الضرائب وتفضل الضرائب على الاستهلاك عن الضرائب على الادخار وذلك لان الادخار هو مصدر التراكم الرأسمالي لهذا يجب أنيتأثر بالضرائب لكن هذه الأسس لم تستطع الصمود أمام التطور الاقتصادي وأدت إلى تفاقم الأزمات وازدياد حدتها وامتداد آجالها وأصبح على الدولة أن تقوم بحفظ التوازن وحماية النشاط الاقتصادي وإشباع الحاجات العامة بحسب أهميتها وهذا عن طريق السياسة المالية .

رابعا- أسس السياسة المالية في الفكر الكينزي : لقد كان هجوم الكينزيين على الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية امتدادا منطقيا لهجوم كينز على معظم المبادئ الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية فأكد كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة كما اعتقد الكلاسيك وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأوضحإمكانية حدوث التوازن عند مستوى أكبر أو أقل من مستوى التشغيل الكامل حيث تظهر الفجوات التضخمية أو الانكماشية وألقى على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع .[1]

وقد أوضح كينز أسس السياسة المالية في شكل قواعد وقوانين على النحو التالي [2]:

1- أن تجعل الحكومة معدل الإنفاق الكلي يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها وهذا من أجل معالجة كل من التضخم والكساد وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق :

*- تخفيض نفقاتها العامة

*- زيادة الضرائب

*- استخدام الوسيلتين معا

والعكس في حالة ما إذا أرادت الحكومة زيادة مستوى الإنفاق الكلي .

[1]- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سابق، ص31.
[2]- عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الإشعاع، الطبعة الأولى، مصر، 1997، ص97.

2-أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة كمية السندات الحكومية وبعبارة أخرى تقترض الحكومة من أجل تخفيض درجة السيولة أما إذا لم تكن ترغب في ذلك فيمكنها تمويل نفقاتها بطبع المزيد من أوراق النقد .

المبحث الثالث :أهداف السياسة المالية وأدوات تحقيقها وآلية عملها

تعتبر السياسة المالية كأحد أهم السياسات الاقتصادية التي تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني وهذا عن طريق أدوات محددة تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وفيما يلي سنتطرق إلى أهداف السياسة المالية وأدوات تحقيقها وآلية عملها .

المطلب الأول : أهداف السياسة المالية

تتمثل أهداف السياسة المالية في أربعة أهداف رئيسية بصفة عامة وهي [1]:

- تحقيق التنمية الاقتصادية
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي
- تخصيص الموارد الاقتصادية
- إعادة توزيع الدخل القومي

أولا – تحقيق التنمية الاقتصادية : للتنمية الاقتصادية عدة تعاريف نذكر منها :

- " التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج و نوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء" [2].
- وتعرف التنمية أيضا أنها "مجموعة من التبادلات التي تحدث في مجتمع يسعى لتحقيق نمو مدعم ذاتيا في مدة قصيرة من الزمن"[1].

[1]- أحمد مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق، ص89 .
[2]- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 76 .

ومنه فإن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خاصة وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار وهنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة .

ولقد صار ينظر إلى السياسة المالية كوسيلة مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك يرجع لعدة أسباب منها[2] :

– السياسة المالية تتعلق بالمكون المالي لنشاط الدولة ووضعه بحسب الأهمية والنفع الاقتصادي .

– أصبح حجم النشاط المالي للدولة يكون نسبة لا يستهان به من الدخل الوطني ونتيجة لذلك فان أي تغيرات فيه من شأنها أن تحدث أثرا على النشاط الاقتصادي وقد يكون هذا الأثر إما سلبا أو إيجابا فأصبح من الضروري أن تراقب القرارات والإجراءات المالية بنوع من الحذر حتى لا تترك آثارا سيئة على النشاط الاقتصادي .

– تعتمد التنمية الاقتصادية على فكرة حشد المدخرات وتوجيهها واستخدامها وفقا لجدول الأولويات مع مراعاة الكفاءة الاقتصادية العامة وعليه فلا يتصور انفصال القرارات المتعلقة بالسياسة المالية عن القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية .

– بما أن السياسة المالية تتعلق بقرارات وإجراءات الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها فلا شك أنها تؤثر على المناخ الاستثماري فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية مساعدة على الاستثمار كما يمكن للدولة عن طريق الضرائب من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.

ثانيا– تحقيق الاستقرار الاقتصادي: الاستقرار الاقتصادي مفهوم مزدوج يسعى إلى تحقيق هدفين أساسيين هما:

–الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد المتاحة .

–تجنب التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم .

---

[1]- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص186 .
[2]- أحمد مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، مرجع السابق، ص128 .

لقد رأينا سابقا أن هذين الهدفين يعتبران من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية تعتبر من أهم السياسات لتحقيقهما .

ثالثا– تخصيص الموارد الاقتصادية: يرى الاقتصاديون الرأسماليون أن جهاز السوق كفيل بتحقيق التخصيص الأمثل الاستخدام الأمثل للموارد، لكن باستقراء النظم الرأسمالية أن نظام السوق لايضمن التخصيص المناسب للموارد الاقتصادية وذلك يرجع لعدد من الأسباب، أهمها اختلاف المصالح العامة عن الخاصة، وبناء على ذلك كان على الدولة أن تتدخل لأدوات سياستها المالية للوصول للتخصيص المناسب الذي يحقق لها أهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الإجراءات التي تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات ذات الأولوية نذكرمنها[1]:

– يمكن للدولة أن تجعل من الضرائب ذات الأسعار المرتفعة عائقا في طريق الأنشطة الاقتصادية التي لاترغب في توجيه الموارد الاقتصادية إليها .

– يمكن للدولة استخدام إنفاقها العام للتأثير على معدلات الأرباح للقطاعات المختلفة بحيث تقدم الإعانات لزيادة معدل الأرباح في المجالات التي ترغب الدولة في تحويل الموارد إليها.

– كما أن اللجوء إلى القروض العامة الداخلية يحول جزء من الموارد التي يملكها الأفراد والمؤسسات إلى الدولة لتمول النفقات العامة ، وبهذا تستدل قرار الإنفاق الخاص قرار الإنفاق العام.

رابعا ــ إعادة توزيع الدخل الوطني: يتم توزيع الدخل الوطني عن طريق ملكية عوامل الإنتاج ويطلق على هذا التوزيع مرحلة التوزيع الأولي وهذا التوزيع يكون غير عادل، ومثل هذا التفاوت، يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط، وحالة من الفقر المدقع، هذا بالإضافة أنه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل في رأس مال المجتمع ، ذلك أن الطبقة الغنية التي تستحوذ على كل الثروات ومعظم الدخول، لاتنفق في العادة كلما تحصل عليه من أموال بسبب صغر ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من أموال بعكس الطبقة الفقيرة التي يدفعها ميلها الحدي للاستهلاك إلى إنفاق كل ماتحصل عليه من

[1]– أحمد مجذوب ، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ، مرجع سابق، ص ص(91-101).

أموال ، ومن هنا أصبحت السياسة المالية تستهدف توزيعا عادلا للدخل بتقليلالتفاوت ويطلق على هذه العملية بإعادة توزيع الدخل ويقصد بها إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع.

وتعتبر النفقات العامة من أكفأ الأساليب المالية التي يمكن للدولة استخدامها لتحقيق عدالة توزيع الدخل حيث[1] :

*يترتب على الإنفاق العام على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية وتقديم الخدمات مجانا أو مقابل سعر رمزي لذوي الدخل المنخفض دعم هذه المشاريع وإعادة التوزيع لصالحها .

*تعمل سياسة الإعانات العينية على إعادة التوزيع لذوي الدخل المنخفض وزيادة دخولهم الحقيقية

*ينتج عن سياسة إعانة الإنتاج تخفيض أسعار السلع التي تنتفع بها ذوي الدخل المنخفض

*كما أن إعانات الضمان الاجتماعي تعمل على إعادة توزيع مباشرة على هذه الفئات

وتستطيع الدولة معالجة الخلل في توزيع الدخل بين الأفراد بما لها من سلطة وقدرة على جباية الضرائب وتحديد أسعارها وحدود الإعفاء منها، بحيث تجعل عبئها على الأغنياء وتقدم بعض الخدمات العامة للفقراء من حصيلة الضرائب التي تجمعت لديها.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على ثلاث أدوات أساسية هي:النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة للدولة، وهذه الأدوات يتم استخدامها لزيادة أو إنقاصالإنفاق العام وإما زيادة أو إنقاص الضرائب وإما لاستحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة للدولة.

وهذه الأدوات تتمثل في:

أولا– النفقات العامة: الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتطور هذا الدور قمع تطور دور الدولة من الحارسة إلى الدولة المتدخلة، فالدولة المنتجة تطور الإنفاق العام حيث ازداد حجمه وتعددت تقسيماته وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، ولقد تطورت دراسة

[1]- حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية، مرجع سابق، ص 50 .

النفقات العامة وأصبحت تشكل جزء هاما من علم المالية العامة وفيما يلي نتناول بعض الجوانب الخاصة بها.

1 – **تعريف النفقات العامة:** تعرف النفقات العامة بأنها " تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) "، وهناك تعريف آخر : "هي عبارة عن مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة "[1]، ويتضح من هذا التعريف للنفقة العامة أنها تتكون من ثلاثة أركان:

- النفقة العامة مبلغ نقدي
- النفقة العامة تصدر من الدولة أو أحد الأشخاص العامة
- النفقة العامة تهدف إلى تحقيق نفع عام

2 ــ تقسيم النفقات العامة: مع تطور دور الدولة ازدادت النفقات العامة وتنوعت ، لهذا إلى تقسيم وتبويب هذه النفقات إلى أقسام متميزة، مع ضرورة أن يكون معيار التقسيم قائما على مبادئ واضحة.

أ / تقسيم النفقات العامة حسب أهدافها المباشرة:

تنقسم النفقات العامة تبع للهدف المسطر لها وذلك باختلاف وظائف الدولة (التقسيم الوظيفي) إلى [2]:

- ✓ **النفقات الإدارية:** تمثل النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لمهامها وتشمل هذه النفقات نفقات الدفاع، الأمن، العدالة وغيرها .
- ✓ **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات المتعلقة بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي كالتعليم، الصحة، النقل،السكن.....إلخ

[1]- مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2004، ص193.
[2]- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص ص (75- 76) .

- ✓ **النفقات الاقتصادية:** هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاقتصادية للدولة ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية حيث تعمل الدولة على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال .

ب/ تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: تنقسم النفقات من حيث دوريتها إلى[1]:

- ✓ **النفقات العادية:** هي تلك النفقات التي تتصف بالدورية وتتكرر من سنة لأخرى
- ✓ **النفقات الغير العادية:** هي تلك التي لاتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث بصورة غير منتظمة مثل النفقات اللازمة لمواجهة الكوارث، كالفيضانات والزلازل.

ج / تقسم النفقات من حيث مقابلها: تنقسم النفقات من حيث مقابلها إلى:

- ✓ **النفقات الحقيقية:** هي تلك التي تستنزف جزءا من الموارد المتاحة للاقتصاد الوطني من أجل أداء الخدمات العامة، وتؤدي النفقات الحقيقية إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين كذلك شراء السلع والخدمات اللازم لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة.
- ✓ **النفقات التحويلية:** هي تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع وهذه النفقات ليس لها مقابل مباشر ولا تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الوطني ولا إلى زيادة توزيعه.

ثانيا– الإيرادات العامة: إن قيام الدولة بوظائفها العامة وأنشطتها المتعددة يقتضي منها الحصول على حجم كافي من الإيرادات يسمح لها بمواجهة احتياجاتها المالية.

1 – تعريف الإيرادات العامة: "هي مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة للإنفاق على المرافق والمشروعات العامة ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ"[2].

2 – تقسيم الإيرادات العامة: نظرا لتعدد مصادر الإيرادات العامة فقد اختلفت تصنيفات هذه الإيرادات وتقسيماته لهذا سوف نقتصر على التقسيم المالي لها كما يلي:

أ / الإيرادات السيادية: وتتمثل في :

---

[1]- مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام ، مرجع سابق ،ص ص (201- 211) .

[2]- محمد عباس محرزي ، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق ، ص ص(81-82) .

أ – 1 –**الضرائب:** تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، والتي كانت ولا زالت العنصر الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في تغطية جانب كبير من الإنفاق العام،وفيما يلي سنحاول الإلمام بمعظم الجوانب الخاصة بالضريبة.

- **تعريف الضريبة:** تعرف الضريبة على أنها : "اقتطاع نقدي إجباري،يتحمله الممون،ويقوم بدفعه بلا مقابل وفقا لمقدرته التكليفية مساهما في الأعباء العامة أو لتدخل السلطة في تحقيق أهداف معينة"[1].
- **خصائص الضريبة:** يتضح من خلال تعريف الضريبة الخصائص التالية للضريبة[2]:

– **الضريبة تدفع بصورة نقدية:** وهذا يعني أنها تشكل اقتطاعا نقديا من ثروة المكلف بها

– **الضريبة فريضة جبرية :** فالدولة هي الجهة الوحيدة المخولة بفرض الضريبة ويتم ذلك بالقانون وبصفة جبرية بمعنى أن المكلف ليس حرا بدفعها بل هو ملزم بذلك.

– **تدفع الضريبة بشكل نهائي:**بمعنى أن الضريبة لا تسترجع مهما كانت الظروف.

– **تدفع الضريبة بلا مقابل:** فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنعة خاصة

– **هدفها عام:** فالضرائب تحصل من أجل تمويل المصالح العامة.

***القواعد الأساسية للضريبة :** وتتمثل هذه القواعد فيما يلي[3]:

– **العدالة الضريبية:** فحتى تكون الضريبة عادلة لابد أن تراعي القدرة التكليفية للممول، أيأن مساهمة كل مكلف بدفع الضريبة تكون حسب مقدرته وبما يتناسب مع حجم دخله .

– **الوضوح:** بمعنى أن تكون الضريبة واضحة بالنسبة للمكلف من حيث : سعرها مقدارها، موعد دفعها وكيفية دفعها .

– **الملائمة في التحصيل:**أيأن تجبى الضريبة في الوقت الملائم للمكلف .

– **الاقتصاد من نفقات التحصيل:** بمعنى التوفير في نفقات الجباية للضرائب مثل نفقات أجور الموظفين أو وسائل الاتصال...إلخ

معايير تقسيم الضريبة: تتمثل معايير تقسيم الضريبة في:[4]

[1]- منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعية المفتوحة، طرابلس، 1991، ص 101 .

[2]- فوزي عطوي ، المالية العامة ، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان ، 2003، ص ص(49- 50) .

[3]- طارق الحاج ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص ص (47-48) .

[4]- محمد الصغير يعلي ، يسرى أبو العلا ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 66 .

1/ معيار الثبات: ويعني ذلك مدى ثبات المادة الخاضعة للضريبة، فتعد ضريبة مباشرة إذا فرضت على مادة تمتاز بالثبات ، وتعد الضريبة غير مباشرة إذا كانت مفروضة على بعض الوقائع المنقطعة مثل الضرائب على الإنتاجأو الاستهلاك ....إلخ

2/ معيار التحصيل: تعد الضرائب مباشرة إذا كانت تجبى بناءا على جداول يبين فيها اسم المكلف والمال الخاضع للضريبة ومبلغ الضريبة.... إلخ، لأن العلاقة هنا مباشرة إذا لم يتم تحصيلها بناءا على جداول معدة مسبقا بل تجبى بمناسبة حدوث وقائع مثل تسليم البائع للمشتري سلعة أو عند إنتاج سلعة...الخ

3/ معيار نقل العبء الضريبي: ويعني من الذي يتحمل الضريبة فتعد الضريبة مباشرة إذا تحملها المكلف نهائيا مثل ضريبة الدخل، وتعد الضرائب غير مباشرة إذا تم نقلها من مكلف إلى آخر.

أ- **2- الرسوم:** تعتبر الرسوم من مصادر الإيرادات العامة للدولة وهي ذات أهمية خاصة لكونها من الإيرادات التي تدخل خزانة الدولة بصفة دورية منتظمة، ومن ثم تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة.

***تعريف الرسم :**"هو عبارة عن مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أوإلىإحدى هيئاتها العامة مقابل نفع خاص يحصل عليه الفرد إلى جانب نفع عام يعود على المجتمع ككل"[1].

ومن هذا التعريف يتضح أن الرسم يتميز بالخصائص التالية :

***خصائص الرسم:**[2]

- **الصفة النقدية للرسم:** والمقصود بذلك أن الرسم يتم دفعه في شكل نقدي
- **صفة الإجبار للرسم:** والمقصود بذلك أن الفرد يدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة أو الجهة العامة التي تقدم الخدمة .
- **الرسم يدفع مقابل خدمة معينة:** يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة.
- **صفة النفع العام:** أي أنه يترتب على الرسم تحقيق نفع خاص إلى جانب نفع عام .

[1]- سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ، 2000، ص ص(102-105) .
[2]- منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، مرجع سابق، ص72.

***أنواع الرسم: تتمثل أنواع الرسوم في ما يلي [1]:**

- **رسوم إدارية:** وهي كثيرة مثل رسوم التعليم، رسم شهادة الميلاد، رسم جواز السف ر، رسم تسجيل العقار ....الخ .

- **رسوم اقتصادية:** وهي أيضا كثيرة مثل رسم الهاتف والبريد، الكهرباء....إلخ

- **رسوم القضاء:** وهي التي تدفع مقابل نظر الدولة في الخصومات بين الأفراد (المحاكم) .

أ - **الأثمان العامة:** تمثل الأثمان النوع الثالث من أنواع الإيرادات العامة الضريبية، ويعرف الثمن العام بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات التي تقدمها الحكومة مثل خدمات مرافق السكك الحديدية ومترو الأنفاق والمياه والبريد والهاتف .....إلخ وما يميز الأثمان العامة أنها تدفع اختياريا ولا يهدف من ورائها إلى تحقيق ربح وتعتبر من المصادر الهامة للإيرادات العامة.

ب - **إيرادات القطاع العام (أموال الدومين):** يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو خاصة وتنقسم إلى:

- **الدومين العام:** وهو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها والقاعدة مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.
- **الدومين الخاص** : يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضعها لأحكام القانون الخاص وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدرا من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى:

- **الدومين العقاري:** وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية، أرضي للبناء وغيرها.
- **الدومين المالي:** والدومين في شكل أسهم وسندات الشركات.
- **الدومين الصناعي والتجاري:** وهو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

ج - **القروض العامة:** إن اللجوء إلى القروض كوسيلة لتمويل الاقتصاد العمومي يكون بسبب عجز الموازنة وعدم كفاية الإيرادات العامة، وقد تكون هذه القروض داخلية أوخارجية.

[1]- طارق الحاج ، المالية العامة ، مرجع سابق ، ص 101 .

- **القروض الداخلية** : هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد.

- **القروض الخارجية:** هي القروض التي يكون مصدرها من خارج إقليم الدولة.

ثالثا- الموازنة العامة: تمثل الموازنة العامة الأداة الثالثة للسياسة المالية وهي تضم الأداتان السابقتان التي تتمثل في الإيرادات والنفقات، ومن خلالها يمكن للحكومة استخدام إحدى الأداتين أو كلاهما معا بغية تحقيق الأهداف المرجوة من طرفها.

1 - تعريف الموازنة العامة للدولة: الموازنة العامة للدولة هي تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات وإيرادات الدولة لمدة مقبلة من إلى من غالبا ما تكون سنة وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية والمالية[1].

ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة تستند إلى عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد فالتقدير يتمثل في تقدير أرقام تمثل الإيرادات العامة التي أن تحصل عليها السلطة التنفيذية ، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة وذلك خلال فترة زمنية مستقبلية غالبا ما تكون سنة، أما بالنسبة إلى الاعتماد فيقصد به حق السلطة التشريعية في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية من إيرادات عامة ونفقات عامة.

2 - أهمية الموازنة العامة: للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبر عن برنامج العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية ، فالموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة والنفقات العامة التي تجمعهما وثيقة واحدة هي الموازنة العامة للدولة.

[1]- عبد المطلب عبد المجيد ، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي ، مرجع سابق ، ص 47 .

3 – القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة: اتفق علماء المالية العامة على أن إعداد الموازنة العامة يجب أن يخضع لمجموعة من القواعد وهي[1]:

أ / قاعدة السنوية: تقضي هذه القاعدة بأن يتم تقدير استخدامات الدولة ومواردها لفترة زمنية مقبلة مدتها سنة قد تكون مطابقة للسنة الميلادية.

ب / قاعدة الوحدة: تقضي قاعدة الوحدة أن تدرج جميع استخدامات وموارد مختلف الوحدات التابعة للجهاز التنفيذي للدولة في موازنة واحدة.

ج / قاعدة العمومية: تقضي هذه القاعدة أن تشمل الموازنة العامة كلا من تقدير الموارد والاستخدامات بأكملها، من دون إجراء مقاصة بين بعض أبوابها أو بنودها وذلك بهدف تحقيق رقابة فعالة على كل من موارد الدولة واستخداماتها.

د / قاعدة عدم التخصيص: تقضي هذه القاعدة بعدم جواز تخصيص موارد بعينها لمواجهة استخدامات محددة، فقاعدة عدم التخصيص تقضي بأن توجه جميع الموارد إلى جميع الاستخدامات ومن ثم لا يجوز تخصيص مورد معين لنفقة معينة.

ه / قاعدة التوازن: تقضي قاعدة التوازن بأن تساوى النفقات مع الإيرادات وعلى الرغم من سلامة هذه القاعدة، إلا أن الظروف الاقتصادية المتغيرة لمعظم الدول أدت إلى قبول فكرة وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة.

المطلب الثالث: آلية عمل السياسة المالية

إن التغيرات في الإنفاق الحكومي وفي الضرائب تؤثر في مستوى الدخل وهذا يثير إمكانية قيام السياسة المالية بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي.

فآلية السياسة المالية تكمن في التحكم في حجم الإنفاق والضرائب والدين العام وذلك من أجل مقاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام أدواتها والتي تطرقنا لها فيما سبق لتحقيق العمالة الكاملة، رفع معدلات نمو الناتج القومي، استقرار الأسعار والعدالة في توزيع الدخل، فأدوات السياسة المالية تستخدم إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد[2].

[1]- طارق الحاج ، المالية العامة ، ص 105 .

[2]- سامي خليل ، المفاهيم و النظريات الأساسية و السياسة النقدية و المالية ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت ، 1994 ، ص 330.

أولا: الفجوة الانكماشية:

تحدث– هذه الفجوة– إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

ويمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية[1]:

– قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

– قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، وتتحقق هنا زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع، وهذا يؤدي إلى زيادة الحافز على الانتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

– قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديلين وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الفجوة التضخمية:

تحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل.

ويمكن أن تسهم السياسة المالية للسيطرة على التضخم من خلال البدائل التالية [2]:

– قيام الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار.

– قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج في مستوى زيادة الأسعار.

[1]- دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2006-2005 ، ص 216 .

[2]- دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص 217 .

– قيام الحكومة بالجمع بين البديلين مع من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت مما يحقق الهدف من السياسة المالية.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الفصل أن دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي في تزايد مستمر وذلك لامتلاكها لإمكانيات مالية وهذا ما نادى به بعض الاقتصاديين ، ولهذا يتوجب على الدولة إتباع سياسة اقتصادية كفيلة بتحقيق مختلف الأهداف المسطرة .

- ✓ لكي تقوم الدولة بدورها تضع وتنفذ مجموعة من السياسات الاقتصادية التي ترغب من خلالها تحقيق مجموعة من الأهداف، حيث أن السياسة الاقتصادية لا تعدو أن تكون مجموعة إجراءات وتدابير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق أهداف معينة.
- ✓ السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها للتأثير في كافة الجوانب الاقتصادية.
- ✓ السياسة المالية ما هي إلا صورة من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك إيراداتها العامة ونفقاتها بهدف إشباع الحاجات العامة وذلك عن طريق تخصيص الموارد الاقتصادية، تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق التنمية الاقتصادية وعدالة توزيع الدخل الوطني و غيرها من الأدوات المختلفة بهدف الوصول إلى سياسة مالية فعالة .
- ✓ ونظرا لكون النشاط الاقتصادي يتعرض لعدة تقلبات، خاصة في الدول النفطية مما يؤثر على فعالية السياسة المالية، وسنتناول تطور أسعار النفط ومحدداتها في الفصل الموالي .

الفصل الثاني

تطورات أسعار النفط والعوامل المحددة لها

تمهيد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم ، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتي أهميته من وفرته النسبية وكفاءته سهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر والسنين الطويلة القادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمني والحروب ومازال محرك لآليات السياسة والاقتصاد، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوة محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل في مجموعة من العوامل التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق .

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : أساسيات حول النفط

المبحث الثاني : تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية

المبحث الثالث : دور منظمة الأوبك في تحديد الأسعار

المبحث الأول: أساسيات حول النفط

بالرغم من بداية تطور مواد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط يعد عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

المطلب الأول: تعريف النفط وأنواعه

أولا: تعريف النفط : إن كلمة النفط[1] أو بترول (petroleum) كلمة من أصل يوناني وهي مشتقة من كلمتين [2]، كلمة (petro) وتعني الصخر وكلمة (oléum) وتعني الزيت وبذلك يكون معناها زيت الصخر [3] ، ويسمى أيضا " الزيت الخام " وهو سائل دهني قابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه و تختلف ألوانه بين الأسود، الأخضر، البني، والأصفر والبترول في صورته الخام غير مفيد وللاستفادة منه تتم معالجته بمجموعة من العمليات، والتي يطلق عليها اسم " تكرار البترول " .

ثانيا : أصل النفط : نشأ النفط خلال العصور الجيولوجيا القديمة في الغابات التي كانت متكاثرة في بعض أنحاء الأرض والعصيات البحرية والعوالق و النباتات المائية، ووقوع ثلث المواد العضوية تحت طبقات الأرض وزيادة الضغط وتحولت مع مرور ملايين السنين إلى النفط .

ثالثا :أنواع النفط : لا ينتمي البترول إلى نوع واحد متجانس في خواصه الطبيعية الكيماوية والفيزيائية بل هناك العديد من الأنواع تتباين تبعا لنسب احتوائها على الكبريت والمواد الشمعية والأملاح والمياه والمواد الخفيفة والثقيلة فهو يختلف في مظهره و تركيبه ونقاوته بشدة من مكان لأخر ويصنف البترول الخام إلى ثلاث أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة وهي :

---

[1]- كلمة النفط من اللغة الفارسية " نافت "او "نافتا "و التي تعني قابلة للسريان .

2- محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1983 ، ص 8 .

3- محمد فوزي أبو سعود، أحمد رمضان نعمة الله،عفاف عبد العزيز عابد،" الموارد و اقتصادياتها "، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2001، ص 141 .

- البترول البرافيني الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدرا من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة .
- البترول الإسفلتي الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية .
- البترول الخليط الذي يحتوي على كميات كبير من شمع البرافين والمواد الإسفلتية ،وتختلف أنواع البترول من حيث كثافتها النوعية التي تتراوح بين 0.80 و 0.98 وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للنفط كلما زادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمال الواسع كوقود السيارات، الطائرات وتقاس درجة الكثافة باستخدام مقياس واسع معمد البترول الأمريكي (API) كما يلي :[1]

$$\text{درجة (API)} = \frac{131.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند الحرارة 60 °ن}} - 131.5$$

ويصنف النفط حسب درجة الكثافة (API)إلى نفط خفيف عندما تكون درجة (API)أكبر من 35° ومتوسط عندما تكون (API) أقل من 35° و أكبر من 26° ، ونفط ثقيل عندما تكون درجة (API) أقل من 26° وأكبر 10° ونفط ثقيل جدا عندما تكون درجة (API) أقل من 10° .

رابعا : تاريخ النفط : لقد عرف البترول قديما في الصين عام 347 ق م وفي مدينة باكو عاصمة أذربيجان 1264 م وبولندا القرن 15 وفي فرنسا 1735 م ولكن حفر بئر بالطرق الحديثة لم يكن حتى عام 1884 م في باكو، وأول عملية تقطير للبترول كانت عام 1849 م، وتم حفر أول بئر في أوربا عام 1854 م وفي بولندا على عمق متوسط مقداره 40 مترا ، وأول بئر يحفر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1859م على عمق 21 مترا في بنسلفانيا [2]، وفي هذه الفترة كانت صناعة استخراج البترول قد انتشرت في بقاع كثيرة وتوالت الاكتشافات البترولية مع مرور السنين.

[1] - محمد فوزي أبو سعود و آخرون ،" الموارد و اقتصادياتها "، مرجع سبق ذكره ، ص 14.

[2] - محمد أزهر السماك ، " اقتصاديات النفط " ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، 1981 ،ص 23 .

المطلب الثاني : مميزات النفط

كان الفحم قبل الحقبة التجارية للنفط هو المصدر الأولي والأساسي للطاقة على المستوى العالمي وقد ظل كذلك منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر إلىأن جاء النفط ليحتل مكانه في النصف الأول للقرن العشرين، وذلك لأن النفط يتميز بالمميزات التالية :

- قوة النفط الحرارية .
- سهولة نقل النفط لطبيعته السائلة [1].
- تبرز للنفط جملة من المشتقات النفطية، إضافة إلى اشتراكه في صناعات كثيرة من أهمها البتروكيماويات والأسمدة .

المطلب الثالث : أهمية النفط

تعتبر صناعة النفط من أهم الصناعات في العالم في الوقت الحاضر لما تشكله من أهمية بنسبة كبيرة بين مجموعة كبيرة من مصادر الطاقة اللازمة لتسيير العالم [2]، كما تكمن أهمية النفط في عملية التنقيب والتكرار وعملية الاستخراج والنقل بالإضافة إلى عمليات التسويق، ومن المنتجات النفطية ذات القيمة العالمية هي الزيوت و الوقود والبنزين، والبترول يعد المادة الخام للكثير من المنتجات الكيميائية مثل الأدوية، الأسمدة والمبيدات والمذيبات.

النفط مهم في الكثير من الصناعات والحضارة الصناعية، كما إن النفط ذو أهمية كونه مسؤولا عن استهلاك الطاقة العالمية، حيث يتم استهلاكه في أمريكا الجنوبية والوسطى بنسبة 44 %، وفي إفريقيا بنسبة 41 %، في أمريكا الشمالية بنسبة 40 %، حيث يستهلك العالم ما مقدراه ثلاثون مليار برميل نفط في السنة، حيث الدول المتقدمة هي الأكثر استهلاكا له، كما يعد مهم من الناحية الاقتصادية العالمية، حيث كان قديما يستخدم زيت الحوت في عمليات الإضاءة والفحم والخشب للتدفئة خلال القرن التاسع عشر، وبسبب الثروة الصناعية أدى ذلك للبحث عن مصادر أخرى مثل البترول، وله

1- جامع عبد الله ، " اثر تطورات أسعار النفط خلال 2000- 2001 على الاقتصاديات النفطية "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية دراسة حالة الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2011- 2012 ، ص 12 .
2 - عبد الخالف مطلك الراوي، " محاسبة النفط و الغاز " ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،2011، ص 23.

أهمية كونه مصدر رئيسي في كثير من الاستخدامات نلخصها فيما يلي :

- يستخدم في النقل والموصلات وإنتاج الزيوت المعدنية والشموع وغير ذلك .
- يعد مصدر مهم في الصناعات البتر وكيماوية.
- يعد البترول من أهم وأنظف مصادر الطاقة عند المقارنة بالوقود النووي والفحم الحجري .
- يدخل البترول في الصناعات البلاستكية والألياف الصناعية والألياف والأصباغ.
- وهو مهم في الكثير من الصناعات الحديثة والمتطورة .

المبحث الثاني : تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية

تعتبر أسعار النفط ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاديات النفطية والتغيرات التي عرفتها الصناعة البترولية، قد صاحبتها تطورات هامة في أسعار النفط، وكانت سنة 1973 نقطة تحول عرفها تاريخ الصناعة البترولية .

وفيما يلي سنتطرق لشتى التطورات التي عرفتها أسعار النفط

المطلب الأول : تطورات أسعار النفط حتى عام 1970

كانت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية السوق الرئيسية في العالم سواء من ناحية إنتاجها للبترول في العالم أو من ناحية هيمنتها وتأثير الشركات البترولية الأمريكية على النشاط البترولي، فمنذ بداية القرن العشرين كانت السيطرة للشركات الاحتكارية الأمريكية والتي بدأت بشركة واحدة ليزداد عددها في بداية الثلاثينات إلى خمسة شركات تتحالف معها ثلاث شركات أجنبية أخرى وكانت هذه الشركات تسمى " الأخوات " أو " الشقيقات السبع "، منها خمس شركات أمريكية وهي موبيل MOBIL ، و إسوESSO و ستاندرد أويلأوف كاليفورنيا STANDARD OLL OF CALIFORNIA، و القلف، و تكساكو TEXACO ، وواحدة بريطانية بريتش بتروليم BRITSH PETROLEUM وأخرى بريطانية هولندية وهي شركة شال SHELL، وأضيفت إليهما شركة فرنسية بعد ذلك وهي الفرنسية للبترول (C. F.P) CIE

FRANCIES DE PTROL وتقاسمت نشاط الصناعة البترولية دوليا وأصبحت القوى المؤثرة والمحددة لأسعار البترول [1].

ويمكن تقسيم تطور الأسعار في هذه الفترة إلى عدة مراحل :

أولا : مرحلة نظام نقطة الأساس الوحيدة (1920 – 1939) : تمكنت الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى خلال فترة العشرينيات والثلاثينات من القرن العشرين من تكوين وفرض نظام خاص لأسعار البترول حيث وضعت في اتفاقية " كناكري " في سبتمبر 1928 معادلة أو قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخدمات المماثلة في أي مكان في العالم، مضافا إ ليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة استيراده، بغض النظر عن موقع مصدر الخام [2]، وكان تبرير الشركات الكبرى لهذا التسعير أن الإنتاج الأمريكي يمثل 68 % من الإنتاج العالمي، و أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر الأسواق استيعابا ل لإنتاج، ومن أجل المحافظة على أسعار الزيوت الخام الأمريكية الثابتة، ومنع المنتجين الآخرين في الولايات المتحدة الأمريكية من تخفيض أسعارهم عن أسعار الكارتل، كان لابد من احتكار الكارتل لصادرات الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد معادلات التصدير على النحو الذي يكفل الإستقرار للسوق العالمية لصالح أعضائه ويهدف هذا التسعير الاحتكاري إلى :

- إضافة القوة التنافسية للبترول غير الأمريكي .
- تدعيم استمرار اعتماد الأسواق البترولية القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية على البترول الأمريكي خاصة السوق الأوربي .

ثانيا : مرحلة نقطتي الأساس بخليج المكسيك والخليج العربي (1939 – 1945):

على إثر الحرب العالمية الثانية تضاعف الطلب على بترول الشرق الأوسط، لاستخدامه في الأغراض العسكرية، باعتباره اقل مسافة وأكثر أمنا من بترول الغرب، ومن هنا جرى الاعتراض على قاعدة التسعير الموضوعة من الكارتل سنة 1928، حيث استبدلت قاعدة التسعير الأولى

[1] - حسين عبد الله ،" مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الثانية، الطبعة الثانية ، 2006 ، ص 29.

[2] - حسين عبد الله " مستقبل النفط العربي "، مرجع سبق ذكره، ص 29 .

بقاعدة تسعير جديدة تعرف بقاعدة أو نظام نقطة الأساس المزدوجة وبموجب هذا النظام تم تحديد نقطة أساس في منطقة الخليج العربي إضافةإلى نقطة خليج المكسيك مع تعادل الأسعار في كلتا النقطتين حيث اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تتعادل فيما أسعار البترول الواصل بين خليج المكسيك والخليج العربي، وهذا النظام الجديد يعتمد على نفس أساس النظام التسعيريالأول كون أن السعر المعلن للبترول هو السعر المعلن في خليج المكسيك .

ثالثا : مرحلة نقطة الأساس الواحد المتعادلة (1946 – 1950) : بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من أثار تم تغير قاعدة التسعير التي كانت سائدة إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية، مما يجعل منطقة تعادل أسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب انجلترا ، أيأن ثمن البترول المدفوع من قبل المشتري الأوربي للبترول العربي مثلا يكون سعر بترول غرب الخليج العربي مضاف إليه أجور النقل من الخليج العربي حتى ميناء ساوثيتمن (انجلترا)، بينما كانت أسعار غرب الخليج العربي مقاربة لأسعار خليج المكسيك ، ففي فترة الحرب العالمية الثانية قد ارتفعت أسعار البترول الأمريكي بصورة أكبر من زيادة أسعار بترول الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان سعر البرميل للبترول الأمريكي في نهاية الحرب العالمية الثانية 1.05 دولار ليصبح في عام 1947 م يعادل 2.75 دولار أما بترول الخليج فكان يتراوح من حدود 1.05 دولار و 1.17 دولار و 1.59 دولار عام 1947 و إتباع هذه القاعدة نجم عن العديد من العوامل أهمها:

–فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركزها ومكانتها الأولى في تصدير البترول.

– تزويد المناطق الأوربية ببترول رخيص لا يحمل الولايات المتحدةالأمريكية تكاليف كبيرة .

– تزايد الطلب العالمي على البترول وخاصة المنطقة الأوربية .

جدول رقم (03) تطور استراد أوربا الغربية من البترول (1947- 1950)ألف برميل في اليوم

السـنـة	1947	1948	1949	1950
مجموع البترول المستورد	188	336	505	759
البترول المستورد من الشرق الأوسط	80	121	428	643
نسبة بترول الشرق في مجموع %	% 42.5	% 66	% 85	% 84

المصدر: محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 123.

رابعا : تطور أسعار فترة الخمسينيات والستينات : في هذه المرحلة الزمنية تم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة للبترول لهذا كان من مصلحة الشركات البترولية تغير السعر المعلن* بتخفيض إلى حدود متدنية خاصة في منطقة الشرق الأوسط لهذا فان العلامة السعرية بين البترول الأمريكي وغير الأمريكي بدأت في الاندثار في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، فالتطورات التي عرفتها أسعار البترول الأمريكي لم تكن متساوية مع أسعار البترول غير الأمريكي . والجدول التالي يبين لنا الفرو قات :

جدول رقم (04):تطور أسعار البترول الخام خلال(1949- 1960) الوحدة : دولار للبرميل

السـنـة	1949	1950	1953	1955	1957	1959	1960
بترول أمريكي	2.75	2.75	2.75	3	3.25	3.14	3.14
بترولعربي خفيف	1.75	1.75	1.75	1.97	2.12	1.94	1.84
الفرق السعري	1	1	1	1.03	1.13	1.20	1.30

المصدر : محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سبق ذكره ، ص 219.

ومع استمرار التخفيضات في أسعار البترول بدأت الدول النفطية تهتم بمقدارها و اتجاهاتها مما أدى بتلك الدول لتنظيم جهودها لمنع تدهور الأسعار والحد من أثار السيطرة والاستغلال الاحتكاري، بإنشاء منظمة الأوربية عام 1960 م، للدفاع عن مصالحها ، وقد عرفت أسعار البترول استقرار طيلة فترة الستينات وذلك بتأثير منظمة الأوبك وعدم انفراد الشركات الاحتكارية في تغيير الأسعار.

المطلب الثاني :التطورات النفطية خلال الفترة 1970 – 1985

بقيت أسعار النفط الخام عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5– 3 دولار للبرميل من الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل عقد التسعينيات، الأمر الذي يساهم في نمو الطلب، ثم إرتفعت إلى أكثر من 10 دولار للبرميل عام 1974 وتراوحت ما بين 11 – 13 دولار للبرميل عام 1978 ترتفع إلى 36 دولار عام 1980، وهو ما ساهم في زيادة الإنتاج من خارج الأوبك و إنخفاض الطلب العالمي على النفط[1].

وتعود هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة حيث أنه بعد سنة 1973 تأكدأن عنصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عنصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة بخصوص تزايد التضخم النقدي العالمي.

وفي عام 1982 لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى الحال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطهما بداء من عام 1987 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك الإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 .

1 - قصي عبد الكريم إبراهيم،"أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية ،دمشق، سوريا 2012،ص 136 .

وبداية من عام 1986 انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها إلى 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى .

المطلب الثالث : التطورات النفطية خلال الفترة 1986 – 2000

في هذه المرحلة متوسط تلك الأسعار انخفاض خلال انهيار الأسعار عام 1986 إلى حوالي 13 دولار للبرميل لتتعافى بعد ذلك وتستقر بين 1986 – 1996 عند متوسط 17.3 دولار للبرميل حيث عاد النمو الموجب في الطلب وزيادة إنتاج الأوبك في تلك المدة وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول أسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي إلى 27.5 مليون برميل يومي، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المحزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط بانخفاض السعر إلى حدود 12.3 دولار للبرميل .

وأثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وعلى الدول المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث انخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4 % عام 1997 إلى 1.8 % عام 1998 .

وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى17.5 دولار للبرميل بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل .

المطلب الرابع : التطورات النفطية خلال الفترة 2001 – 2015

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعا ر كالاهتمام بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002 .

وفي عام 2003 ارتفعت سلة أسعار الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار.

وفي نهاية سنة 2007 ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار للبرميل سنة 2007 إلى 80 دولار سنة 2008 وفي شهر جويلية عام 2008 والذي كان حوالي 147.27 دولار للبرميل ، ولكن سرعان ما إتجه السعر نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر عام 2008 حيث وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل وهو ادني مستوى من أكثر من سنة ، وفي عام2009 استقر سعر النفط بمعدل 59.12 دولار للبرميل في حين انه ارتفع إلى 77.84 دولار في عام 2010 .

كما شهدت الفترة من 2011 إلى 2015 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط فبالنسبة لسنة 2011 خلقت ارتفاع في معدلات أسعار النفط العالمية إلى مستويات غير مسبوقة من قبل، حيث تخطى المستوى المتوسط السنوي لسعر الأوبك عتبة 100 دولار للبرميل إلى 107.5 دولار للبرميل بالمقاربة مع 77.4 دولار للبرميل في 2010 [1] أي بزيادة قدرها 30.1 دولار للبرميل، ما يعادل 39 % .

وقد تأثرت حركة الأسعار خلال عام 2011 بجملة من العوامل المتنوعة والمتداخلة والمتفاوتة منها التطورات السياسية في الدول العربية وتقلبات سعر صرف الدولا ر وزيادة حجم المضاربات .[2]

ليستمر في الانخفاض سنة 2013 بقيمة قدرها 105.9 دولار للبرميل وسنة 2014 بقيمة قدرها 96.2 دولار للبرميل ولم تتوقف عند هذا الحد فلقد استمرت الأسعار في الانخفاض خلال سنة 2015 ب 44.4 دولار للبرميل خلال جانفي و 54.1 خلال فيفري .[3]

1 - زغبي نبيل ، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 2012/2011 ص 23-24

2 - تقرير الامين العام السنوي التاسع و الثلاثون ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، 2012 ص 55 تاريخ التحصيل http://www.oapecorg.org 2015/09/10

3 - سعيدي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان " تغيرات اسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة 1990-2015 وأهم العوامل المؤثرة فيها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2015، ص 9 .

المبحث الثالث: دور الدول المصدرة للنفط في تحديد أسعاره(منظمة الأوبكOPEC)

لكان قرار إنشاء منظمة الأوبك ناتجة ومحصلة لتاريخ طويل، بد أ في مطلع القرن العشرين حيث كانت الاتفاقيات البترولية الدولية تجري بين طرفين، أحدهما رئيسي وهو المسيطر ويتمثل في شركات البترول العالمية والطرف الأخر وهو الهامشي أو الثانوي متمثلا في حكومات الدول المنتجة للبترول .

المطلب الأول :نشأة الأوبك وأهدافها

أولا :نشأة الأوبك :

ظهرت أول مبادرة لإنشاء الأوبك في القاهرة في ابريل 1959 عند انعقاد المؤتمر البترولي الأول الذي نظمته اللجنة البترولية التابعة لجامعة الدول العربية، فقد جرت خلف كواليس ، ولهذا المؤتمر محادثات بين ممثلي فنزويلا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران والكويت، تناولت تأسيس هيئة كمنظمة استشارية تجتمع مرة واحدة سنويا على الأقل لمناقشة بعض النقاط أهمها :[1]

-تحسين الشروط التعاقدية وضرورة التشاور حول موضوع تغيير الأسعار.

-معالجة أوضاع صناعة البترول من وجهة نظر جماعية موحدة .

-زيادة قدرة مصافي البترول في البلاد المنتجة .

-تأسيس شركات بترولية وطنية .

وقد جرى الاتفاق على صياغة ميثاق أو عهد شرف، وعرفت ذلك الوثيقة باسم " اتفاق المعادي " و كان الإعلان عن شركة " أسو " في 09 اغسطس عام 1960 أنها ستخفض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط، بداية الثورة لأن الأسعار آنذاك كانت منخفضة ، الأمر الذي أدى إلى إلحاق الضرر باقتصاديات الدول المنتجة للبترول .

وبدعوة من العراق تم عقد خمس دول وهي : المملكة العربية السعودية، الكويت، العراق، إيران فنزويلا اجتماعا في بغداد في الفترة 10- 14 سبتمبر 1960 ، وأعلنوا إنشاء منظمة دائمة

1 – سمير التنير، " التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا" ، دار المنهل اللبناني ، بيروت، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 148 .

تسمى "منظمة الدول المصدرة للبترول "(OPEC)[1] تتولى إجراء المشاورات المنظمة بين الدول الأعضاء وتعمل على تنسيق وتوحيد سياستها بهذا الخصوص، وجاء انضمام بقية الأعضاء متتابعا، حيث انظمت قطر عام، 1961 ثم اندونيسيا وليبيا عام 1962، ثم أبو ظبي عام 1967 (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليا) ثم الجزائر عام 1969 ثم نيجيريا سنة 1971، فالإكوادور عام 1973 (انسحبت عام 1992) ثم الغابون عام 1975 (انسحبت عام 1994)، ليصبح عدد الأعضاء إحدى عشرة دولة .

ثانيا :أهداف الأوبك : تحددت أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول كالآتي :[2]

- التنسيق بين الدول الأعضاء في السياسات البترولية ، وتقرير ما يحقق ويحفظ مصالحها .
- إيجاد الوسائل السبل التي تضمن استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية .
- احترام مصالح الدول المنتجة وضمان حصولها على إدخال مضطر دون مراعاة أعداد الدول المستهلكة بانتظام واعتدال .
- المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء .

كما فرضت المنظمة على الأعضاء عدم المساهمة والاشتراك في أي عمل، يكون من شانه إحباط أي قرار لها، كما حددت المنظمة لرئاسة أركانها مقرا يعين عن طريق المؤتمر وهو السلطة العليا في المنظمة، وحددت اللغة الإنجليزية لغة رسمية للمنظمة، واتخذت من جنيف بسويسرا مقرا لها في الخمس سنوات الأولى من إنشائها، ولكنها انتقلت إلى مقرها الحالي في ف يينا بالنمسا منذ الأول من سبتمبر 1965 .

[1] - abdelkadersidahmed,l'opep passé présent et perspectives ,office des publication,alger1998 ,p50

[2] – حسين عبد الله ،" مستقبل النفط العربي " ، مرجع سابق ، ص 44

المطلب الثاني : تقييم دور الأوبك في تحديد أسعار النفط

مرت منظمة الأوبك(OPEC) منذ إنشائها بمحطات مهمة ففي الفترة الستينات من القرن العشرين مثلت الفترة التي تأسيس المنظمة فيها، حيث سعى الدول الأعضاءإلى تجسيد حقوقها في السوق البترولية الدولية التي تهيمن عليها شركات البترول المتعددة الجنسيات، كانت تمارس أنشطتها بصفة عامة في ذلك الوقت، حين قامت في تلك الفترة بتحديد أهدافها، وتأسيس الأمانة العامة التي انتقلت من جنيف عام 1960 إلى فيناعام 1965 .

وفي فترة السبعينات برزت منظمة الأوبك(OPEC)، حيث تمكنت الدول الأعضاء في المنظمة من التحكم في قطاعات الصناعات البترولية المحلية في بلدانها، وأصبحت لها الكلمة الأولى فيما يتعلق بمسالة تحديد أسعار البترول في أسواق البترول الدولية، وقد شهدت هذه الفترة أزمتين فيما يتعلق بمسالة أسعار البترول عام 1973 ومن ثم عام 1979 .

وعلى إثر انهيار أسعار البترول العام 1986، ارتفع مستوى الوعي بضرورة القيام بعمل مشترك من قبل الدول المنتجة للبترول بتحقيق استقرار في سوق البترول الدولية بأسعار معقولة في المستقبل.

وفي بداية التسعينات تمكنت المنظمة من تفادي حدوث أزمة أخرى في أسعار البترول وذلك بسبب غزو العراق الكويت عام 1990، حيث تمكنت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك للوصول بالأسعار إلى مستويات معقولة في الأسواق البترولية العالمية بعد أن شهدت ارتفاعا حادا .

وبعد انهيار أسعار البترول عام 1998، قامت الدول الأعضاء إلى جانب عدد من الدول المنتجة الكبرى من خارج المنظمة، بعمل جماعي مشترك لمواجهة الأزمة، أدى في نهاية الأمر إلى العودة بالأسعار إلى مستويات مرضية، فقد قامت الأوبك بوضع ما عرف بآلية ضبط الأسعار (Price Band me chimisme) والتي بد أ تطبيقها في مارس 2000، التي تم بمقتضاها تحريك الإنتاج بالزيادة والخفض بما يحافظ على أسعار النفط بين الحد الأدنى والأعلى (22 –28) دولار للبرميل من سلة الأوبك .

وعموما يمكن القول إن منظمة الأوبك تتمتع بوزن كبير في التأثير على سوق النفط ولكن يبقى محدود لعدة أسباب منها :

- تضارب مصالح الأعضاء التي لها علاقة بسوق النفط .
- تضارب تقويم أعضاء القطب الواحد الواقع بسوق النفط من ناحية السعر وسقف الإنتاج وتوسعات الطلب العالمي .

ومع مرور أعوام من إنشاء (OPEC)، استطاعت أن تحقق العديد من الانجازات الدولي وساهمت في استقرار السوق البترولية.

المطلب الثالث : محددات أسعار النفط

أولا : الطلب العالمي على النفط الخام : بقدر ما يرتفع (أو ينخفض) الطلب على النفط نتيجة انخفاض أو ارتفاع سعر البترول وفقا لقانون الطلب البديهي، ف إن الطلب على النفط يؤثر أيضا في مستوى السعر وذلك عندما تؤدي العوامل التي تؤثر في جانب الطلب إلى زيادة حجم الطلب بحيث ينتقل منحنى الطلب الأعلى ويكون نتيجة ذلك ارتفاع السعر عند كل كمية مطلوبة والعكس صحيح .

ويتكون الطلب على النفط من نوعين : الطلب على النفط بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة .

1- الطلب على النفط بغرض الاستهلاك : يعتبر الطلب على النفط الخام في هذه الحالة طلبا مشتقا من الطلب على المنتجات البترولية المكررة لاستخدامها كوقود التدفئة واستخدامها في قطاعات الاقتصاد المختلفة كقطاع النقل والموصلات .....الخ.

2 – الطلب على النفط بغرض المضاربة : تؤدي المضاربة إلى زيادة حجم الطلب مع ثبات العوامل الأخرى بحيث ينتقل منحنى الطلب إلى الأعلى، ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تؤثر في جانب الطلب نذكر منها مايلي :[1]

أ – **مستوى التطور الاقتصاد والاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي والتوسع الميكانيكي** : بما أن مصادر الطاقة وخاصة النفط تعد عنصرا في العملية الإنتاجية وتعتمد عليه عملية التطور الاقتصادي فان النفط يلعب دورا كبيرا في تطور الاقتصاد العالمي والطلب العالمي عل ى النفط الخام ، ويعكس مستوى التقدم الذي وصله العالم .

ب – سعر النفط الخام : السعر هو من العوامل الأساسية في تأثيرها على الطلب النفطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى زيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما .[2]

جـ – الاستقرار السياسي في العالم : يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون أثاره واضحة على تغيرات الأسعار، ف الاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ، ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأيسعر تخوفا من نقص الإمدادات، ففي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط[3] مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منظمة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق .

د – أسعار السلع البديلة : تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعار المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى انخفاض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي والطاقة الشمسية والذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها وتطلبها لمهارات فنية وتكنولوجيا وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل

1 - بيطام ريمة ،" أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/ 2015، ص ص (20-21) .

2 - محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق ، ص 153

3 - ضياء محمد الموسوي،" ثورة أسعار النفط "، ديوان المطبوعات، جامعة الجزائر، 2005، ص 29 .

هذه الأسباب تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود عل المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط .

ثانيا : العرض العالمي للنفط الخام : يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدود [1]، كما أنه يتسم بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد، ويمكن تحديد العرض العالمي للنفط بمجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي :

1– العوامل الجيوسياسية : إن الاضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر عرض النفط وتشترك أثارها على المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط، وهو ما يدفع الأسعار للارتفاع .

2 – العوامل المناخية : إن الكوارث الطبيعية التي يعرفها العالم تؤثر على المعروض النفطي، ومن الأمثلة على ذلك تتابع حدوث الإعصار تلوى الأخر عام 2004 في بحر الكاريبي و خليج المكسيك الأمر الذي ما لم في انخفاض الإنتاج في هذه المنطقة .

3 – المخزون : تتأثر أسعار النفط ارتفاعا و انخفاضا بالبيانات المنشورة عن مستوى المخزون وتؤخذ حركة المخزون في الاعتبار عند دراسة الأوضاع في سوق النفط العالمية، فالمخزون يلعب دورا في توفير المرونة اللازمة في حجم العرض بحيث يواجه التقلبات الموسمية، والواقع أن حركة المخزون ترتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط، فارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى السحب من المخزون وهو ما يؤدي إلى انخفاض المخزون، فإذا انخفض إلى مستوى حرج فانه تنشط عملية التخزين و تضغط على الأسعار فترتفع، هذا إلى جانب الآثار النفسية التي تزيد الأسعار اشتعالا .

[1] - هاشم علوان، عبد الله محمد جاسم، "اقتصاديات الموارد الطبيعية "، بغداد، العراق، 1992، ص 311 .

4 – الطلب النفطي : يعتبر الطلب النفطي من المحددات الرئيسية للعرض النفطي، بحيث انه إذا لاحظ المنتجين زيادة في الطلب فان ذلك يشجعهم على رفع معروضاتهم من النفط وإذا حدث نقص في الطلب فان ذلك يدفعهم إلى تقليص العرض .

5 – أسعار النفط : إذا كان المعروض من النفط محدد من محددات الأسعار فان هذه الأخيرة بدورها تحدد الكميات المعروضة من النفط، فإذا ارتفعت الأسعار فان ذلك يشجع الدول المنتجة على رفع معروضاتها من النفط .

خلاصة الفصل :

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول النفط، حيث يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة، وهو سبب الصراع الدائم بين الدول الكبرى المستهلكة والدول المنتجة ، ويعد من أكثر الثروات الطبيعية في العالم قيمة، لتوجه أقطار العالم نحو السيطرة على هذه الثروة النفطية وامتلاكها ، فكان ظهور الشركات الاحتكارية كإحدى وسائل الضغط على الدول المنتجة للنفط والتحكم في السوق العالمية النفطية .

كما خضعت أسعار النفط لتقلبات حادة و مفاجئة منذ اكتشاف النفط وحتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت في تغير الأسعار وتقلبها، لتظهر منظمة (OPEC) كضرورة حتمية للوقوف في وجه الاحتكارات والكارتيلات البترولية، قد استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات لدولها، كما ساهمت في استقرار السوق البترولية .

ونظرا لتأثير تدهور أسعار النفط على السياسة المالية ، سنتناول ذلك في الفصل الموالي .

الفصل الثالث

تحديات السياسة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد :

تتعرض الدول المصدرة للنفط إلى عدة تقلبات ناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط، و أيضا بسبب أن إيرادات النفط قابلة للنضوب و متميزة بعدم اليقين لأن إيرادات النفط غير محددة، ولهذا فالدول المصدرة له تواجه عدة تحديات كونها تعتمد على إيرادات النفط في اقتصادها .

لهذا وفي ظل الاعتماد الكبير على هذه العائدات التي تعتبر الدعامة الأساسية للموازنات العامة، فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية تستعملها الدول المصدرة للنفط للتكيف مع هذه الأوضاع والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي .

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث :

المبحث الأول: السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثاني: مبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الثالث: الآليات المالية المدعمة للسياسة المالية في الدول النفطية.

المبحث الأول: السياسة المالية في الدول النفطية

تتميز الدول المصدرة للنفط بأنها تواجه تقلبات كبيرة في وضعها مقارنة بالدول التي لديها قاعدة إقتصادية متنوعة ، لأن نسبة مداخيلها تعتمد على ما تصدره من النفط و هذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات ستنعكس مباشرة على الدخل الوطني و لأن معظم الدخل المتحصل عليه من تصدير النفط يرجع إلى الدولة ، فإن السياسة المالية للدولة تعتبر أداة فعالة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي .

المطلب الأول : معالم السياسة المالية في الدول النفطية

أولا : أهمية السياسة المالية في الدول النفطية :

تتجلى أهمية السياسة المالية في أغلب دول العالم على حسب ظروفها و حاجتها و تتوقف حدود المرونة على مراحل النمو و كفاية الموارد و جدوى الأهداف ، و فيما يتعلق بالدول النفطية تؤدي السياسة المالية دورا هاما حيث يتمثل في تحقيق الريع المحقق من النفط لصالح قطاعات إقتصادية مختلفة حيث أن هذا يمكن من تعزيز الروابط بين مختلف المجالات المتعددة ، ودعم نشوء قطاعات إقتصادية جديدة تساعد على زيادة المزايا التنافسية و تخفيف الإتجاه نحو الإفراط في الإعتماد على الصادرات النفطية .

أما من حيث المبدأ العام ينبغي للسياسة المالية أن تدعم الأهداف العامة للإقتصاد الكلي ، ومنها تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي ، و تثبيت ميزان المدفوعات ، و تخفيض التضخم ، و التحكم بالدين العام ، وإبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة ، و تعزيز النمو الإقتصادي...إلخ ، ففي حالة البلدان النفطية يستحسن أن تكون السياسة المالية الأداة الرئيسية للتثبيت الإقتصادي بتخفيف أثر العائدات على الإنفاق العام في بيئة تسودها حالة عدم اليقين ، و تعزيز المساواة في الدخل من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية وخلق فرص التشغيل وغيرها، ومن الضروري أن تشمل هذه

الإستراتيجية أيضا توسيع و تطوير البنية التحتية وكذا إنتاج مرافق إنتاجية لا يملك القطاع الخاص القدرة ولا الإستعداد لإنجازها .[1]

ثانيا : أسباب إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الإقتصادية

لقد تعددت تفسيرات إخفاق الدول المصدرة للنفط في تحقيق التنمية الإقتصادية و من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي :

1 -**تذبذب عائدات النفط:**

تعتمد موازنات الدول المصدرة للنفط بدرجة كبيرة على العائدات النفطية وهذه الأخيرة تعتمد بدورها على أسعار النفط و حجم إنتاجه وصادراته وهذا الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية له انعكاسات سلبية على التنمية و قدرة الدولة على إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد، فعندما تتراجع صادرات النفط فإن هذا يحد من قدرة الإقتصاد على إستيراد حاجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية مما ينتج عنه انخفاض في مستوى الرفاهية الإقتصادية و تعطل العديد من المشاريع الإستثمارية اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي[2] .

2 -**ضعف حلقات القطاع النفطي :**

هناك عدة حلقات تربط القطاع النفطي بالقطاعات الأخرى مما يعود عليها بالضعف و من أهم هذه الحلقات : الإنتاجية ، الاستهلاكية والمالية.

أ-**الحلقات الإنتاجية :** نميز بين نوعين من الحلقات الإنتاجية فنجد حلقات خلفية تتمثل في استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى كمدخلات إنتاجية، أما الحلقات الأمامية باستخدام

[1]– داود سعد الله ، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر ، 2011–2012،ص 45.

[2]N,chaxson**, approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub- Saharan Africa**, international affairs, vol-81,no (2march 2005) ,324.

القطاعات الأخرى لمنتجات هذا القطاع كمدخلات إنتاجية، ولاشك أنه كلما كانت هذه الحلقات قوية كان دور القطاع النفطي كمحرك لعملية التنمية وزيادة الإنتاجية تكون أكبر والعكس صحيح .[1]

ب-الحلقات الاستهلاكية : عندما يساعد القطاع النفطي في زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية من خلال دفعه أجورا مرتفعة، فإن ذلك يؤدي إلى تطور الصناعات الاستهلاكية مما يساعد على تنويع الهيكل الإنتاجي للدولة، إلا أن هذه الحلقة لم تحقق المتوقع منها لأسباب عديدة منها أن الإنتاج في القطاع النفطي يتصف بكثافة رأسمالية وقلة العمالة مما يجعل الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا، وكذا سيطرة العمالة الوافدة من الخارج على القطاع النفطي هذا ما يؤدي إلى تسرب جزء كبير من الدخل المتولد إلى الدول المصدرة للعمالة بدل أن يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي الذي بدوره يؤدي إلى تطور الصناعات الاستهلاكية .

ج-الحلقة المالية (إدارة الإيرادات النفطية) : نظرا لضعف الإنتاج والاستهلاك فإن العبء الكبير في إحداث التنمية المنشودة يقع على الحلقة المالية، والمتمثلة في محاولة القطاع العام استخدام الإيرادات النفطية في تحقيق التنمية .

[1] – يوسف خليفة اليوسف، تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد1،2004، ص 16.

المطلب الثاني : نضوب النفط و إنفاق عوائده

إن الطبيعة النافذة للنفط باعتباره من المصادر غير المتجددة والقابلة للزوال مع مرور الوقت يحتاج إلى معالجة خاصة لدخول الدول النفطية ورسم سياساتها الاقتصادية المستقبلية .

حيث ينظر للعائد من بيع النفط على أنه المصدر الأساسي للدخل الوطني ويحسب على هذا الأساس ضمن الحسابات الوطنية باعتباره دخلا، لكن هذا المنهج يفتقر إلى حد بعيد للمنطق الاقتصادي، فالدخل يختلف عن الأصل أو رأس المال في أنه يمثل تيارا متجددا من السلع والخدمات أما إذا كان الأصل غير متجدد فإن أي استهلاك منه يعتبر تآكلا للأصل وإهدارا له [1].

والنفط باعتباره مصدر غير متجدد، فكل استهلاك لحصيلة بيع هذا الأصل هو إنقاص لهذا الأصل فعائد بيع النفط ليس دخلا لرأس مال مملوك، إنما هو تصرف في هذا الأصل ولذلك فإن التكييف الصحيح للأوضاع هو أن الدولة النفطية تملك أصولا عينية في باطن الأرض وهي آبار النفط وحين تبيعها فإنها تستبدل أصول نقدية أو مالية بهذه الأصول العينية .

ومن هنا كان الأجدر بالدول النفطية أن لا تدخل عائد بيع النفط كإيرادات ضمن حسابات الدخل الوطنية، ومع ذلك فإنه من الناحية العلمية يصعب الأخذ بهذا المنطق النظري، فالدول النفطية لا تكاد تملك مصادر أخرى غير النفط وقد كانت عوائد النفط مرتفعة جدا بما يسمح لها بالتمتع بمستويات معيشية مرتفعة ولذلك فلم يكن من المعقول أن تتراكم هذه العوائد دون التصرف فيها، وفي هذا الصدد فإنه يمكن القول أن كل ما تقوم به هذه الدول من الإنفاق على تكوين رأس المال البشري والمادي هو إنفاق اقتصادي سليم، فالإنفاق على إنشاء البناءات الأساسية المادية، من طرق ومطارات وموانئ ومحطات كهرباء وشبكات هواتف ومحطات للصرف الصحي وغيرها، وهذا نوع من تكوين رأس مال مادي، وبذلك فإن إنفاق عوائد النفط على هذا النوع من الإستثمارات هو نوع من تحويل النفط من ثروة من باطن الأرض لا يمكن الإستفادة منها مباشرة إلى رأس مال مادي يرفع من مستوى المعيشة ،كذلك فإن الإنفاق على تكوين رأس المال البشري من تعليم وصحة وغيرهما مما يرفع من قدرات وكفاءات الأفراد يعتبر نوعا من الاستثمار البشري وتحويل ثروة في باطن الأرض فير فاعلة إلى ثروة بشرية قادرة على المزيد من الإنتاج . ومن هنا فإننا

[1]- Olav Bjerkholt, Fiscal rule suggestions for economies with non-renewable resource ,Paper for IFM/World Bank conference on Rules,February , 2002 , P 6 .

نرى أن كل إنفاق من عوائد النفط على تكوين رأس المال ماديا كان أو بشريا أمرا مبررا إقتصاديا لأنه تحويل من شكل رأس مال متمثل في النفط إلى شكل آخر يتمثل في استثمارات مادية وبشرية[1].

وبالتالي فإننا نخلص إلى أنه بالنظر إلى طبيعة النفط القابلة للنفاذ فإنه ينبغي الحرص في إنفاق عوائد النفط فهي ليست دخولا بالمعنى الحقيقي، بقدر ما هي تسييل لأصول أو رأس مال وطني . والدول العربية خير مثال على الدول النفطية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات الضريبية .

المطلب الثالث : تقلب عائدات النفط وآثارها على المتغيرات الإقتصادية الكلية

يعتبر الإنفاق العام الدعامة الأساسية لكافة النشاطات الإقتصادية في الدول النفطية فهو يؤثر عليها إيجابا أو سلبا، وقد نتجت هذه الظاهرة عن كون الحكومة تملك القطاعات النفطية وتتلقى كامل الإيرادات الناتجة من هذه القطاعات والتقلب في عائدات النفط الناتج عن تقلب أسعاره ومن ثم تقلب الإنفاق العام له آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث أن تغير مداخيل النفط ينعكس على مستويات النشاط الاقتصادي للدول النفطية وهذا لاعتمادها الشديد على هذه العائدات التي تعتبر الركيزة الرئيسية للموازنات العامة ولموازين المدفوعات لهذه الدول .

أولا : حالة الزيادة في إيرادات النفط : إن إرتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية يؤدي إلى [2]:

1-التضخم : تؤدي زيادة أسعار النفط إلى زيادة الدخل الوطني وهذا يعني زيادة كمية النقود المتداولة داخل الإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق بمعدلات أعلى من زيادة الإنتاج المحلي ما دام الجهاز الإنتاجي في الدول النفطية غير مرن ومن ثم يحدث فائض طلب ينعكس على الإرتفاع في الأسعار المحلية وزيادة التضخم، ولإشباع الطلب المتزايدة يتم اللجوء للإستيراد مما يخلق أنماطا استهلاكية جديدة، فلعل من أهم الآثار الإقتصادية الملموسة لمرحلة ما بعد رفع أسعار النفط في الدول النفطية ازدياد حدة الضغوط التضخمية بشدة وارتفاع التكاليف المعيشية، وجزء كبير من هذه الضغوط مصدرها التضخم المستورد من خلال حركة واردات السلع الصناعية .

[1]- أسامة عبد الرحمان ،البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1982 ، ص 112 .

[2]- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1979 ، ص98 .

2-الواردات : إن زيادة الإيردات النفطية تؤدي بالدولة إلى زيادة الواردات كاستجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجات الاستهلاك المتزايدة .

فكلما زادت مداخيل النفط كلما زادت واردات الدول المختلفة وهذا لمتطلبات المجتمع ومنه فإن الزيادة في الدخل تقابلها زيادة في الواردات .

3-الاستثمار : إن ارتفاع أسعار النفط الدولية ومن ثم زيادة الإيرادات النفطية يشجع الحكومات إلى التسارع في الاستثمار، حيث توجه هذه الإستثمارات إلى مختلف القطاعات الاقتصادية كالطرقات ، الجسور، وسائل النقل، وسائل الاتصال، أو تطوير أنشطة صناعية ناشئة وغيرها، وهذه الاستثمارات الداخلة في الخطط التنموية للدول النفطية تنشأ على تقدير مستقبلي لإيرادات النفط دون احتساب احتمال انقلاب الوضع الاقتصادي الدولي ومن ثم إمكانية تراجع الإيرادات النفطية .

ثانيا : حالة انخفاض الإيرادات النفطية : إن انخفاض أسعار النفط ومنه انخفاض الإيرادات النفطية يترتب عنه مايلي [1]:

1-التضخم : عندما يحدث انخفاض في إيرادات النفط يؤدي إلى عدم حدوث تضخم لكن بالنظر إلى الدول المصدرة للنفط هو وجود اتجاه تضخمي في فترات تراجع الإيرادات فإن العمال يقاومون تخفيض أجورهم ومن جهة أخرى تحاول الحكومة تفادي مشكل البطالة، ومع أن الواردات تنقص عما كانت عليه فإن جزء كبير من الطلب على السلع المستوردة يتحول إلى السلع المحلية فترتفع أسعارها وتتزايد الضغوط التضخمية في الإقتصاد .

2-الإستثمار : عندما يحدث انخفاض في أسعار النفط بعد الإرتفاعات المتتالية يؤدي إلى بروز نقائص مختلفة، إذ أن الانخفاض يبرز ثقل الأعباء المصاحبة لعمليات الإستثمار التي لم يتم تقديرها أو أسيء تقديرها في ظل السعر المرتفع، والملاحظ أن انخفاض أسعار النفط ومن ثم إيراداته تؤثر على النفقات الاستثمارية وهذا ما يتعارض مع متطلبات التنمية .

3-المديونية : إن انخفاض الإيرادات النفطية وضرورة مواجهة الحكومة للأوضاع التي خلقتها مرحلة ارتفاعها يجعلها في موقف صعب فاحتياطاتها الدولية تقل وصعوبة معالجة الاختلال في

[1]- سلوى بنت عبد الرحمان العيسى، أثر الإنفاق الحكومي على الإقتصاد في المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة ، مذكرة ماجستير، كلية الملك سعود، السعودية ، 2006، ص 120 .

موازين مدفوعاتها تزداد وتجد نفسها مجبرة على اللجوء إلى الإقتراض في الوقت التي تكون فيه مطالبة بتسديد خدمات المديونية السابقة، مما قد يجبرها على الإقتراض قصير الأجل أو قد تتأخر في سداد ديونها مما يعرض سمعتها الإئتمانية للخطر في الأسواق النقدية الدولية لتزيد حدة الوضع الذي هي فيه .

مما سبق يتضح لنا أن التقلب المفاجئ في الإيرادات النفطية يؤدي إلى اضطراب في الخطط التنموية والإخلال بها وفقدان الإنسجام والتناسق فيما بينها فيتم إيقاف بعض المشاريع قبل إتمامها بما يحمله ذلك من تكاليف ضخمة وإلغاء بعضها، وعمل المشاريع الموجودة دون طاقتها، وغياب التكامل اللازم لدفع عجلة التنمية .

المبحث الثاني : مبادئ صياغة و تنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية

نظرا لتحديات السياسة المالية التي تطرقنا لها في المبحث السابق كان على البلدان المصدرة للنفط أن ترتكز على بعض المبادئ عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن التراجع في الإيرادات النفطية .

ومنه فإن المبادئ التي يتوقع أن ترتكز عليها السياسة المالية في الدول النفطية هي مبادئ عامة لأن بعض المبادئ يمكن أن تطبق في بلدان معينة ولا تطبق في بلدان أخرى .

المطلب الأول : مبادئ صياغة السياسة المالية

هناك عدة مبادئ يتم تطبيقها لصياغة السياسة المالية المتمثلة في ما يلي :

أولا : ثروة الدولة والدخل الدائم [1]: إن ثروة النفط لا ينظر إليها كدخل بل ينظر إليها كمول فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى أصول مالية، ومنه التحدي الذي يواجه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيفية تخصيص هذه الثروة عبر الوقت .

وبالنظر إلى نموذج الدخل الذي قدمه فريدمان فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل الدائم أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة

[1] – نزار قنوع ، سمير ناصر، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 28، 2006، ص 81–83 .

ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الذي يعظم الرفاهية الإجتماعية للدولة .

وفيما يلي التحليل النظري لمشكلة الثروة والدخل الدائم :

-التركيز على عنصر تعدد المراحل الذي يساعد على التركيز على مقياس العجز الجبائي الذي يحدد في نهاية الأمر تحويل الموارد بين المراحل .

-مقياس العجز الجبائي المناسب الذي يعني استبعاد دخل المحروقات على أساس أنه ممول وليس أساسيا .

- للمحافظة على مستوى العجز خارج المحروقات عندما تستنفذ الثروة النفطية يجب على الحكومة أن تراكم الأصول، ويجب أن يكون تراكم الأصول كافيا كي يمكن لعائدها أن يمول العجز خارج المحروقات عندما تنفذ مداخيل النفط .

وعلى العكس فإن السياسة التي تستهدف العجز خارج المحروقات والذي يمول بالسحب من الأصول المتراكمة عندما يتوقف إنتاج المحروقات لن تكون قابلة للاستمرار، لأن هذه السياسة سوف تستنفذ في النهاية كل الأصول المتراكمة مما يؤدي بعد ذلك إلى الإقتراض من طرف الحكومة وإلى انفجار أزمة الدين لهذا فإنالفكرة الأساسية عند معاملة ريع النفط كثروة وليس كتدفق للدخل هي أن السياسة المالية يجب أن تهدف إلى تراكم كبير للأصول خلال فترة إنتاج المحروقات كي يمكن استدامة القدرة على تحمل العجز خارج المحروقات إلى فترة ما بعد النفط .

-ثروة الدولة هي التي تحدد العجز خارج المحروقات القابل للتحمل والاستدامة وليس تدفق دخل النفط.

ومما سبق نلاحظ أن فكرة ثبات العجز الأولي خارج المحروقات استخلصت من فرضيات بسيطة إلا أن الحدس النابع منها والذي يعني أن الرصيد الجبائي خارج المحروقات يجب أن يكون مرتبطا بالثروة هو حدس سليم في أساسه وله تداعيات كبيرة في توجيه السياسة المالية رغم كون أغلبية الدول المصدرة للنفط عاجزة عن تحقيقها لحد الآن فالقليل فقط من تلك البلدان تعمل على تسليط الضوء حول الرصيد خارج المحروقات في ميزانياتها .

ثانيا : علاوات السيادة [1]: تدفع العديد من الدول المنتجة للنفط علاوة سيادة، كبيرة في الكثير من الأحيان وهو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الإعتبار عند رسم السياسة المالية، وبوجود علاوة السيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة، سعر أعلى على مقترضاتها وسعر أدنى على مدخراتها وهو ما يعمل كشكل من أشكال قيود السيولة أي أن الدولة تستطيع أن تقترض لكن بعلاوة .

والدولة التي تدفع علاوة سعر فائدة على ديونها السيادية يجب عليها أن تتبع سياسة مالية محافظة ويجب عليها أن تحرص على تسديد ديونها بسرعة .

ومن وجهة نظر السياسة الإقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب أن تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة، أي يجب أن تنفق أقل من عائد الثروة إلى أن يتم إلغاء علاوة السيادة .

ثالثا: الادخار الاحتياطي: تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين للثروة المتأتية من النفط، إذ أن تقلب دخل النفط بسب تذبذب أسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص بالاحتياطات وغيرها، حيث أن زيادة حالة عدم اليقين عموما ما تدفع إلى إتباع قرارات استهلاك محافظة أكثر، فمثلا عند إضافة عدم اليقين إلى نموذج استهلاك يعتمد على الرؤية التامة ومنه يؤدي إلى التوازن عند مستوى ادخار أعلى وتسمى هذه الظاهرة بالادخار الإحتياطي [2].

ومنه فإن ثروة النفط يكتنفها عدم اليقين الكبير فإن دافع الإحتياط يجب أن يكون قويا أيضا.

رابعا: الاستهلاك حسب مبدأ العصفور في اليد : يستهدف هذا المبدأ عجزا خارج المحروقات يساوي العائد المتوقع من الأصول المالية الموجودة، وقد وصف هذا المبدأ بأنه قاعدة العصفور في اليد، لأن قرارات الإنفاق لا تتوقع إلا بناءا على الأصول المملوكة على عكس إطار الدخل الدائم السابق الذي يقتضي أن يتحدد حجم العجز خارج المحروقات بالنظر إلى توقعات ثروة الدولة .وقاعدة العصفور في اليد يمكن النظر إليها كشكل من أشكال الادخار الاحتياطي لأنها مساوية لافتراض عدم وجود دخول محروقات مستقبلية .

[1]- Deaton,Agnus, Understanding consumption , clarendon Press , 1992 , P 45 .

[2] – نزار قنوع ، سمير ناصر ، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الإقتصادي الدولي ، مرجع سابق ، ص 90

خامسا: الاندثار : إن حالة اندثار النفط مع مرور الوقت أمر متوقع، مما يخلق دافعا قويا للادخار الاحتياطي، ويجب على الدولة أن تأخذ في الحسبان وبمنتهى الجدية حالة الاندثار وهو ما يقتضي الحاجة إلى تخفيض كبير في العجز خارج المحروقات بسبب احتمالا لانخفاض الحاد في الثروة المرافق لخسارة مداخيل النفط المستقبلية .

سادسا : الإنفاق الرأسمالي : إذا كان الاستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الإستثمار يجب أن تبنى على أساس العائد من الإستثمار الذي يمكن للحكومة أن تحققه، غير أن هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الإستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة، بمعنى أن مخزون رأس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل عائد مالي .

سابعا: الاستهلاك الدائم : يعتبر الإنفاق الرأسمالي للدولة على أنه مماثل للاستهلاك الدائم، وعلى هذا الأساس فإن الدولة تباشر الإنفاق الرأسمالي ليس على أساس أن رأس المال منتج ولكن لأنه يجني فائضا من الفوائد الاجتماعية، أي أن رأس المال الحكومي يوفر فوائد على عدة سنوات .

وبذلك فإن الحكومة سيكون لديها نوعان من الاستهلاك، السلع الدائمة (الإنفاق الرأسمالي) والسلع غير الدائمة (الإنفاق الجاري)، والنظر إلى الإنفاق الرأسمالي وفق هذه الطريقة لا يجب أن يوفر المبرر لوجود عجز كبير خارج المحروقات بعد زيادة ثروة الدولة، كما يحدث في العديد من البلدان المنتجة للنفط عند زيادة عوائدها النفطية وبالتالي تبرر دفع الاستهلاك وزيادة العجز خارج المحروقات.

المطلب الثاني : مبادئ تنفيذ السياسة المالية

إضافة إلى المبادئ سابقة الذكر والتي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار على المدى الطويل عند صياغة وإعداد السياسة المالية فإن هناك مبادئ في المدى القصير نذكر منها ما يلي :

أولا : مبدأ القدرة الإستيعابية : بحيث يجب أن تكون الزيادات في الإنفاق العمومي على حسب قدرة الاقتصاد على استيعابها . وتعني القدرة الاستيعابية للاقتصاد الحجم الأمثل للإستثمار عندما يترتب على تجاوزه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسبب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي، قد تعني القدرة على استغلال

رأس المال بكفاءة أي أنها تتعلق بمدى العقبات التي يمكن أن تلحق بالقدرة على تخطيط وتنفيذ المشروعات الخاصة بخطة التنمية وعلى إعادة تخصيص الموارد نتيجة نقص بعض عناصر الإنتاج الهامة ولوجود بعض المشاكل المتعلقة بالمؤسسات اللازمة للإنتاج والتنمية[1] .

ثانيا : انخفاض نسبة الدين العمومي : يجب أن تكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب توفر أصول مالية رسمية كبيرة مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الإتجاه الهبوطي المؤقت لأسعار النفط .

ثالثا : مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج للإنفاق : إن مساعدة السياسة المالية بواسطة برامج ومخططات للإنفاق على المدى المتوسط أمر يمكن بواسطته الحد من حجم تقلبات الإنفاق العام الناتج عن التغير السريع في مداخيل النفط، كما أن التخطيط المتعدد السنوات للنفقات يمكن أن يسمح كذلك بتقييم أحسن لنتائج قرارات الإنفاق الحالية في المستقبل بما فيها التكاليف الدورية للإنفاق الرأسمالي .

رابعا: إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعار النفط: حيث أنه كان هناك ارتباط إيجابي بين الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة للنفط وأسعاره وهذا ما يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار، وهناك حجة قوية من وجهة نظر الإقتصاد الكلي لإلغاء التذبذب في النفقات العمومية، حيث أن التغيرات المفاجئة في الإنفاق العمومي تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ولذلك لابد من بذل الجهود لإضعاف الإرتباط بين الإنفاق الحكومي وتقلب أسعار النفط .

خامسا : إرتكاز القواعد المالية على على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات : إن القواعد المالية المطبقة في البلدان غير النفطية والتي تستهدف رصيدا ماليا معينا أو مستويات الدين العمومي بالنسبة للناتج الداخلي الخام لن تكون متلائمة مع هدف تجنب السياسة المالية لتقلبات أسعار النفط في البلدان النفطية لأن مثل هذه القواعد تنقل تقلبات أسعار النفط إلى الإنفاق العمومي، والقاعدة المالية الملائمة للدول النفطية هي الفصل بين سياسة الإنفاق والعجز

[1]– يسرى محمد أبو العلا ، تحديد مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية والإقتصادية ، دار الفكر الجامعي،الاسكندرية ، 2008 ، ص ص 11–12 .

خارج المحروقات عن تقلبات أسعار النفط وهذا بارتكاز القواعد المالية على نسبة العجز خارج المحروقات إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات .

سادسا : كفاءة الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة : إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الإعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرامج الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد النفط يحمل في طياته أخطارا، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومي كبيرة الحجم قد يتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ والتسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المقروض[1] .

سابعا : الضغط الضريبي : إن الضغط الضريبي كمؤشر لتقييم مردودية النظام الضريبي لا يمكن أن يقدم صورة واضحة عن ذلك في الدول المصدرة للنفط نظرا لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام هو ناتج عن النفط كما أن الجباية الصادرة عن النفط في بعض الدول تمثل أكثر من 80 في المائة من إجمالي الإيرادات، فيجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات هو مقياس أكثر دقة للبحث على الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد .

المبحث الثالث : الآليات المالية المدعمة للسياسة المالية في الدول النفطية

في ظل التقلبات الحادة لأسعار النفط وإيراداته التي يصعب التنبؤ بها يتطلب من الدول المصدرة للنفط تبني سياسات تهدف إلى تخفيف حدة تقلبات الإيرادات النفطية، واستقرار الإنفاق العام، ومن جهة أخرى يعتبر النفط موردا غير متجدد يتطلب مراعاة حقوق الأجيال المستقبلية . وعلى ضوء هاتين الخاصيتين سارعت الدول النفطية إلى إنشاء صناديق تحمل تسميات مختلفة، لكن عملها واحد يتمثل في إدارة الفوائض النفطية وفيما يلي سوف نتطرق إلى هذه الصناديق .

[1] – Gramlich ,Edward ,Infrastructure Investment :A Review Essay, Journal OF Economic Liturature,1994 ,PP 96-100.

المطلب الأول : الصناديق السيادية

تلعب الصناديق السيادية دورا كبيرا في تقليص عدم الإستقرار الإقتصادي في وجه التقلبات الأسعار العالمية للنفط .

أولا : مفهوم الصناديق السيادية ونشأتها : صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الدولة، وتنشئ هذه الأخيرة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية معينة، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة، أما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية للأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية، أو أصول المؤسسات المملوكة للدولة، أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة، أو الأصول التي تدار لصالح الأفراد، أما البلدان التي تمتلك هذه الصناديق فإن لديها مدخرات الإستثمارات تصب في أيدي الحكومات [1].

وترجع نشأة الصناديق السيادية إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين، إلا أنها شهدت نموا كبيرا على المستوى العالمي خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وتشير الإحصاءات المتوافرة عن تلك الصناديق إلى أن حجم رؤوس أموالها الإجمالي كان يبلغ على أقصى تقدير نحو 500 مليار دولار أمريكي في عام 1990، وأصبح 3 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007، أما في سنة 2015 فوصل إلى 12 تريليون دولار أمريكي .

وهناك العديد من الدول على المستوى العالمي تمتلك صناديق للثروة السيادية، ويقع أكثر من 50 في المئة من إجمالي الأصول في حوزة صناديق الثروة السيادية التابعة للدول الرئيسية المصدرة للنفط وتأتي الإمارات العربية المتحدة والنرويج والصين والكويت وروسيا وسنغافورة من بين الدول التي تضم أكبر الصناديق السيادية على المستوى العالمي إضافة إلى عدة بلدان كبرى أخرى

[1] –International Working Group of Sovereign Wealth Founds , report, N 08/06,P 4 , sur le site web: http://www.iwg-swf.org/index.htm. consulte le /10/12/2008.

ثانيا : أنواع الصناديق السيادية : بما أن الحكومات تنشئ صناديق الثروة السيادية لأسباب عديدة فتحليلات صندوق النقد الدولي تشير إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق والتي يتم التمييز بينها عموما وفقا لهدفها الأساسي كالتالي[1] :

1-صناديق الاستقرار: والتي يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية والاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار النفط .

2-صناديق الإدخار للأجيال القادمة : وهي تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوع .

3-شركات استثمار الاحتياطات: والتي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الإحتياطية ويتم إنشاؤها لزيادة العائد على الإحتياطات .

4-صناديق التنمية : وهي تساعد في العادة على تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحتمل في البلد المعني .

5-صناديق احتياطات طوارئ التقاعد : وهي التي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة .

ثالثا : أهمية الصناديق السيادية : تتجلى أهمية الصناديق السيادية في حصول الدولة على دخول لتغطية عجزها المالي عندما تنخفض إيراداتها وترتفع نفقاتها لسبب أو لآخر وذلك باستثمار الأموال العامة بصورة منتجة بدلا من إنفاقها في ميادين أخرى أو وضعها في الحسابات المصرفية التي لا تدر دخولا حقيقية بسبب هبوط أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم .

أما إيجابيات الصناديق السيادية في الدول فهي كثيرة، إذ أن استثمارات هذه الصناديق تؤدي مباشرة إلى تحريك الاقتصاد المتلقي وإنعاشه ،كما تساهم في معالجة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة، فعلى سبيل المثال أدت مساهمة صندوق مبادلة الإمارات بنسبة 8.1 بالمئة

[1]- صندوق النقد الدولي ، صناديق الثروة السيادية ، نشرة صندوق النقد الدولي ، 4 مارس 2008 ص 10 .

من شركة أي أم دي الأمريكية إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة وحوالي 5000 فرصة عمل ترتبط بالأنشطة الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع [1].

وقد قامت أجهزة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بوضع برنامج ينظم العلاقة بين الصناديق السيادية والدول المتلقية للاستثمارات، ويرتكز هذا البرنامج على عدة نقاط أهمها [2]:

- اعتماد الصناديق السيادية على الشفافية .

-مساهمة الصناديق السيادية في استقرار النظام المالي العالمي .

- اعتماد الصناديق السيادية على القواعد التجارية فقط في اختيار استثمارها .

-تمسك الدول المتلقية بحرية حركة رأس المال الأجنبي .

- احترام مبدأ عدم التمييز بين الصناديق السيادية التابعة لمختلف الدول .

المطلب الثاني : صناديق النفط

قد يحدث انخفاض كبير في أسعار النفط دون توقعات الميزانية، ومنه يحدث عجز الذي يكون علاجه في الغالب مزيج من التقشف والاقتراض، وهذا ما حدث في الدول النفطية خلال فترات الأزمات . وتعرف أن لجوء أي حكومة إلى خفض الإنفاق صعب، وزيادة الإنفاق أمر سهل، وفي إطار تقليل مساوئ الإنفاق السريع جاءت فكرة وضع صندوق للاستقرار، لقد أصبحت صناديق النفط شائعة خاصة بعد الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا وما نجم عن ذلك من إيرادات غير متوقعة، الأمر الذي شجع العديد من الدول إلى إنشاء صناديق مماثلة .

أولا : دور صناديق النفط : صممت صناديق النفط لمعالجة المشكلات الناشئة من تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها والحاجة إلى ادخار جزء من إيرادات النفط من أجل الأجيال القادمة ونظرا لأن أسعار النفط متقلبة ولا يمكن التكهن بها فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد بعيد عن إسقاطات الموازنة التي تتطلب في حالة

[1]– صباح نعوش، الصناديق السيادية العربية ، مرجع سابق ، ص 60.

[2]-International Working Group of Sovereign Wealth Funds , report , N 08/06 , P 5.

حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض بإنقاص الإنفاق ، و تخفيض النفقات الجارية يمكن أن يكون صعبا ، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن المشروعات القادرة على البقاء التي لديها أهمية حاسمة في تنمية البلد .

ولكن في البلاد النامية هناك مشكلة حقيقية عند ارتفاع أسعار النفط حيث تلجأ بعض الحكومات إلى إنفاق المال بسرعة وبطريقة سيئة، هذه الصناديق تهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة والتي لا يمكن التكهن بها، وحين تكون إيرادات النفط منخفضة فإن صندوق التثبيت يقوم بتمويل العجز، وهذا يمكن أن يحقق الإستقرار لإيرادات الميزانية ومن ثم لنفقاتها[1] .

ثانيا : نتائج بعض الدراسات حول دور صناديق النفط في تحقيق الإستقرار الإقتصادي في وجه التقلبات في الأسعار العالمية للنفط :

إن الانتشار الكبير لصناديق النفط خاصة بعد الإرتفاع الشديد الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا أدى إلى لفت انتباه الكثيرين من الباحثين وقد ركزت معظم الدراسات على الدور الذي يمكن أن تلعبه تلك الصناديق في تقليص عدم الإستقرار في وجه تقلبات أسعار النفط .

وكانت عدة دراسات تطرقت إلى دور صناديق النفط نذكر منها مايلي :

1-دراسة ديفيز وآخرون [2]: حاولت هذه الدراسة معرفة درجة الارتباط بين العائدات والإنفاق في الدول النفطية بعد إنشائها لصناديق النفط، وقد أشارت نتائج تلك الدراسة إلى محدودية استجابة الإنفاق العام للتذبذبات في العائدات النفطية في الدول التي أنشأت صناديق النفط، لكن أكدت هذه الدراسة أن إنشاء صناديق النفط ببعض هذه الدول لم يؤثر على العلاقة بين الإنفاق العام وعائدات النفط وقد أرجعت هذه النتائج إلى أن هذه الدول قامت باختيار سياسات جد حذرة وبالتالي يصبح من غير الملائم إرجاع أدائها الجيد إلى صناديق النفط، بالرغم من أن هذه الصناديق قد ساعدت في الحفاظ ودعم السياسات الحذرة في بعض هذه الدول .

[1] – صباح نعوش ،الصناديق السيادية ، مرجع سابق ، ص 67.

[2] – Jeffrey Davis ,Ronaldo Ossowski , James Daniel, and Steven Barnett ,Stabilization and Savings Funds for Nonrenewable Resources ,Experience and Fiscal Policy Implications ,International Monetary Fund ,April 13 ,2001 ,p 20 .

2- جاء في نشرة صندوق النقد الدولي فيما مؤخرا في عرضها للأداء الإقتصادي في دول الشرق الأوسط ووسط آسيا، أن صناديق النفط قد عملت على تحسين إدارة عائدات النفط وتعزيز الانضباط المالي .

3-دراسة رونالدو أوسواسكي وآخرون : خلصت هذه الدراسة إلى أن صناديق النفط يمكن أن تقلل من مشكلة خطر التقلب وعدم اليقين في أسعار النفط، لكن لا يمكن الاعتماد عليها نهائيا بل يتعين على الدولة مواجهة المشكل وجها لوجه، وذلك بتحديد السياسة المالية على المدى الطويل، مع التركيز على الحفاظ على التوازن المالي خارج المداخيل النفطية وكبح النفقات عندما ترتفع أسعار النفط واللجوء إلى التحوط من تقلبات مخاطر أسعار النفط باستعمال أدوات الأسواق المالية .

ثالثا : بعض التجارب الناجحة في إدارة الأموال العامة :

يعتبر من الأهمية الإطلاع على التجارب المتخذة من الدول الأخرى والوقوف عندها والاستفادة منها ونجد من هذه الدراسات ما يلي :

1-تجربة الكويت : ظهر مصطلح "صندوق الأجيال القادمة" في الكويت قبل عشرين سنة معبرا عن قلق المسؤولين من المستقبل في حال تراجع الإيرادات النفطية التي يمكن من خلالها حينذاك استمرار مستويات الدخل المرتفع والرفاهية، وتم صياغة مشروع إستراتيجي يقوم على حجز نسبة 10 في المئة من الإيرادات النفطية وتحويلها لحساب صندوق الأجيال القادمة [1].

2-تجربة النرويج: أنشأت النرويج صندوقا أطلقت عليه اسم صندوق بترول النرويج عام 1990 مدفوعة بتصاعد مستويات الدين العام ومعدلات التضخم ويميل الصندوق غالبا نحو الأسهم والسندات المالية كما يميل نحو التحفظ في الاستثمار من خلال اختيار الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية والبعد عن الاستثمارات ذات المخاطر العالية، وتعد تجربة النرويج مع صناديق النفط من أكثر التجارب نجاحا من بين الدول التي استعملت هذه الصناديق، فهذا الصندوق يمول على نحو فعال مجمل الميزانية ومن ثم فإن التراكم الكبير للموارد في الصندوق "المحتفظ به في الخارج " يمثل بوجه عام مدخرات مالية كان هذا الهدف الصندوق يعمل كحساب حكومي تحت إشراف وزارة المالية ولا يتدخل في السياسة المالية أو في عملية الميزانية و هو ما يخضع لمعايير متشددة

[1]- أحمد بن صالح العثيم ، التجربة الخليجية في إنشاء صناديق النفط، مجلة الجزيرة، العدد 12930 ، السعودية ، 2008/02/22 .

من الشفافية والمحاسبة ونظام المراقبة وقد نفذت النرويج على نموذجي سياسات سليمة وشفافة في مجال السياسات المالية والاقتصاد الكلي قبل إنشاء الصندوق الحكومي للنفط، والصندوق لا يضع قيودا على السياسة المالية، وإيرادات النفط لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إيرادات الحكومة وبصفة عامة ينظر إلى التجربتين الكويتية والنرويجية في إنشاء صناديق النفط على أنهما الأكثر نجاحا .

المطلب الثالث : صندوق ضبط الإيرادات

إن ضعف إيرادات الجباية العادية والتغيرات التي تحدث في إيرادات الجباية البترولية بسبب تقلبات أسعار النفط أدى بالدول إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات وسنحاول أن نتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا/ إنشاء صندوق ضبط الإيرادات: لقد قامت الحكومة باستحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل هذا الصندوق علما أن هذا الصندوق خضع لعدة تعديلات مهمة في 2004 و2006 [1] .

ثانيا/ تعريف صندوق ضبط الإيرادات: هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة، وهو مستقل عن الموازنة العامة للدولة .

ثالثا/ أهداف الصندوق : كان الهدف الرئيسي للصندوق يتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية وتخفيض المديونية العمومية، ولقد عدل هذا الهدف من طرف قانون المالية التكميلي لسنة 2006 ،وهو تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري .إن هذا التعديل يبين أن عجز الموازنة قد توسع ليصل إلى الخزينة العمومية.

[1]– عصاني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سطيف ، 2013–2014 ، ص 177.

رابعا/ مصادر تمويل ضبط الإيرادات: إن مصادر تمويل هذا الصندوق هو فائض الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات المتعلقة بتسيير الصندوق، وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية.

خامسا/ دور صندوق ضبط الإيرادات[1] **:** لقد لعب هذا الصندوق دورا مهما في تمويل برامج التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحقيقه للأهداف المحددة له، والمتمثلة في تمويل الخزينة العمومية للدولة كما يلعب هذا الصندوق دورا في تخفيض معدلات التضخم .

وقد مر هذا الصندوق بفترتين شهد فيها تطورات مهمة وأدوار مختلفة :

- **الفترة 2000-2005:** في هذه الفترة اقتصر دور صندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاءه تمويل العجز في الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الدين في هذه الفترة .

- **الفترة 2006-2013:** تميزت بإدخال تعديل على دور الصندوق، ليصبح تمويل عجز الخزينة العمومية، حيث شرعت الحكومة في استخدام الموارد هذا الصندوق في تمويل هذا العجز المتزايدة من سنة إلى أخرى، إضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات قد ساهم بصورة فعالة في الحد من العجز في الموازنة العامة وبالتالي ساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية.

[1]- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية ، مرجع سابق، ص 180.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة تحديات السياسة المالية في ظل عدم الاستقرار لأسعار النفط، حيث وضحنا في المبحث الأول الأداء الإقتصادي الضعيف للدول المصدرة للنفط والذي لم يكن سببه وفرة الموارد بل هو ناتج السياسات الإنمائية الخاطئة .

أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى المبادئ العامة التي يجب أن ترتكز عليها الدول النفطية عند صياغتها وتنفيذها لسياساتها المالية لتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية .

وقد جاء في المبحث الثالث توضيح إحدى السياسات التي اتبعتها الدول النفطية لتحييد آثار التقلب في أسعار النفط و هي إنشاء صناديق لإستقرار العائدات النفطية ، حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في الإستقرار الإقتصادي عن طريق استقرار الإيرادات و النفقات العامة .

وسنتناول الجانب التطبيقي لما تطرقنا إليه في ما سبق وهذا بدراسة حالة الجزائر .

الفصل الرابع

السياسة المالية في الجزائر

وتقلبات أسعار النفط

تمهيد :

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية ليست بعيدة عن مخاطر تقلبات أسعار النفط ، حيث عرفت تدهورا كبيرا في اقتصادها نتيجة لعدة هزات مستها، فتبعية الاقتصاد للنفط نتج عنه إختلالات عميقة في التوازنات الاقتصادية، الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة التنمية.

هذه الأوضاع كانت عاملا هاما لتصحيح السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والمالية بصفة خاصة باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول تحديد مدى فعالية السياسة المالية للجزائر في مواجهة تقلبات أسعار النفط .

وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015

المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الأول: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، فهو لا يزال بعد أكثر من أربعة عقود من الإستقلال القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي، مما يجعل هذا الأخير خاضعا لتأثيرات العوامل الخارجية المختلفة بما فيها العوامل غير الإقتصادية، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الانهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

المطلب الأول: تطور إنتاج النفط في الجزائر

بعد وقوع الجزائر في قبضة الإحتلال الفرنسي، وتولى هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية، أن تبحث عن المصادر الطاقوية فيها، فكان ظهور أثار النفط في مناطق مختلفة من الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

أما من حيث بداية الإستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كان مع بداية القرن العشرين حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار القليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على السطح، وأولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 2013 حيث كان أول إقليم أُجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان، وظلت الشركات تتابع نتائج أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة والعلمة وعين فكرون وسيدي عيش، ولم تسفر هذه المحاولات عن أي إكتشاف.[1]

وفي سنة 1956 تم إكتشاف أول بئر بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حق ل "عجيلة"، وفي نفس السنة تم إكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل "حاسي مسعود" وذلك في 25 جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر، فتوالت الإكتشافات وبدأ

[1]- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الوطني** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 107.

الإنتاج والتصدير الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 ووصل حجم التصدير بعد الاستقلال إلى 47 مليون طن سنة 1969.[1]

وقد اتجهت الجزائر بعد الإستقلال مباشرة صوب قطاع المحروقات الذي بدأت أهمية تتضح في الإقتصاد الوطني، ولكن مع احتكار الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) لمجمل الأنشطة البترولية، قررت الدولة إنشاء شركة وطنية تتولى كسر الاحتكارات الأجنبية، فقامت بتأسيس الشركة الوطنية سوناطراك 31 ديسمبر 1963، وكان من مهامها القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل والتسويق[2]، وقد بدأت هذه الشركة بإمكانيات قليلة لكنها استطاعت أن تشق طريقها وتتطور لتصبح ركيزة الاقتصاد الجزائري، فرغم أنها مؤسسة وطنية إلا أنها تمكنت أن تضمن مكانة هامة ضمن الشركات العالمية فهي أكبر وأهم شركة في الجزائر وتحتل المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة الثانية عشر في مجال البترول عالميا.[3]

وعملت الجزائر منذ نهاية الستينات على التخلص من اليد الفرنسية التي كانت تسيطر على تسيير قطاع المناجم وقطاع المحروقات في الجزائر، فكانت المبادرة الأولى بتأميم قطاع المناجم سنة 1966، أما التأميمات في قطاع المحروقات فقد مرت بمراحل مختلفة حيث تم تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية في الفترة الممتدة بين 1967-1970، تم تأميم الشركات الفرنسية عام 1971.

وبعد التأميم مباشرة إرتفع الإنتاج بشكل كبير حيث تجاوز مليون برميل يوميا، ويمكن ملاحظة تطور إنتاج المحروقات بين سنة التأميمات (1971) حتى سنة 1990 من الجدول الموالي:

[1]- بلقاسم زياني، **دور المحروقات في تمويل التنمية"حالة الجزائر"**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1995، ص 169.

[2]- كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الوطني**، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[3] - SONATRACH :rapport annuel 2005, www.sonatrach-dz.com.

الجدول رقم (05): تطور إنتاج المحروقات ومساهمته في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة (1971-1990).

السنة	إنتاج المحروقات (10^6 دج)	نسبة مساهمة المحروقات في القيمة المضافة (%)
1971	2290.4	11.35
1972	4451.6	18.07
1973	6452.8	22.65
1974	18422.3	41.41
1975	15567.7	32.79
1976	19639	33.48
1977	23592.9	34.22
1978	24481	29.89
1979	33534.7	32.15
1980	51191.3	3863
1981	59162.8	38.40
1982	58714.7	35.49
1983	62138.7	33.73
1984	63376.7	30.48
1985	65644.7	28.56
1986	39053.2	17.26
1987	45537.2	19.39
1988	52702.7	20.09
1989	74288.4	22.93
1990	125193	29.16

Source :

- **ONS , n°35, Rétrospective 1962-1991, séries statistiques.**
- **ONS(1999), Rétrospective statistique 1970-1996.**
- **ONS (2001), Données statistiques : les comptes économiques de 1989 à 2000, n° 338.**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج المحروقات عرف زيادة كبيرة بعد التأميم، ليعرف انخفاض في عامي 1986و1987 نتيجة أزمة النفط ثم عاود الارتفاع بعد ذلك، ومع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ في نهاية 2006 حوالي 1.426 مليون برميل و 1.398 مليون برميل سنة 2007[1]، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينات، ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينات،

[1]- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007.

وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال لموارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا، ليرتفع سنتي 2011 و 2012 إلى حدود 1,6مليون برميل .

الجدول رقم (06): إنتاج النفط الخام في الجزائر (2000-2015). **(ألف برميل/اليوم)**

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	796	842.4	730	942	1311	1352	1426	1398	1969	1775	1689	1642	1537	1485	1525

المصدر:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008، ص 332.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013.

وتتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية جادة تسعى إلى زيادة الإنتاج والتصدير وضمان حصتها في الأسواق العالمية، خاصة السوق الأوروبية والأمريكية، الجدول الموالي يوضح إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2015.

المطلب الثاني: مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

إن أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يمكن ملاحظتها من خلال المعطيات التالية.

أولاً- مساهمة القطاع النفطي في بنية الناتج المحلي الخام: يحتل قطاع النفط الصدارة ضمن هيكل الناتج المحلي الخام، فهو يساهم بصورة مباشرة في تكوين الإنتاج وبصورة غير مباشرة من خلال تأثيره على القطاعات الأخرى، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن مساهمته قدرت بـــ 46.30% سنة 2006 و 30% سنة 2013 و29% سنة 2014.

الجدول رقم (07): بنية الناتج المحلي الخام حسب القطاعات (2000-2015)

الوحدة %

القطاع	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
محروقات	39.20	33.89	32.55	35.58	37.94	44.70	46.30	44.3	45.1	31.0	34.7	36.1	34.4	30.0	29.4	29.8
فلاحة	8.40	9.67	9.19	9.69	9.18	7.70	7.70	8.5	6.6	9.3	8.4	8.1	8.8	9.8	2.5	7.6
صناعة	7.05	7.34	7.18	6.55	6.05	5.30	5.10	5.2	9.8	12.2	13.5	16.4	16.5	15.2	8	5.9
إدارة عمومية	10.30	11.08	11.00	10.51	10.39	8.50	8.30	9.3	4.7	5.7	5.0	4.6	4.5	4.6	3.9	4.6
أخرى	35.05	3802	40.08	37.67	36.44	33.8	32.6	32.7	49.0	61.9	59.2	58.0	59.0	62.6	-	-

Source : Rapport annuel de la banque d'algérie 2007,2012 ,2014 .

ثانيا- النفط والتجارة الخارجية: يتسم هيكل صادرات الجزائر بالتركيز السلعي، أي الإعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول.

والإعتماد على هذه السلعة الوحيدة يجعل الإقتصاد الوطني هشا على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على إحتياطات محدودة وقابلة للنفاذ وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل، معناه استنزاف هذه الثروة البترولية غير القابلة للتجديد.

وفيما يلي جدول يوضح تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين 1995- 2014.

الجدول رقم (08): تطور صادرات الجزائر في الفترة 1995/ 2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الصادرات	10.24	13.37	13.88	10.21	12.52	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46.00	54.61	59.52	79.298	45.194	54.053	73.489	71.866	65.917
صادرات المحروقات	9.73	12.49	13.37	9.85	12.08	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	53.43	58.20	77.361	44.128	55.527	71.427	69.804	63.752
صادرات المحروقات %	95.01	93.41	93.32	96.52	96.48	97.23	96.60	97.23	97.23	97.50	98.03	97.83	97.78	97.5	97.6	97.3	97.8	97.1	96.7
باقي الصادرات	0.51	0.88	0.51	0.36	0.44	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91	1.18	1.02	0.19	0.10	0.16	0.20	0.20	.21
باقي الصادرات %	4.99	6.59	3.68	3.48	3.47	2.77	3.40	2.77	2.77	2.50	1.97	2.17	2.22	2.5	2.4	2.7	2.8	2.9	3.3
أسعار النفط (دولار/ للبرميل)	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	65	72.36	-	62.2	80.2	112.9	111.05	109.55

المصدر: تم إعداد هذا الجدول من خلال البيانات الواردة في المراجع التالية:

- **Direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique c.n.i.s.**
- **O.N.S, l'algerie en quelque résultats 1998/1999 N° 30 edition 2000 p 59.**
- **O.N.S, evolution de la balance commercial de l'algerie periode : 2003/2005.**
- **O.N.S, evolution de la balance commercial de l'algerie periode : 2011/2013.**

تمثل صادرات المحروقات خلال الفترة 1995-2015 نسبة متوسطة 96.70 بالمائة، بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا بـــ 3.30 بالمائة، وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات متقلبة.

نلاحظ أن صادرات المحروقات بلغت سنة 2005 مقدار 45 مليار لتصل إلى 58.20 مليار دولار سنة 2007 محققة أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة، ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث انتقل سعر البرميل من 17.60 دولار للبرميل عام 1995 إلى 21.60 دولار للبرميل وكان ذلك سببا لتحقيق الصادرات قيمة عالية خلال هذه السنة، وفي عام 2012 إلى 69 مليار دولار لارتفاع سعر البرميل إلى 111.0 دولار للبرميل .

ثالثا- النفط والتشغيل[1]: بالرغم من أهمية مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم مجتمعا لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيادي العاملة وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على استيعاب الأيادي العاملة محدودة.

رابعا- النفط والتراكم: يعتبر البترول المصدر الأساسي للتراكم وتمويل القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني من خلال حصيلة صادراته، فقطاع النفط مساهمة مالية في التراكم بالإضافة إلى مساهمته في إحداث التكامل بين القطاعات من خلال تغطية الطلب الوطني على الطاقة بأسعار مخفضة للعائدات والقطاع الصناعي، فضلا عن نشوء الصناعة البتروكيماوية (البلاستيك والأسمدة)، فدور قطاع المحروقات في التراكم وتمويل التنمية يظهر من خلال:

- زيادة الإمكانيات المالية للدولة وخاصة في مجال العملات الصعبة.
- دور المحروقات في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة، وهذا عن طريق توسيع التكامل الصناعي، والإمداد بالطاقة والمنتجات المختلفة من البتروكمياء المهمة كما وسعرا.
- يمثل قطاع المحروقات أهم مصدر للنمو الاقتصادي.

خامسا- النفط والميزانية العامة للدولة: تقدر الجباية البترولية في الجزائر بأكثر من 70% من مجموع الإيرادات، وهذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الميزانية العامة للدولة.

[1]- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة سطيف، 7/8 أفريل 2008.

المطلب الثالث: الأزمات النفطية

النفط وأزمة 1986, 2014

إن ارتفاع أسعار النفط سنة 1974 إلى 10.73 دولار للبرميل بعدما كانت 3.05 دولار للبرميل في سنة 1973 وكذلك ارتفاعها خلال الفترة (1980-1985) حيث بلغت أسعار البترول ما بين (34-40) دولا للبرميل، لكن ذلك لم يستمر طويلا بسبب الصدمة البترولية المضادة سنة 1986 أين انخفضت أسعار البترول الخام، وحينها تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة مزدوجة، انخفاض سعر البترول من جهة وسعر صرف الدولار الأمريكي الذي تقوم به الصادرات الجزائرية من أخرى.

ولما كان متوسط إيرادات المحروقات يشكل أكثر من 96 % من إيرادات الصادرات وأن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، فإن الإيرادات بالعملة الصعبة انخفضت من 14.0 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.5 مليار دولار سنة 1986، أي بانخفاض قدره 40% سنة 1986 و31 % سنة 1987، و42% سنة 1988 مقارنة مع سنة 1985.[1]

وتبعا لذلك انفجرت أزمة حادة أثرت على جميع المتغيرات الاقتصادية كما يوضحه الجدول الموالي:

[1] -ahmed bouyacoub, **l'enterprise publique et l'économie de marché (88-93)**, les cahier de CREAD,n°39, 1997, Algérie, p23.

الجدول رقم (09): تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية للاقتصاد الجزائري

خلال الفترة 1984-1990 **(مليار دينار)**

	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
إيرادات الصادرات	11.85	10.14	7.82	8.23	8.10	8.96	11.30
مجموع الديون الخارجية	14.97	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	28.10
رصيد ميزان المدفوعات	-	5.17	-15	0.3	-10.9	-11.8	-0.76
الاستثمار الكلي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	35.1	33.2	33.5	30.0	27.2	24.0	28.1
معدل الإدخار / الناتج الإجمالي	37.4	-	29.7	-	27	-	26.6
معدل النمو الاقتصادي (%)	3.3	5.8	-0 ,5	0.1-	1.5	5.4	-0.1
معدل التضخم (%)	8.2	10.5	12.4	7.4	5.9	9.3	16.6

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على مصادر مختلفة .

فقد عرفت المديونية الخارجية تزايدا مستمرا وسريعا منتقلة من 23.7 مليار دولار سنة 1986 إلى 27.8 مليار دولار سنة 1987 بعدما كانت 14 مليار دولار سنة 1984.

وقد كان لإنخفاض أسعار النفط أعباء ثقيلة على الإقتصاد الجزائري حالت دون تحقيق التنمية المنشودة بكل المتغيرات الإقتصادية تقريبا، فقد عان ميزان المدفوعات من عجز مستمر، كما شهدت الفترة تراجع كبير في معدلات الاستثمار، حيث كان لضغط المديونية الخارجية وتقلص الموارد المالية انعكاسها السلبي على برامج الإستثمارات المسطرة، حيث تم إلغاء العديد من المشاريع الإستثمارية والإحتفاظ بالقليل منها التي تبدو ضرورية كمحصلة الإيرادات الوطنية، فاتخذت الدولة عدة قرارات منها:

- إلغاء أو تأجيل المشاريع التي لم يشرع فيها بعد، والتي تحتاج إلى أرصدة مالية كبيرة.
- الإبقاء على المشاريع العاجلة والتي لا يمكن تأجيلها، أو ذات المردودية السريعة.
- كما تم تحويل المشاريع السابقة المعهودة للأجانب إلى المؤسسات الوطنية، وقد عرف الكثير منها تأخر كبير في الإنجاز.

أما فيما يخص معدل الإدخار الذي عرف إرتفاع مستمر خلال الفترة 1973-1980 بفضل إيرادات المحروقات، حيث بلغ سنة 1980 نسبة 43.0% فقد اتخذ اتجاه عكسي شهدت فيه معدلات الادخار انخفاض مستمر [1]، وتدهور معدلات الإستثمار والإدخار أدت إلى تدهور معدلات النمو.

أما فيما يخص الآثار الإجتماعية للأزمة وفي إطار البرامج التي وضعت من أجل تخفيف المشاكل الإجتماعية بقيام الدولة بالعمل على توفير السلع الإستهلاكية للقطاع العائلي باسم مكافحة الندرة والتي تم خلالها إهدار الكثير من الأموال دون مقابل إنتاجي، وما إن تراجعت الواردات وهي في أغلبها مواد استهلاكية غذائية، حتى بدت الآثار الاجتماعية ظاهرة، وازدادت سوءا بسبب ندرة السلع في الأسواق والانقطاع في التموين.

كما اضطرت الدولة إلى تحرير أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع ورفع الدعم الحكومي عنها، رضوخا لشروط صندوق النقد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار جميع السلع، وقد عرف معدلات التضخم ارتفاعا مطرد إلى أن وصل 32% كحد أقصى له سنة 1992.

وإرتفاع الأسعار مع ما صاحبه من إلغاء الدعم وانخفاض المداخيل الحقيقية، كان له الأثر السلبي الكبير على مستوى معيشة الأفراد.

كما تأثر قطاع العمل بشكل كبير بسبب الأزمة التي امتدت حتى التسعينات، وأفرزت نتائج سلبية عديدة على المؤسسات الوطنية التي أصبح فيها التسريح من العمل يشمل جماعة أو فئة من العمال بتسمية "التسريح الجماعي لأسباب اقتصادية" وفق جداول زمنية محددة متلاحقة أو دفعة واحدة، مما عمق المشكلة الاجتماعية.

وما يمكن إستنتاجه من المعطيات السابقة هو أن الصدمة البترولية لسنة 1986 كشفت مدى هشاشة البنيان الاقتصادي للجزائر الذي يعتمده بصورة أساسية على الريع البترولي خاصة بعد 1973.

[1] – غالمي زهيرة، **انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2007، ص 34.

فالأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 كانت تخفي أزمة هيكلية، لذلك كان رد فعل السلطات العمومية هو محاولات التصحيح الذاتي، فمنذ 1988 شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية ومراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والقطاع الخاص، وكانت رغبة الحكومة الجزائرية هو التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة، وترجم ذلك بصدور العدد من القوانين التي تمس كل جوانب الاقتصاد الوطني وأصبح هدف السلطات العمومية هو البحث عن وسائل تعديل حتى لا يبقى الاقتصاد الجزائري رهين التقلبات في الأسواق الدولية للنفط.

ولقد عرفت السايسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة المالية بصفة خاصة عدة إجراءات بهدف تصحيح الاختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من أزمة الثمانينيات (1986) مما جعل السياسة المالية تحضى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار، ولهذا نحاول فيما يلي التعرض إلى التطورات التي عرفتها السياسة المالية في ظل الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر.

بدأت منذ سنة 2005 حيث إرتفعت الأسعار و وصلت إلى 51 دولار للبرميل و بقيت في إرتفاع مستمر إلى غاية اليوم، قاربت 100 دولار للبرميل في بداية سنة 2008 لتصل إلى 109,55دولار للبرميل سنة 2013.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015

منذ نهاية الثمانينات انتهجت الجزائر مجموعة من الإصلاحات التي مست سياستها المالية، وتعد هذه الإصلاحات أحد المحاور الرئيسية ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي فرضته المؤسسات الاقتصادية الدولية، هذه الإصلاحات تهدف إلى السيطرة على العجز المتتالي في الميزانية العامة بعد سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات.

وقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة وترشيد الإنفاق العام من أجل تفعيل سياستها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول التطرق إلى مختلف الإصلاحات التي عرفتها كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما سنقيس حساسية كل من الإيرادات والنفقات لسعر النفط من خلال تطبيق قياسية على معطيات الجزائر خلال الفترة

1995-2015 وهذا لتحديد وبشكل أكثر دقة لدرجة حساسية كل من الإيرادات والنفقات لسعر برميل النفط.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

تقوم الجزائر بتنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة [1] وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والقيام بوظائفها العامة وأنشطتها المتعددة.

أولا- الإصلاح الضريبي: إن إصلاح السياسة المالية من خلال الإيرادات في هذه الفترة تتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وذلك سعيا وراء تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول ورد الاعتبار للجباية العادية.

تميز النظام الضريبي قبل التسعينات بالتعقيد والثقل لذلك أصبح نظام صعب التحكم في تسييره مكلف للغاية حيث تميز بزيادة في الضرائب والرسم بمعدلات مختلفة (3000 شريحة ضريبية و3000 معدل)، تعدد الوثائق المستعملة من المصالح الضريبية والمؤسسات (1200 وثيقة)، وقد تبنت الدول جملة من الإصلاحات الجبائية ضمن قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي من أجل تحديثه وعقلنته، ولإعطاء الضرائب دورا اقتصاديا واجتماعيا ورفع مردوديتها لإحلالها محل الجباية البترولية، ويمكن إجمال دوافع وأهداف الإصلاح الضريبي في:

1 -**دوافع الإصلاح الضريبي:** إن دوافع الإصلاح الضريبي تكمن في نقائص وعيوب النظام الضريبي القديم والتي نذكر من بينهما:[2]

أ -**الأزمة البترولية:** إن الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة جعلها تتأثر بتقلبات أسعار البترول، فبانخفاض هذه الأخيرة انخفضت نسبة إيرادات

[1]- حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 17-84 تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى : إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات، مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى، الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا، التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها، مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها، مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا، المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

[2]- ناصر مراد، **الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة : 1992-2003**، منشورات بغداوي، الجزائر، 2004، ص 20.

الجباية البترولية إلى إجمالي إيرادات الدولة، حيث وصلت إلى 64.88 % سنة 1991، ولم يستطع النظام الضريبي السابق تعويض النقص في الإيرادات من خلال الجباية العادية، مما دعا إلى البحث عن نظام ضريبي جديد يكون مرنا ويستطيع توفير إيرادات جبائية لتدعيم الميزانية والتحرر من الارتباط بأسعار البترول.

ب -**تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي:** لقد كان النظام الضريبي معقدا نتيجة تنوع الضرائب وتعدد معدلاتها، بالإضافة إلى اختلال مواعيد تحصيلها، إن هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه مما صعب مهمة إدارة الضرائب والمؤسسة معا.

ت -**ثقل العبىء الضريبي:** كان العبىء الضريبي جد ثقيل بسبب تعدد الضرائب، وإرتفاع معدلاتها، فنجد معدل الضريبة على أرباح الشركات الذي يقدر بـــ 55 % ثم انخفض إلى 50 % بداية سنة 1989 وهذا معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات الضريبية المطبقة في بعض الدول.

ث -**إنتشار الغش والتهرب الضريبي:** إن جميع السلبيات السابقة للنظام ساهمت في رفع حدة الغش والتهرب الضريبي.

2 **أهداف الإصلاح الضريبي:** يمكن إجمال أهداف الإصلاح الضريبي فيما يلي:[1]

- تحقيق النمو الإقتصادي عن طريق ترقية الادخار، وتوجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات الناجم عن تعدد الضرائب من جهة، وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات لكون هذه الأخيرة مهيمنة عليها بالمنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعد الاستقرار.

[1]– عبد المجيد قدي، **النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الماتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة** ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003.

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم بالنظر إلى معدلات التضخم العالية التي كان يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود الامركزية السياسية والإقتصادية للبلاد إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الإستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

- تحسين شفافية النظام الضريبي، تبسيط إجراءاته ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه بالنظر إلى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الأهداف المسطرة قبل الشروع في الإصلاح الضريبي تمحورت حول:

- التوسع في الأوعية الضريبية بغرض النهوض بالجباية العادية من أجل ضمان تمويل نشاطات الدولة، ولتفادي صدمات الجباية البترولية.
- العمل على تحقيق توازن النظام الضريبي بالعمل على زيادة أهمية الضرائب المباشرة.
- تبسيط النظام الضريبي وجعله متناسقا ومنسجما مع أنظمة الدول الأخرى مواكبة للتحولات الدولية وعالمية الاقتصاد.

ويمكن القول عموما أن الهدف الرئيسي للإصلاح الضريبي هو تحسين مستوى مردودية الجباية العادية وإحلالها محل الجباية البترولية، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف سنقوم بدراسة تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

ثانيا- تطور الإيرادات العامة: تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير الجبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : يوضح تطور إيرادات الموازنة خلال الفترة 1995- 2014

الوحدة: مليون دج

السنوات	نوع الإيرادات							مجموع الإيرادات الكلية	أسعار النفط (دولار/للبرميل)
	الإيرادات الجبائية						الإيرادات غير الجبائية		
	مجموع الإيرادات الجبائية	الجباية العادية	نسبة الجباية العادية%	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية %				
1995	578140	241992	39.5	336148	54.95		33591	611731	16.9
1996	786600	290603	35.2	495997	60.10		38557	825157	20.3
1997	878778	314013	33.8	564765	60.94		47890	926668	18.7
1998	708384	329828	42.5	378556	48.62		66127	774511	12.3
1999	874888	314767	33.11	560121	58.92		75608	950496	17.5
2000	1562700	349500	22.14	1213200	76.87		15400	1578100	27.60
2001	1399600	398200	26.44	1001400	66.51		105900	1505500	23.12
2002	1490800	482900	30.12	1007900	62.86		112400	1603200	24.36
2003	1874900	524900	26.58	1350000	68.37		99500	1974400	28.10
2004	2151100	580400	26.03	1570700	70.44		78600	2229700	36.05
2005	2993100	640400	20.77	2352700	76.32		89500	3082600	50.64
2006	3519800	720800	19.80	2799000	76.89		120000	3639800	66.23
2007	3564100	767300	20.80	2796800	75.82		124400	3688500	72.36
2008	5053800	965200	13.75	4088600	86.25		124441	517841	-
2009	359300	1146600	32.21	2412700	67.79		126780	486080	62.2
2010	4683400	4392900	30.88	290500	69.12		130200	4813600	80.2
2011	96834100	5703400	26.69	3979700	73.01		135200	9769300	112.9
2012	6055000	1863000	30.76	4192000	69.93		134670	6189670	111.05
2013	6371000	1972000	30.95	4399000	69.05		148530	6519530	109.55

Source :

1- ONS, Rétrospective statistique (1970-2002), édition 2000 ,2005.

2- Rapport annuel de la banque d'Algérie 2013.

إن عوائد البترول لا تزال تمثل نسبة عالية من إجمالي الإيرادات العامة كما يظهر في الجدول رقم (10) الذي يبين لنا مدى أهمية الجباية البترولية كمورد من موارد الد ولة إذا تراوحت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حصيلة الإيرادات العامة ما بين 95, 54 % و69,05% من خلال الفترة 1995-2013، وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية البترولية حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 39 % و30,95 % خلال نفس الفترة، وهذا يدل على أن الإصلاح الضريبي لم ينجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي ما زالت بعيدة جدا عن إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية.

وبما أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة الإصلاح الضريبي سنة 1992 وكذلك برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد على مرحلتين مرحة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995 وبرنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998، فإن السياسة المالية في هذا الإطار كانت تهدف إلى التقليص أو القضاء على العجز المالي لخفض معدلات التضخم وعلى هذا الأساس فإن الجزائر كانت مطالبة بتطبيق جملة من التدابير خاصة بالسياسة المالية يمكن تصنيفها إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: هو زيادة الإيرادات العامة وذلك من خلال:

- رفع أسعار السلع وخدمات القطاع العام.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي ليشمل أطرافا من جهة ومكافحة التهرب الضريبي مع الإبقاء على معدلات ضريبية منخفضة ويتم ذلك من خلال:
  - إجراء إصلاحات ضريبية شاملة.
  - خوصصة مؤسسات القطاع العام.

المحور الثاني: فهو الضغط على النفقات العامة ويتم ذلك من خلال:

- تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري.
- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع.

- رفع الدعم عن منتجات الطاقة (الوقود) الكهرباء وذلك بهدف ترشيد الاستهلاك.
- تقليص المساعدات الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام.
- تجميد الرواتب والأجور والحد من التوظيف في القطاع العمومي.

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمدى حساسية الإيرادات العامة بالنسبة لسعر البترول

إن المعطيات السابقة تبين أن الإيرادات العامة للدولة حساسة للتغيرات التي تشهدها أسعار المحروقات، وكذلك سعر صرف الدينار بالدولار باعتبار الصادرات الجزائرية مسعرة بالدولار الأمريكي، مما ينعكس على حصيلة الجباية البترولية المقومة بالدينار ومن ثم على إجمالي الإيرادات الكلية.

الجدول رقم(11) : يوضح تطور إيرادات الموازنة بالدولار خلال الفترة 2000-2015

(مليون دولار)

السنوات	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار*	الجباية العامة	الجباية البترولية	مجموع الإيرادات الكلية	الناتج الداخلي الخام	أسعار النفط (دولار/للبرميل)
2000	75.29	4642.05	16113.69	20960.28	54440.16	27.60
2001	77.30	5151.35	12954.72	1947.06	54794.30	23.12
2002	79.69	6059.73	12647.76	20117.95	55907.89	24.36
2003	77.39	6782.53	17444.11	25512.34	67805.9	28.10
2004	72.3	8027.66	21724.75	30839.55	84867.21	36.05
2005	73.36	8729.55	32070.61	42020.17	102836.69	50.64
2006	72.64	9922.90	38532.48	50107.37	116512.94	66.23
2007	69.36	11062.57	40322.95	53179.06	135374.85	72.36
2008	68,13	965.2	4088.6	5190.5	996800	-
2009	69,02	1146.6	2412.7	1146.6	11991600	62.2
2010	70,34	1298.0	2905.0	1298.0	14526600	80.2
2011	72,56	1448.9	3979.7	1527.1	16155400	112.9
2012	77.55	1863.0	4192.0	1908.6	16569300	111.05
2013	79.38	1972.0	4399.0	2018.5	17205100	109.55
2014	62.19	-	-	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول السابقة.

* بنك الجزائر.

ويمكن قياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي الإيرادات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي الإيرادات (R) على سعر البترول (P) بالاعتماد على المربعات الصغرى، وبالاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية Eviews 3.1 في معالجة المتغيرات واختبارها وكذا في تقدير النموذج، تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(12): نتائج تقدير معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط برميل النفط

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 16:41
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1788.070	793.2774	2.254029	0.0386
P	738.3658	24.18949	30.52424	0.0000

R-squared	0.983118	Mean dependent var	22514.00
Adjusted R-squared	0.982062	S.D. dependent var	12993.63
S.E. of regression	1740.255	Akaike info criterion	17.86589
Sum squared resid	48455818	Schwarz criterion	17.96482
Log likelihood	-158.7930	F-statistic	931.7291
Durbin-Watson stat	1.012606	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط:

R= c+b(P)

R= 1788.07+738.3658 P.....(01)

(2.254029) (30.52424)

وعند قياس مدى تأثير برميل البترول (P) في الإيرادات العادية (RF)على حدى والإيرادات البترولية (RP) على حدى تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(13): نتائج تقدير معادلة انحدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط

Dependent Variable: RF
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 16:57
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3459.223	396.5401	8.723513	0.0000
P	102.7711	12.09174	8.499279	0.0000

R-squared	0.818672	Mean dependent var	6344.007
Adjusted R-squared	0.807339	S.D. dependent var	1981.882
S.E. of regression	869.9115	Akaike info criterion	16.47910
Sum squared resid	12107936	Schwarz criterion	16.57803
Log likelihood	-146.3119	F-statistic	72.23775
Durbin-Watson stat	1.562095	Prob(F-statistic)	0.000000

الجدول رقم(14): نتائج تقدير معادلة انحدار إيرادات الجباية البترولية على متوسط سعر برميل النفط

Dependent Variable: RP
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 17:00
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2312.941	712.1344	-3.247900	0.0050
P	621.7957	21.71519	28.63414	0.0000

R-squared	0.980859	Mean dependent var	15140.86
Adjusted R-squared	0.979663	S.D. dependent var	10954.84
S.E. of regression	1562.248	Akaike info criterion	17.65008
Sum squared resid	39049880	Schwarz criterion	17.74901
Log likelihood	-156.8507	F-statistic	819.9139
Durbin-Watson stat	0.944587	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط:

$$RF= c+b(P)$$
$$RF= 3459.22+102.77\ P.....(02)$$
$$(8.7235) \quad (8.4992)$$

معادلة انحدار إيرادات الجباية العادية على متوسط سعر برميل النفط:

$$RP= c+b(P)$$
$$RP= -2312.941+621.7957\ P.....(03)$$
$$(-3.2479) \quad (28.63414)$$

قياس مدى تأثير (PIB) في الإيرادات العادية (RF) تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(15): نتائج تقدير معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام

Dependent Variable: RF
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 10:39
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	1922.220	388.0870	4.953065	0.0001
PIB	0.068794	0.005578	12.33309	0.0000

R-squared	0.904821	Mean dependent var	6344.007
Adjusted R-squared	0.898873	S.D. dependent var	1981.882
S.E. of regression	630.2487	Akaike info criterion	15.83455
Sum squared resid	6355415.	Schwarz criterion	15.93348
Log likelihood	-140.5109	F-statistic	152.1050
Durbin-Watson stat	1.462538	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار الإيرادات العادية على الناتج الداخلي الخام:

RF= c+b(PIB)
RF= 1922.22+0.06879 PIB.....(04)
(4.953065) (12.33309)

قياس مدى تأثير سعر برميل البترول (P) في الناتج الداخلي (PIB) تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي كالتالي:

الجدول رقم(16): نتائج تقدير معادلة انحدار (PIB) على متوسط برميل النفط

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 10:36
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	20674.03	2405.604	8.594112	0.0000
P	1557.126	73.66207	21.13878	0.0000

R-squared	0.965431	Mean dependent var	64276.15
Adjusted R-squared	0.963271	S.D. dependent var	27403.83
S.E. of regression	5251.902	Akaike info criterion	20.07501
Sum squared resid	4.41E+08	Schwarz criterion	20.17394
Log likelihood	-178.6751	F-statistic	446.8478
Durbin-Watson stat	1.742542	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار الناتج الداخلي الخام على متوسط سعر برميل النفط:

PIB= c+b(P)

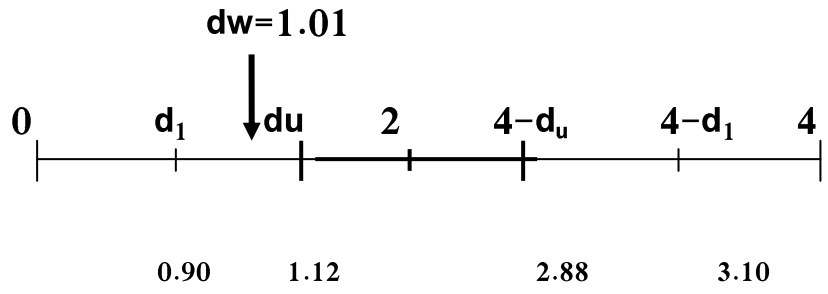
PIB= 20674.03+1557.126 P……..(05)

(8.594112) (21.13878)

1-التحليل الإحصائي للنتائج:

نلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة معامل التحديد يساوي R^2=0.9831 وهذا يعني أن 98.31% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغيير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (01)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "STUDENT" المحسوبة (30.52424) بالقيمة الجدولية (2.921) عند مستوى a=1%، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، زذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=931.7291) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا وتدل إحصائية داربين واتسون (dw= 1.01) عن وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء (<0.90 1.12>1.01) عند مستوى معنوية 1%.



وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(17): نتائج تقدير معادلة انحدار إجمالي الإيرادات على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 13:41
Sample: 1990 2007
Included observations: 18
Convergence achieved after 5 iterations
Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2062.801	1035.694	1.991709	0.0649
P	727.8375	30.29104	24.02815	0.0000
MA(1)	0.538056	0.219472	2.451588	0.0270

R-squared	0.987559	Mean dependent var	22514.00
Adjusted R-squared	0.985900	S.D. dependent var	12993.63
S.E. of regression	1542.917	Akaike info criterion	17.67175
Sum squared resid	35708901	Schwarz criterion	17.82014
Log likelihood	-156.0457	F-statistic	595.3301
Durbin-Watson stat	1.787131	Prob(F-statistic)	0.000000

وهذه النتائج المحققة بعد التصحيح النموذج نعترها مقبولة وذلك يعود لـــ:

– معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستيودنت " student" المحسوبة (24.12) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%.

– معنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=595.33) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النوذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا.

– وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.78)عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة في منطقة الارتباط للأخطاء (2>1.78>1.12) عند مستوى معنوية 1%.

– ونلاحظ أن قيمة معامل التحديد بعد التصحيح ارتفعت إلى يساوي R^2= 0.9875

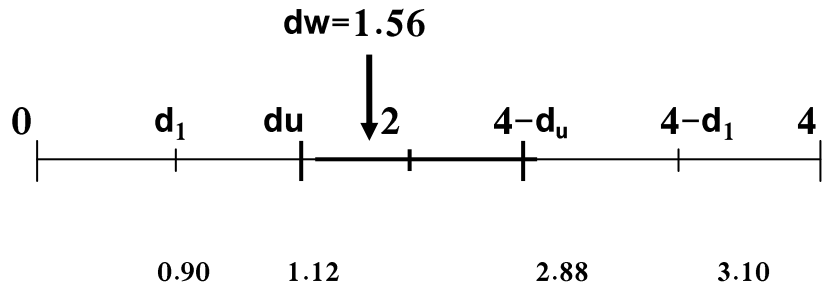
وهذا يعني أن 98.75 % من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة إلى التغير في سعر البترول، فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

– ومن الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.8186 وهذا يعني أن 81.86% من التقلب في الإيرادات العادية (الضريبية) يعود إلى التغير في سعر البترول.

ومن خلال المعادلة المقدرة (02)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (8.499279) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=991.7291) اكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.56) عن عدم وجود الارتباط الذاتي الأخطاء (2) <1.56<1.12 ومنه النموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

-ونلاحظ من الجدول رقم (11) أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.98 وهذا يعني أن 98% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول.

- ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (03)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (28.63414) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=819.91) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=0.94) عن وجود شك في الارتباط الذاتي الأخطاء (090<0.94<1.12).



وبعد إزالة هذا الإرتباط نحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم(18): نتائج تقدير معادلة انحدار الإيرادات البترولية على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط

Dependent Variable: RP
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 13:43
Sample: 1990 2007
Included observations: 18
Convergence achieved after 9 iterations
Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2094.759	1003.568	-2.087311	0.0543
P	613.3601	29.18604	21.01553	0.0000
MA(1)	0.649563	0.176114	3.688319	0.0022

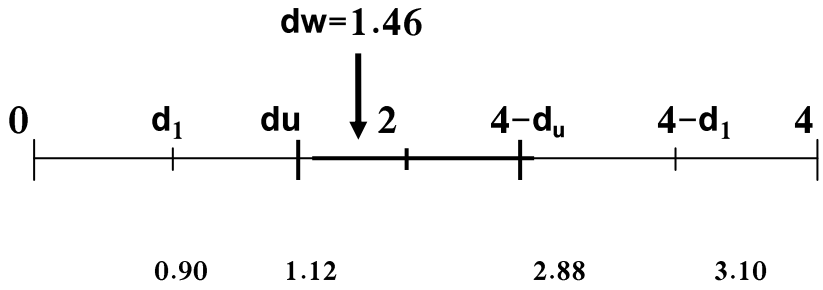
R-squared	0.985630	Mean dependent var	15140.86
Adjusted R-squared	0.983714	S.D. dependent var	10954.84
S.E. of regression	1398.008	Akaike info criterion	17.47450
Sum squared resid	29316415	Schwarz criterion	17.62289
Log likelihood	-154.2705	F-statistic	514.4293
Durbin-Watson stat	2.257351	Prob(F-statistic)	0.000000

إن النموذج بعد إزالة الارتباط جيد ومقبول من الناحية الإحصائية، وذلك لأن معنوية النموذج ككل مقبولة (514.42) وكذلك نقبل معنوية المعلمة الجزئية في النموذج (18)، كما نلاحظ أن إحصائية داربين واتسون (dw=2.25) تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء لأنها موجودة منطقة الارتباط المعدوم للأخطاء (2<2.882.25>) عند مستوى معنوية1%.

ونلاحظ أن قيمة معامل التجديد ارتفعت إلى R^2 =0.9856 وهذا يعني 98.56% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول، ومنه فالنموذج جيد ومقبول من الناحية الإحصائية.

نلاحظ من الجدول رقم (17) أن قيمة معامل التحديد يساوي R^2 =0.9048 وهذا يعني 90.48% من التقلب في الإيرادات العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (04)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة الناتج الخام وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (12.33309) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=152.1050) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.46) عن وجود الارتباط الذاتي الأخطاء (2<1.46>1.12) عند مستوى معنوية 1% ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.



ومن الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد يساوي R^2 =0.965431

وهذا يعني أن 96.54% من التغيير في الناتج الداخلي الخام يعود إلى التغير في أسعار النفط.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (05)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت " student" المحسوبة (21.13878) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=446.8478) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.74) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2 1.12<1.74<) عند مستوى معنوية 1% ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

2-التحليل الاقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي أن:

98.75% من التقليب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 1.69% فقط تعود لعوامل أخر، وتحديدا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي الإيرادات ترتفع بمقدار 738.36 مليون دولار والعكس صحيح.

81.86% من التغير في إيرادات الجباية العادية يعود إلى التغير في سعر البترول، وبالتالي فإن 18.14% فقط من التغير تعود لعوامل أخرى، وتحديدا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات العادية ترتفع في المتوسط بمقدار 102.77 مليون دولار والعكس صحيح.

وتعود هذه الحساسية الشديدة للضرائب العادية اتجاه أسعار النفط لأنها دالة في الدخل (RF=1922.22+0.06879 PIB) وقد رأينا أن 90.48% من التغير في إيرادات الجباية العادية يعود إلى التغير في الناتج الداخلي الخام، كما أن الناتج الداخلي الخام بدوره يتأثر بسعر النفط (PIB=20674.03+1557.126 P)، وقد وجدنا أن 96.54% من التغير في الناتج الداخلي تعود إلى تغيرات أسعار النفط وهذا لأن القطاع النفطي يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام بصورة مباشرة، كما يؤثر على الناتج المحلي خارج المحروقات بصفة غير مباشرة بسبب دوره في بقية الفروع الأخرى وخاصة الزراعة والصناعة وذلك بإمداد هذه الفروع بالطاقة والمنتجات المختلفة من البتروكيمياء ولهذا كلما انتعش القطاع النفطي فإنه يساهم في انتعاش القطاعات الأخرى، وبالتالي زيادة الإيرادات الضريبية.

- ووجدنا أن 98.56% من التقلب في الإيرادات البترولية يعود إلى التغير في سعر البترول وتحديدا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات البترولية ترتفع في المتوسط بمقدار 613.36 مليون دولار والعكس صحيح، ولهذا فإن 1.44% من التغير في الإيرادات البترولية تعود لعوامل أخرى غير سعر النفط وهذه النسبة تعود هي الأخرى لعوامل خارجية غير السعر، ومن أهم هذه العوامل إستراتيجية قرارات منظمة OPEC ومدى قوتها وتأثيرها على التحكم في سعر وكمية عرض النفط في الأسواق الدولية سواء في المدى القصير أو الطويل.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن الإيرادات العامة في الجزائر لا يمكن إعتبارها أداة فعالة في تحقيق أهداف السياسة المالية [1] ، لأن الإيرادات بنوعيها العادية أو البترولية تتحد بسعر البترول الذي يعتبر متغير خارجي لا تستطيع التحكم فيه كغيرها من الدول المصدرة للنفط.

المطلب الثالث: النفقات العامة

النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الإقتصادي وفيما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال ما يلي:

أولا- تطور الإنفاق العام: إن سياسة ترشيد الإنفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الإنفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة [2] في الجزائر خلال الفترة 1995- 2015 من خلال الجدول الموالي:

[1]- أهداف السياسة المالية التي تم التطرق إليها في الفصل الأول من البحث.

[2]- تصنف النفقات العمومية في الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز (أنظر المادة 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، المادة 35 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية)

الجدول رقم (19): تطور نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 1995-2015

الوحدة: مليون دج

السنوات	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات %	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	
1995	473694	62.35	285923	37.65	759617
1996	550596	75.98	174013	24.02	724609
1997	64355	76.14	201641	23.86	845196
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739
1999	774695	80.55	186987	19.45	961682
2000	856193	72.67	321929	27.33	1178122
2001	963633	72.94	357395	27.06	1321028
2002	1097716	70.79	452930	29.21	150646
2003	1122800	66.43	567400	33.57	1690200
2004	1251100	66.13	640700	33.87	1891800
2005	1245100	60.67	806900	39.33	2052000
2006	1437900	58.62	1015100	41.38	2453000
2007	1672600	54.08	1420100	45.92	3092700
2008	1952500	55.76	2547100	44.24	4499600
2009	2593000	50.04	2597700	49.96	5190700
2010	2833000	51.63	3022000	48.37	5855000
2011	3443000	47.98	3184100	52.02	6627100
2012	4608300	37.97	2820400	62.03	7428700
2013	4335600	63.02	2544200	36.98	6879800

Source :

1- Rapport annuel de la banque d'Algérie 2007 ,2013.

2 -المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسنوات 2003-2004.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

نلاحظ أن هناك فرق كبير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز فمتوسط نسبة نفقات التسيير خلال الفترة 1996-1998 بلغت حوالي 76 % من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت 80.55% سنة 1999 وهي أعلى نسبة فيما كانت أدنى نسبة 54.08% سنة 2007، ويفسر نسبة نفقات التسيير بارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية، وكذا ارتفاع أعباء الدين العمومي.

أما نسبة نفقات التجهيز ف إرتفع حتى بلغت نسبة 35,67 % سنة 1995 لكنها عاودت الانخفاض بعد منتصف التسعينات حتى وصلت أدنى نسبة لها سنة 1999 والتي قدرت 19.45%.

أما خلال الفترة 2000-2007 أخذت نفقات التجهيز في التزايد من سنة لأخرى حتى بلغت 45.92% سنة 2007، وهذا التطور الإيجابي لنفقات التجهيز كان بسبب إتباع الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار أساسا بتنفيذ مشاريع ومنشآت قاعدية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 الذي يهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري .و خلال الفترة 2008-2013 أخذت نفقات التسييير بالتزايد أما نفقات التجهيز لاحظنا ان هناك تذبذب في قيمتها، لكن هذه الأرقام لا تعطينا أثر الإصلاحات على النفقات، ولهذا سنقوم بدراسة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام، ثم نقوم بقياس مدى إرتباط تطور الإنفاق العام بتطور أسعار النفط.

ثانيا- تطور النفقات العامة و إلى الناتج الداخلي الخام: تعتبر نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الداخلي الخام مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الإنفاق العام.

الجدول رقم(20) : تطور نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخـــــــــــــــــام خلال الفترة 1990-2015

السنوات	مجموع النفقات (مليون دج)	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	نسبة النفقات العامة العامة إلى الناتج الداخلي الخام (%)
1995	759617	2004994.7	37.88
1996	724609	2570028.9	28.19
1997	845196	2780168	30.40
1998	875739	2830490	30.93
1999	961682	3238197	29.69
2000	1178122	4098800	28.74
2001	1321028	4235600	31.18
2002	1550646	4455300	34.80
2003	1690200	5247500	32.20
2004	1891800	6135900	30.83
2005	2052000	7544100	27.20
2006	2453000	8463500	28.98
2007	3092700	9389600	32.93
2008	4499600	996800	45.14
2009	5190700	996800	52.73
2010	5855000	11991600	48.82
2011	6627100	14526600	41.02
2012	7428700	16155400	45.98
2013	6879800	16569300	41.52
2014	571900	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول السابقة.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن:

- انخفضت النفقات العامة إلى حوالي 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج الداخلي الخام ما بين عامي 1995و1998 وهذه الفترة تزامنت مع تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكل (1995-1998) بمساعدة صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين أهدافه تقليص العجز الموازني عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة فقد اتخذت العديد من التدابير اخفض النفقات العامة

مع تحسن تكوينها وشفافيتها إلى جانب سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للاستثمار العامة.

- خلال الفترة 2000-2014 نلاحظ أنه على الرغم من الزيادة المستمرة في أسعار النفط إلا أن الساسة المالية واصلت سعيها لضبط الإنفاق العام حيث أن متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي بلغ 30.85 % خلال الفترة وكانت أعلى نسبة 34.80% سنة 2002 بينما بلغت أقل نسبة 27.20 % سنة 2005، أما سنة 2012 فكانت نسبة الناتج الداخلي الخام. 45% من النفقات

المطلب الرابع: دراسة إحصائية لمدى حساسية النفقات العامة بالنسبة لسعر البترول:

سوف نقوم بقياس مدى تأثير سعر البترول في إجمالي سعر البترول في إجمالي النفقات العامة، من خلال تقدير انحدار إجمالي النفقات العامة (G) على سعر (P)، وذلك بالإستعانة ببرنامج الإقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية **Eviews 3.1**

الجدول رقم (21): تطور نفقات الموازنة العامة بالدولار خلال الفترة (1995-2015).

السنوات	الدينار الجزائري مقابل الدولار	مجموع النفقات (مليون دولار)	نفقات التسيير (مليون دولار)	نفقات التجهيز (مليون دولار)
1995	47.68	15931.56	9934.85	5996.70
1996	54.77	13230.03	10052.87	3177.15
1997	57.73	14640.49	11147.67	3492.82
1998	58.74	14908.73	11301.58	3607.15
1999	66.64	14431	11625.07	2805.92
2000	75.29	15647.78	11371.93	4275.85
2001	77.30	17089.62	12466.14	4623.47
2002	79.69	19458.47	13774.82	5683.64
2003	77.39	21840.03	14508.33	7331.69
2004	72.3	26165.97	17304.28	8861.68
2005	73.36	27971.64	16907.93	10999.18
2006	72.64	33769.27	19794.87	13974
2007	69.36	44589.10	24114.76	20474.33
2008	68,13	44996.00	19525.00	25471.00
2009	69,02	51907.00	25930.00	25977.00
2010	70,34	58550.00	28330.00	30220.00
2011	72,56	66271.00	34430.00	31841.00
2012	77.55	74287.00	46083.00	28204.00
2013	79.38	68798.00	43356.00	25442.00
2014	62.19	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول السابقة.

تظهر لنا نتائج التقدير في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22): نتائج تقدير معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط :

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 17:07
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7581.414	1431.868	5.294771	0.0001
P	446.4532	43.66211	10.22519	0.0000

R-squared	0.867280	Mean dependent var	20113.36
Adjusted R-squared	0.858985	S.D. dependent var	8364.849
S.E. of regression	3141.166	Akaike info criterion	19.04702
Sum squared resid	1.58E+08	Schwarz criterion	19.14595
Log likelihood	-169.4231	F-statistic	104.5545
Durbin-Watson stat	1.582422	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط:

G= c+b(P)

G= 7581.414+446.4532 P.....(06)

(5.294) (10.225)

ونتائج تقدير انحدار نفقات التسيير على حدى ونفقات التجهيز على حدى بالنسبة لمتوسط سعر برميل النفط تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط

Dependent Variable: GG
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 17:11
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7151.978	754.0767	9.484416	0.0000
P	214.2118	22.99414	9.315929	0.0000

R-squared	0.844336	Mean dependent var	13164.90
Adjusted R-squared	0.834609	S.D. dependent var	4067.683
S.E. of regression	1654.259	Akaike info criterion	17.76453
Sum squared resid	43785152	Schwarz criterion	17.86346
Log likelihood	-157.8808	F-statistic	86.78653
Durbin-Watson stat	1.606021	Prob(F-statistic)	0.000000

الجدول رقم (24): نتائج تقدير معادلة انحدار التجهيز على متوسط سعر برميل النفط

Dependent Variable: GI
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 17:13
Sample: 1990 2007
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	584.0899	860.8010	0.678542	0.5071
P	229.4051	26.24849	8.739745	0.0000

R-squared	0.826808	Mean dependent var	7023.492
Adjusted R-squared	0.815984	S.D. dependent var	4402.127
S.E. of regression	1888.385	Akaike info criterion	18.02927
Sum squared resid	57055994	Schwarz criterion	18.12820
Log likelihood	-160.2634	F-statistic	76.38314
Durbin-Watson stat	1.085538	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار نفقات التسيير على متوسط سعر برميل النفط:

$$GG = c + b(P)$$
$$GG = 7151.978 + 214.2118\ P \ldots\ldots\ldots (07)$$
$$(9.4844) \quad (9.3159)$$

من الجدول رقم (22) نلاحظ أن إحصائية دربين (dw=1.085) تدل على وجود شك في الارتباط الذاتي للأخطاء ($0.90 < 1.085 < 1.12$)عند مستوى معنوية 1%، وبعد إزالة هذا الارتباط نحصل على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (25): نتائج تقدير معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط بعد إزالة الارتباط الذاتي للأخطاء:

Dependent Variable: GI
Method: Least Squares
Date: 05/08/09 Time: 20:28
Sample: 1990 2007
Included observations: 18
Convergence achieved after 7 iterations
Backcast: 1989

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	412.2671	1212.494	0.340016	0.7386
P	239.7877	36.02143	6.656806	0.0000
MA(1)	0.599068	0.258174	2.320402	0.0348

R-squared	0.863652	Mean dependent var	7023.492
Adjusted R-squared	0.845472	S.D. dependent var	4402.127
S.E. of regression	1730.479	Akaike info criterion	17.90120
Sum squared resid	44918381	Schwarz criterion	18.04959
Log likelihood	-158.1108	F-statistic	47.50614
Durbin-Watson stat	1.652518	Prob(F-statistic)	0.000000

معادلة انحدار نفقات التجهيز على متوسط سعر برميل النفط:

GI= c+b(P)
GI= 412.2671+239.78 P.....(08)
(0.3400) (6.6568)

1-التحليل الإحصائي للنتائج:

- نلاحظ من الجدول (23) أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.8672 وهذا يعني أن 86.72% من التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في أسعار النفط.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (06)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت " student" المحسوبة (10.22519) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=104.5545) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.58) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (2>1.58>1.12) عند مستوى معنوية 1% ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية.

من الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2= 0.8443 وهذا يعني أن 84.43% من التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في أسعار النفط.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (07)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (9.3159) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=86.78) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية

داربين واتسون (dw=1.60) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (1.12<1.60<2) عند مستوى معنوية 1% ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

نلاحظ من الجدول (25) أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.8636 وهذا يعني أن 86.36% من التقلب في نفقات التجهيز يعود إلى التغير في سعار النفط.

ومن خلال المعادلة المقدرة رقم (08)، نقبل إحصائيا معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (6.6568) بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، وفيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=47.50) أكبر من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% مما يدل على أن النموذج المكون من هذه المتغيرات جيد ومقبول إحصائيا، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.65) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (1.12<1.65<2) عند مستوى معنوية 1% ومنه فالنموذج ككل معنوي ومقبول.

2- التحليل الاقتصادي للنتائج:

وجدنا من خلال النموذج القياسي أن:

- أن التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 86.72% ، وبالتالي فإن 13.28% فقط تعود لعوامل أخرى، وتحديدا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن إجمالي النفقات ترتفع بمقدار 446.45 مليون دولار والعكس صحيح.
- التغير في نفقات التسيير يعود إلى التغير في سعر البترول بنسبة 84.43% ، وبالتالي فإن 15.57% فقط من التغير تعود لعوامل أخرى غير السعر، وتحديدا إذا ارتفع سعر البترول بمقدار دولار واحد فإن الإيرادات العادية ترتفع في المتوسط بمقدار 214.21 مليون دولار والعكس صحيح.

إن هذه النتائج تؤكد أن النفقات العامة في الجزائر سواء في مجملها أو نفقات التسيير على حدى ونفقات التجهيز على حدى لا تتغير وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع

والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة من أجل التأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تحقيق المصلحة العامة وإنما تتغير بتغير أسعار النفط.

المطلب الخامس: الميزانية العامة ودور صندوق ضبط الموارد في ضبطها وتعديلها

أولا- الميزانية العامة: إن كل الإجراءات والتدابير التي مست الإيرادات والنفقات كان الهدف الرئيسي منها هو تقليص العجز في الميزانية والجدول الموالي يبين تطور رصيد الموازنة خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم (26): تطور رصيد الموازنة وأسعار النفط خلال الفترة (2000-2015).

(مليون دج)

السنوات	مجموع النفقات	رصيد الموازنة	أسعار النفط (مليون دولار)
1995	759617	-147886	16.9
1996	724609	100548	20.3
1997	845196	81472	18.7
1998	875739	-101228	12.3
1999	961682	-11186	17.5
2000	1178122	399948	27.60
2001	1321028	184472	23.12
2002	1550646	5254	24.36
2003	1690200	284200	28.10
2004	1891800	337900	36.05
2005	2052000	1030600	50.64
2006	2453000	1186800	65
2007	3092700	595800	72.36
2008	449960	-56980	70 ,3
2009	3676000	-57000	62.2
2010	4392900	-74000	80.2
2011	5790100	-63500	112.9
2012	6339300	-718800	111.05
2013	5940900	-151200	109.55
2014	571900	-1261200	-

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجداول السابقة.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن رصيد الموازنة العامة يتغير بتغير أسعار النفط، حيث سنتي 1997-1998 هناك عجز في الميزانية، و مع انهيار أسعار النفط من 21 دولار سنة 1997 إلى

12.85 دولار سنة 1998 تحول رصيد الموازنة من فائض بـــ 81472 إلى عجز بـــ 101228 واستمر العجز سنة 1999، ومع تحسن أسعار النفط ابتداء من سنة 2000 وحتى سنة 2007 عرفت الموزانة العامة فوائض معتبرة هذه الفترة، بينما من سنة 2009 إلي غاية 2014 شهدت تراجع محسوس و عرفت الموازنة خلال تلك الفترة عج ز، بينما النفقات إرتفعت عام 2014 إلى 571900 .

ومن هذه المعطيات نلاحظ أن رصيد الميزانية العامة يتغير بتغير أسعار النفط وبتقدير مدى حساسية رصيد الميزانية العامة (SB) اتجاه أسعار النفط تحصلنا على النتائج التالية:

معادلة انحدار رصيد الموازنة العامة على متوسط برميل النفط:

$$SB = -5827.61 + 293.84\ P$$
$$(6.433) \quad (-3.907)$$
$$R^2 = 0.7212 \quad (dw = 1.393) \quad (F.stat = 41.393)$$

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

- النوموذج معنوي ومقبول من الناحية الإحصائية.

- إن 72.12% من التغير في رصيد الميزانية العامة (SB) يعود إلى التغير في أسعار النفط، وتحديدا إذا ارتفع سعر برميل النفط بـــ 1 دولار فإن رصيد الميزانية العامة يرتفع بـــ 293.84 مليون دولار والعكس صحيح، وهذا يدل على أن العامل الرئيسي المؤثر على رصيد الموازنة العامة هو سعر النفط، ونلاحظ من خلال المعادلة أن رصيد الموازنة يكون معدوم أي ميزانية متوازنة عند حدود سعر 19 دولار للبرميل، وهو السعر المعتمد كمرجع لإعداد الموازنة العامة رغم أن الاتفاق العام يتم وفق سعر مرجعي من 55 دولار إلى 60 دولار وليس 19 دولار.[1]

ثانيا- إنشاء صندوق ضبط الموارد: اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة احتياطيا من تقلبات أسعار النفط، وذلك باعتماد سعر مرجعي متوقع

[1]- وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل في تصريح له في حصة منتدى التلفزيون يوم 22 مارس 2008.

لأسعار المحروقات تقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناء على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، لذلك نلاحظ أن الحكومة قد اعتمدت سعرا مرجعيا قدره 19 دولار للبرميل الواحد أثناء إعدادها لقانون المالية لسنة 2000، ونتيجة الإرتفاع في أسعار الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية أدى إلى تفكير الحكومة في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض وتصبح موارد لهذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة.

فأدمج حساب جديد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وهو صندوق ضبط الموارد ومهمته استغلال الفارق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي الذي تحدد على أساسه الميزانية العامة، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 والتي تنص على ما يلي:[1]

- يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد".

ويقيد في هذا الحساب:

1/-في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

2/- في باب النفقات:

- ضبط النفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.

[1]- المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000.

وفي نص المادة تحدد وظائف الصندوق وهي:

- امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.
- تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.
- تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها صندوق ضبط الموارد من خلال قانون المالية لسنة 2004.[1]

الجدول رقم (27): وضيعية صندوق ضبط الإيرادات 2000-2015 (مليار دج)

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد في نهاية السنة السابقة		0	232.543	171.543	320.892	320.892	721.688	1842.686	2931.045	3215.53	4280.84	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43	-
الاستخدامات في تسديد المديونية	أصل الدين	211.1	184.467	170.06	156	165.559	247.838	918.111	63.489	465.44	0	0	0	0	0	-
	التسديد المسبق	0	0	0	0	57.144	0	0	0	758.18	364.28	791.94	1761.46	2283.26	-	-
الرصيد الصافي في نهاية السنة		232.137	171.534	27.978	320.892	721.688	1824.686	2931.045	3194.835	4280.07	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43	-	-

Source:

Ministére des finances, Rapprt de présentation de la loi finances pour 2008.

وقد استعملت إيرادات صندوق ضبط الإيرادات خاصة في التسديد المسبق للمديونية الخارجية للدولة وبما أن الميزانية العامة لم تتعرض إلى عجز منذ إنشاء هذا الصندوق فإيراداته

[1] – المادة 66 من قانون 22-23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

لم تستعمل لتحقيق هدفه الرئيسي وهو تعويض النقص الحاصل في إيرادات الدولة نتيجة لعدم انخفاض أسعار البترول.

ثالثا- صندوق ضبط الموارد وضبط السياسة المالية في الجزائر: إن هدف صندوق ضبط الموارد هو تحقيق الإستقرار لكل من الإيرادات العامة والنفقات، وتقليل درجة الارتباط بينهما وبين أسعار النفط، وفيما يلي سنحاول معرفة مدى تحقيق هذا الهدف.

1 -مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين الإيرادات العامة وأسعار النفط:

لمعرفة مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين الإيرادات العامة وأسعار النفط سنقوم بقياس درجة تأثير أسعار النفط على الإيرادات العامة قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.

وبعد عملية التقدير بأسعار البرنامج السابق وبعد إزالة الارتباط بين الأخطاء عند وجودها تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (28): نتائج معادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.

نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 18:08
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7427.168	2198.657	3.378047	0.0097
P	388.9565	123.0495	3.160975	0.0134

R-squared	0.555352	Mean dependent var	14303.92
Adjusted R-squared	0.499771	S.D. dependent var	1422.544
S.E. of regression	1006.121	Akaike info criterion	16.84245
Sum squared resid	8098230.	Schwarz criterion	16.90297
Log likelihood	-82.21224	F-statistic	9.991765
Durbin-Watson stat	1.872287	Prob(F-statistic)	0.013375

نتائج التقدير بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: R
Method: Least Squares
Date: 05/09/09 Time: 22:14
Sample: 2000 2007
Included observations: 8
Convergence achieved after 6 iterations
Backcast: 1999

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4219.788	2310.281	1.826525	0.1273
P	693.3945	49.57758	13.98605	0.0000
MA(1)	0.444505	0.360058	1.234538	0.2719

R-squared	0.986627	Mean dependent var	32776.60
Adjusted R-squared	0.981277	S.D. dependent var	13811.76
S.E. of regression	1889.876	Akaike info criterion	18.20641
Sum squared resid	17858155	Schwarz criterion	18.23620
Log likelihood	-69.82563	F-statistic	184.4387
Durbin-Watson stat	1.938282	Prob(F-statistic)	0.000021

أ -**التحليل الإحصائي للنتائج:** من خلال نتائج تقدير معادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (1995-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد توضح النتائج أن قيمة معامل التحديد تساو R^2 =0.5553 وهذا يعني أن 55.53% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في أسعار البترول.

ونلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول وذلك لأن إحصائية ستيودنت " "student المحسوبة (3.16) أكبر من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، أما فيما يخص اختبار فيشر فمعنوية النموذج مقبولة، وذلك لأن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=9.99) أكبر من القيمة الجدولية (3.35) عند مستوى معنوية a=1% فمعنوية النموذج مقبولة، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.87) عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (<1.871.001<2.999) عند مستوى معنوية 1% مما يدل على النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع الإيرادات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.9866 وهذا يعني أن 98.66% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة هذه الفترة يعود إلى التغير في أسعار النفط.

ونلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبول إحصائيا وذلك لأن إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة (13.98) أكبر من القيمة الجدولية (2.447) عند مستوى معنوية a=1%، كما أن قيمة فيشر المحسوبة (F.stat=184.43) أكبر من القيمة الجدولية (12.25) عند مستوى معنوية a=1% فمعنوية النموذج مقبولة، وتدل إحصائية داربين واتسون (dw=1.93) عن عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء (<1.93<2.9991.001) عند مستوى معنوية 1% مما يدل على أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

ب **التحليل الاقتصادي للنتائج:** من التحليل القياسي وجدنا أن قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد 55.53% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول وبعد

إنشاء الصندوق وهي الفترة التي تزامنت مع الإبقاء المستمر لأسعار النفط أصبح 98.66% من التقلب في إجمالي الإيرادات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زاد الارتباط بينها وبين الإيرادات العامة ويدل أيضا على أن صندوق ضبط الإيرادات لم يساهم في تقليل هذا الارتباط بل العكس من ذلك فبعد إنشائه ارتفعت نسبة الإرتباط.

2 مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين النفقات العامة وأسعار النفط:

لمعرفة هذا سنقوم بقياس درجة تأثير أسعار النفط على النفقات العامة قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد، وبعد عملية التقدير تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (29): نتائج معادلة انحدار النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد.

نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 18:10
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	19165.17	6089.270	3.147367	0.0137
P	-204.4296	340.7905	-0.599869	0.5652

R-squared	0.043044	Mean dependent var	15550.85
Adjusted R-squared	-0.076575	S.D. dependent var	2685.564
S.E. of regression	2786.491	Akaike info criterion	18.87981
Sum squared resid	62116276	Schwarz criterion	18.94033
Log likelihood	-92.39905	F-statistic	0.359843
Durbin-Watson stat	1.876438	Prob(F-statistic)	0.565193

نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: G
Method: Least Squares
Date: 05/01/09 Time: 18:18
Sample: 2000 2007
Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6546.850	2877.714	2.275017	0.0632
P	469.3329	64.01700	7.331379	0.0003

R-squared	0.899580	Mean dependent var	25816.49
Adjusted R-squared	0.882843	S.D. dependent var	9682.252
S.E. of regression	3314.054	Akaike info criterion	19.26205
Sum squared resid	65897739	Schwarz criterion	19.28191
Log likelihood	-75.04820	F-statistic	53.74912
Durbin-Watson stat	1.628573	Prob(F-statistic)	0.000329

أ -**التحليل الإحصائي للنتائج:** من خلال نتائج تقدير معادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (1995-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد توضح النتائج في الجدول رقم (4-24) أن قيمة معامل التحديد تساوي =0.0430 R^2 وهذا يعني أن 4.3% من التقلب في إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في أسعار البترول.

ونلاحظ أن معلمة متغيرة سعر البترول غير مقبول إحصائيا وذلك لأن قيمة إحصائية ستيودنت "student" المحسوبة بالقيمة المطلقة (0.599) أقل من القيمة الجدولية (2.921) عند مستوى معنوية a=1%، كما أن اختبار فيشر المحسوبة (F.stat=0.359) أقل من القيمة الجدولية (8.40) عند مستوى معنوية a=1% فمعنوية النموذج غير مقبولة لهذا النموذج غير مقبول إحصائيا، وبالتالي لا توجد علاقة تفسيرية بين التغير في النفقات العامة بتغير سعر البترول خلال الفترة (1995-1999)،

ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.8995 وهذا يعني أن 89.95% من التقلب في إجمالي النفقات العامة هذه الفترة يعود إلى التغير في أسعار النفط.

وبما أن معلمة متغيرة سعر البترول مقبولة إحصائيا (3.16) وأيضا معنوية النموذج مقبولة عند مستوى معنوية a=1%، وإحصائية داربين واتسون (dw=1.62) تدل عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.621.003<2.997<) عند مستوى معنوية 1% مما يدل على أن النموذج جيد ومقبول إحصائيا.

ب **التحليل الاقتصادي للنتائج:** من التحليل القياسي وجدنا أن قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد لم تكن توجد أي علاقة تفسيرية للتغيير في النفقات العامة مقارنة في سعر البترول خلال الفترة (1995-1999)، وهذا يدل على التغيير في الإنفاق العام كان يعود لعوامل أخرى غير السعر وهذا بفضل سياسات الإصلاح مع مؤسسات النقد الدولية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والذي كان من بين أهداف ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة فقد اتخذت العديد من التدابير لخفض النفقات العامة مع تحسن تكوينها وشفافيتها إلى جانب سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للاستثمارات العامة.

أما بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد أصبح 89.95% من التقلب في إجمالي النفقات العامة يعود إلى التغير في سعر البترول وهي الفترة التي تزامنت مع الارتفاع المستمر لأسعار النفط

وهذا يدل على أنه كلما ارتفعت أسعار النفط كلما زاد الارتباط بينهما وبين النفقات العامة ويدل أيضا على أن صندوق ضبط الإيرادات لم يتمكن من تحقيق هدفه في ضبط النفقات العامة وتقليل تبعيتها لأسعار النفط خلال فترة ارتفاعها.

3 مدى نجاح صندوق ضبط الموارد في تقليص الارتباط بين رصيد الموازنة العامة وأسعار النفط:

بقياس درجة تأثير أسعار النفط رصيد الموازنة العامة قبل وبعد إنشاء صندوق ضبط الموارد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (30): معادلة انحدار رصيد الموازنة على متوسط سعر برميل النفط

نتائج التقدير قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/04/09 Time: 11:18
Sample: 2000 2007
Included observations: 8

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2515.115	3120.483	-0.806002	0.4510
P	230.7794	69.41758	3.324509	0.0159

R-squared	0.648143	Mean dependent var	6960.109
Adjusted R-squared	0.589500	S.D. dependent var	5608.891
S.E. of regression	3593.634	Akaike info criterion	19.42403
Sum squared resid	77485223	Schwarz criterion	19.44389
Log likelihood	-75.69613	F-statistic	11.05236
Durbin-Watson stat	1.738551	Prob(F-statistic)	0.015915

نتائج التقدير بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد

Dependent Variable: SB
Method: Least Squares
Date: 05/04/09 Time: 10:48
Sample: 1990 1999
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-11737.99	6251.694	-1.877569	0.0973
P	593.3854	349.8807	1.695965	0.1283

R-squared	0.264456	Mean dependent var	-1246.935
Adjusted R-squared	0.172512	S.D. dependent var	3144.919
S.E. of regression	2860.818	Akaike info criterion	18.93246
Sum squared resid	65474223	Schwarz criterion	18.99298
Log likelihood	-92.66229	F-statistic	2.876297
Durbin-Watson stat	1.366393	Prob(F-statistic)	0.126334

أ -التحليل الإحصائي للنتائج:

من خلال نتائج تقدير معادلة انحدار رصيد الموازنة العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (1995-1999) أي قبل إنشاء صندوق ضبط الموارد نلاحظ أن النموذج غير مقبول إحصائيا وذلك لأن معلمة متغيرة سعر البترول غير مقبولة إحصائيا وكذلك معنوية النموذج ككل غير مقبولة، أي أن سعر البترول لا يفسر رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (1995-1999).

ومن خلال النتائج المقدرة لمعادلة انحدار مجموع النفقات العامة على متوسط سعر برميل النفط خلال الفترة (2000-2007) أي بعد إنشاء صندوق ضبط الموارد، نلاحظ أن قيمة معامل التحديد تساوي R^2 =0.6481 وهذا يعني أن 64.81% من التقلب في رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة يعود إلى التغير في أسعار البترول، وبما أن معلمة متغيرة سعر البترول غير مقبول إحصائيا (3.32) وأيضا معنوية النموذج مقبولة عند مستوى معنوية a=1%، وإحصائية داربين واتسون (dw=1.73) تدل عن عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.73>2.9971.003>) عند مستوى معنوية 1% مما يدل على أن النموذج مقبول إحصائيا.

ب **التحليل الاقتصادي للنتائج:**

خلال الفترة (1995-1999)، طبقت الحكومة سياسة مالية متشددة هدفها تقليص العجز الموازني عن طريق ضبط النفقات العامة ورفع حصيلة الإيرادات العامة وقد أثبت النموذج أن سعر البترول لا يفسر تغير رصيد الموازنة العامة، ومن ثم فتغير رصيد الموازنة خلال هذه الفترة يمكن تفسيره بمجموع التدابير التي اتخذتها الحكومة لتقليص العجز الموازني.

أما خلال الفترة (2000-2015) فإن 64.81% من التقلب في رصيد الموازنة العامة يعود إلى التغير في سعر البترول، وتحديدا إذا ارتفع سعر البرميل النفط بـــ 1 دولار فإن رصيد الموازنة يرتفع بـــ 230.77 مليون دولار، وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى ارتفاع تبعية رصيد الموازنة اتجاهها رغم وجود صندوق ضبط الإيرادات.

المبحث الثالث: تحقيق أهداف السياسة المالية في الجزائر

يمكن تعريف فعالية السياسة المالية بمدى قدرتها على تحقيق أهدافها المالية و الإقتصادية والإجتماعية[1] بشكل متوازن وهذا يكون بكفاءة الإستخدام الأمثل و الأنسب للموارد المتاحة ومدى الرشد في إستخدامها.

ومن خلال دراسة أدوات السياسة المالية في الجزائر لاحظنا أن هناك تبعية شديدة بين كل من الإيرادات و النفقات و الموازنة العامة للدولة وبين أسعار النفط العالمية ، وبما أن السياسة المالية هي عبارة عن نشاط الدولة الذي تستعين فيه بأدواتها للتأثير على كافة المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية بقصد تحقيق المصلحة العامة ، وفقا لطبيعة ظروف المرحلة التي يمر بها المجتمع و المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة، فإننا نتساءل عن مدى فعالية السياسة المالية في تحقيق أهدافها في ظل تقلب أسعار النفط، وهذا ما سنحاول الاجابة عنه في المبحث الذي سندرس فيه مدى تحقيق أهداف السياسة المالية للجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2015).

المطلب الأول: التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري.

إن التوازنات الخارجية للإقتصاد الجزائري مرتبطة بأسعار النفط كون عائدات الدولة ترتكز أساسا على العائدات البترولية ، وفيما يلي سنقوم بدراسة التوازن الخارجي للإقتصاد الجزائري من خلال دراسة المديونية الخارجية ثم رصيد ميزان المدفوعات فاحتياطات الصرف.

أولا- تطور المديونية الخارجية: عانت الجزائر، كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الإنتاجية و الإدخارية الوطنية مما دفعها للجوء إلى الإستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى التزايد في حجم و خدمة الديون الخارجية ،وهناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم مشكلة المديونية في الجزائر منها ما له علاقة بإنخفاض سعر البترول و إنخفاض قيمة الدولار و منها ما له علاقة بطريقة إستخدام و إدارة هذه القروض، و فيما يلي سوف نحلل تطور المديونية الخارجية للجزائر من خلال دراسة تطور مخزون الدين الخارجي و خدمة الدين الخارجي.

1 **مخزون الدين الخارجي:** ارتفعت المديونية الخارجية للجزائر بصورة كبيرة منذ منتصف الثمانينيات نتيجة الميل الكبير إلى القروض الخارجية التي وجهت لتمويل الإستهلاك و الإستثمار

في بعض المشاريع، وقد تزامنت هذه الظروف مع التغيرات التي حدثت في أسعار البترول ، ففي الوقت الذي شهدت فيه الصادرات إنخفاضا كبيرا منذ عام 1986 وجدت الجزائر نفسها عاجزة عن أداء إلتزاماتها الخاصة بالمديونية الخارجية ،حيث ظهرت الحاجة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ومن الجدول رقم (31) نلاحظ إنخفاض مستمر لمخزون الديون الخارجية منذ سنة 1990 حتى 1993 حيث إنتقل من 28.10 مليار دولار سنة 1990 إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993 لكنها سرعان ما إرتفعت إلى 29.5 مليار دولار ثم إلى 31.5 مليار دولار خلال 1994،1995 بسبب عمليات إعادة الجدولة سنة 1994، و إستمر رصيد الدين في الإرتفاع إذ تجاوز 30 مليار دولار كما توضحه البيانات فقد إرتفع إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996 ليشهد بعد ذلك تراجعا نسبي و لكن بقي في حدود 30 مليار دولار خلال سنوات التسعينات.

وقد واصلت هذه الديون في الإنخفاض لتصل في سنة 2000 إلى مستوى لم يتم تحقيقه طيلة عشرية التسعينات ليبلغ 25.3 مليار دولار محققا إنخفاض قدره 3 مليار دولار من 1999 إلى 2000، و عرفت المديونية إستقرار نسبي بين 2001 و 2004 وذلك في حدود 23 مليار دولار وقد سمحت عمليات التسديد المسبق خلال 2005 و 2006 مستغلة فرصة ارتفاع أسعار النفط و زيادة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة إلى تخفيض المديونية إلى 5.57 سنة 2007 و تواصل في الإنخفاض الى حدود 3 مليار دولارمن عام 2012 إلى 2014 على التوالي .

2 خدمة الدين الخارجي: تمثل خدمات الديون أحد أهم العوامل المحددة للحالة الإقتصادية و المالية لبلد ما، فالقدرة على تسديد خدمات الديون في مواعيدها هي التي تحدد حالة الإقتصاد بغض النظر عن حجم المديونية.

وبتتبع تطور خدمة الدين الخارجي في الجزائر نلاحظ الإنخفاض المحسوس لخدمة الدين ما بين الفترة 1990-1994 وذلك نظرا للأثر الايجابي لإعادة الجدولة، فمعطيات الجدول في الأسفل تبرز أن خدمة المديونية إنخفضت لأول مرة إلى حدود 4 مليار دولار سنة 1994 بعد ما كانت تتجاوز 9 مليار دولار خلال الفترة 1990-1993 و سجلت إرتفع نسبي سنتي 1998-1999 حيث بلغت خدمة الدين 5.1 مليار دولار و يرجع ذلك إلى عاملين أساسيين الاول هو إنخفاض أسعار البترول و الثاني إرتفاع أقساط الدين المستحقة الدفع.

وقد عرفت خدمة المديونية إستقرار نسبي خلال الفترة 2000-2004 حيث بلغ متوسطها 4.30 مليار دولار لترتفع بعد ذلك 5.83 مليار دولار سنة 2005 ثم 13.31 مليار دولار هذا

الارتفاع الكبير لخدمات الدين راجع أساسا إلى سياسة الدفع المسبق للمديونية و الناتجة عن إرتفاع أسعار البترول و تحسن الوضعية المالية للجزائر، ثم تنخفض خدمات الدين سنتي 2013 و 2014 إلى حوالي 5 مليار دولار و هذا راجع إلى الإنخفاض الذي شهده سعر البترول .

الجدول رقم (31) : تطور رصيد و خدمة الدين الخارجي (1990-2015)

(بالمليار دولار)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد الدين الخارجي	28.10	27.55	26.04	25.7	29.5	31.5	33.6	31.2	30.5
خدمة الدين الخارجي	8.891	9.506	9.278	9.050	4.244	4.244	4.281	4.465	5.180

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد الدين الخارجي	28.3	25.3	22.6	22.6	23.5	21.8	17.19	5.61	4.88
خدمة الدين الخارجي	501	4.52	4.47	4.32	4.20	4.44	5.83	13.31	-

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد الدين الخارجي	5.585	5.687	5.536	4.410	3.694	3.396	3.010
خدمة الدين الخارجي	1.218	1	6.67	6.179	-	5.20	4.83

Source :

Banque d'algérie, Rapport annuel 2001-2002, Alger, pour la période 98-2001.

Banque d'algérie, Rapport annuel 2003 et 2004.

Banque d'algérie, Rapport annuel 2007 ,2014 .

ومع أن المديونية الخارجية تقلصت كثيرا و لم تعد تشكل عائقا للإقتصاد الجزائري، إلا أنها كلفت الجزائر خسائر مالية معتبرة و خلقت لها الكثير من المصاعب التي أثرت على قراراتها الإقتصادية ، ففي الفترة الممتدة بين 1990 و 2014 دفعت الجزائر ما قيمته 105.329 مليار دولار.

ثانيا – تطور رصيد ميزان المدفوعات: إن ميزة المدفوعات يترجم حالة الميزان الجاري (الميزان التجاري (X-M) وميزان العمليات غير المنظورة) ، و ميزان حساب رأس المال (الإستثمارات المباشرة و التوظيفات المالية على التراب الوطني أو في الخارج و إحتياطات الصرف) ، فإذا كان

رصيد حساب رأس المال غير كاف لموازنة رصيد الحساب الجاري معنى هذا أن البلد يتلقى لأقل مما يدفع للخارج من العملة الصعبة .

و في الجزائر عند عجز الميزان الجاري يتدخل بنك الجزائر و يخفض من إحتياطات الصرف الدولية بما يحول العجز في ميزان المدفوعات.

وبدراسة ميزان المدفوعات في الجزائر نلاحظ أن سنوات التسعينات و هي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفتها الجزائر بسبب إنهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمات الديون الخارجية و مستحقات الديون قصيرة الأجل تميزت بالعجز المستمر في المدفوعات ، بينما سجل ميزان المدفوعات فائضا سنتي 1997،1996 قدر ب 1428 مليون دولار و 1160 مليون دولار على التوالي و ذلك كنتيجة طبيعية لإنخفاض ضغط المديونية الخارجية و المساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية ، ولكن نلاحظ عودة العجز لميزان المدفوعات سنتي 1998 و 1999 بما قيمته (-1740) و (-2380) مليون دولار على التوالي، و السبب هنا هو نفسه الذي يتكرر بإستمرار وهو تراجع أسعار النفط من 20.3 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12.3 دولار سنة 1998، حيث تتشكل معظم الصادرات من المحروقات في حين أن الصادرات خارج المحروقات تظل محدودة جدت معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات، وهي خاصية مميزة للإقتصاد الجزائري منذ عقد السبعينات.

الجدول رقم (32): تطور رصيد ميزان المدفوعات للجزائر للفترة 1990-2015

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	رصيد الحسلب الجاري	الميزان التجاري	ميزان حساب رأس المال	رصيد ميزان المدوفوعات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
1990	1350	1920	1440-	90-	22.3
1991	2400	3330	1870-	530	18.6
1992	1300	2080	1230-	70	18.4
1993	1010	1460	1030-	20-	16.3
1994	1800-	300-	2500-	4300-	15.5
1995	2300-	200	3900-	6200-	16.9
1996	932	4120	496	1428	20.3
1997	3450	5690	2290-	1160	18.7
1998	910-	1510	830-	1740-	12.3
1999	20	3360	2400-	2380-	17.5
2000	8930	12300	1360-	7570	27.60
2001	7060	9610	870-	6190	23.12
2002	4360	6700	710-	6350	24.36
2003	8840	11140	1370-	7470	28.10
2004	11120	14270	1870-	9250	36.5
2005	21180	26470	4240-	16940	50.64
2006	28950	34060	11220-	17730	65
2007	30600	34240	1050-	29550	72.36
2008	-	-	-	-	-
2009	402	45186	3457	8000	62.2
2010	12149	18205	3177	18205	80.2
2011	17766	25961	2375	25934	112.9
2012	12418	20167	361-	20167	111.05
2013	831	9384	967-	9384	109.55
2014	-	-	-	-	-

Source :

ONS, Rétrospective Statistique 1970-2002.

Rapport Annuel de la banque d'Algérie 2000.

Rapport annuel de la banque d'Algérie 2007,2012 ,2014.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أنه منذ سنة 2000 و ميزان المدفوعات يسجل فائضا معتبرا، وصل إلى أكثر من 16.9 مليار دولار سنة 2005و 17.73 مليار دولار سنة 2006 ليبلغ 29.55 مليار دولار سنة 2007 و السبب المباشر لذلك هو التحسن في أسعار النفط لينخفض

عام 2009 بسبب الصدمة النفطية إلى 8 مليار دولار، وبتحسن الأسعار سنتي 2011 و 2012 إرتفع إلى 25 مليار دولار ، أما عام 2013 إنخفض إلى حدود 9 مليار دولار .

ولمعرفة العوامل التي أثرت على ميزان المدفوعات، سنحاول تحليل عناصر المدفوعات للوقوف على الاسباب الحقيقية وراء ظهور العجز في ميزان المدفوعات أو اختفائه.

1 **تطور الميزان التجاري:** بدراسة تطور الميزان التجاري الذي يتضمن التطورات التي تجرى في المعاملات المتعلقة بتجارة السلع مع العالم الخارجي، نلاحظ من خلال معطيات الجدول في الأعلى الرصيد كان فائضا طول فترة الدراسة بإستثناء سنة 1994 التي كان الرصيد فيها عجز كما أن الرصيد في سنة 1995 يعتبر أقل من الرصيد خلال الفترة المدروسة، وسبب ذلك هو إنخفاض أسعار البترول في الاسواق العالمية حيث بلغ سعر البرميل خلال هاتين السنتين 15.5 و 16.9 دولار على الترتيب.

و إرتفع رصيد الميزان التجاري خلال سنة 1996 إلى 4.12 مليار دولار و كان هذا الإرتفاع نتيجة لإرتفاع أسعار النفط حيث سجلت هذه الأخيرة إنتقالا من 16.9 دولار أمريكي سنة 1995 إلى 20.3 دولار أمريكي سنة 1996، وإستمر إتجاه رصيد الميزان التجاري نحو الإرتفاع سنة 1997 ليحقق مبلغ 5.69 مليار دولار ، ولأن سنة 1998 تميزت بإنهيار أسعار البترول أين بلغ متوسط سعر البرميل خلال هذه السنة 12.85 دولار، فأحدث ذلك أثرا بالغا على عوائد الصادرات ورصيد الميزان التجاري و رصيد ميزان المدفوعات ككل، فقد إنخفض رصيد الميزان التجاري من 5.69 مليار دولار سنة 1997 إلى 1.51 مليار دولار سنة 1998، أي حقق إنخفاض بما نسبته 74.66 بالمائة.

وكان الإتجاه العام لرصيد الميزان التجاري منذ سنة 1999 هو الإرتفاع و خاصة سنة 2000. بينما سجلت سنة 2001 و 2002 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية بسبب تراجع الصادرات النفطية نتيجة الإنخفاض النسبي لسعر البرميل من النفط، مما إنعكس على الميزان التجاري، و عرفت السنوات التالية ارتفاعا للأسعار العالمية للنفط ما نتج عنه نمو قيمة الصادرات الأمر الذي أدى إلى وضع إيجابي لميزان التجاري، وخاصة سنتي 2011 و 2012 حيث حقق الميزان التجاري فائضا بأكثر من 25 مليار دولار ، ونلاحظ أن رصيد الحساب الجاري كان أقل من رصيد الميزان التجاري طول فترة الدراسة مما يدل على أن ميزان العمليات غير المنظور سجل رصيد سالب طول فترة الدراسة و هذا يعود إلى تزايد تكاليف النقل الجوي و البحري و خصوصا نقل البضائع

و تأمينها ، إلى جانب تكاليف الصيانة، و أهم هذه التكاليف هي تلك المتعلقة بنقل المحروقات عن طريق أساطيل الدول الأجنبية، و أيضا إلى قلة تحويلات العاملين في الخارج.

2 -**تطور حساب رأس المال:** حساب رأس المال هو المكون الثاني لميزان المدفوعات وهو يعبر عن صافي التحركات الرسمية و الخاصة لرؤوس الأموال (تتمثل في القروض الخارجية و أقساطها المسددة بالإضافة إلى حركة الاستثمارات الأجنبية)، وقد عرف رصيدا سلبيا طوال فترة الدراسة ، و أكبر عجز سجله حساب رأس المال كان خلال سن 2006 حيث قدر العجز ب 11.22 مليار دولار على التوالي و هذا كان نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج بسبب تفاقم المديونية الخارجية و اللجوء إلى إعادة الجدولة بالنسبة لسنة 1995، و التقليص المعتبر للديون الخارجية بفضل التعجيل بعملية التسديد المسبق للديون الخارجية ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2013، و يمكن أبراز أهم الاسباب التي ساهمت في عجز حساب رأس المال في ما يلي:

- **ضعف و محدودية تدفقات الاستثمارات الاجنبية الى الجزائر.**
- عبء المديونية الخارجية و ارتفاع نسبة خدمة الديون، حيث ساهمت هذه الاخيرة في خروج حجم كبير من رأس المال نحو الخارج سواء نتيجة لإعادة الجدولة خلال سنتي 1994 و 1995 أو نتيجة دفع الاقساط و خدمات الديون أو نتيجة عملية الدفع المسبق لهذه المديونية خلال السنوات 2005، 2006 و 2007 و2012 و 2013 فالمديونية الخارجية تعتبر أحد أهم العوامل التي ساهمت في عجز حساب رأس المال خلال الفترة تحت الدراسة.
- افتقار لسوق مالية نشطة تعمل على تحريك رؤوس الاموال في الداخل و اجتذاب الاجنبية من الخارج.
- ومما سبق يمكن القول ان حساب رأس المال واجه أثناء فترة الدراسة، عجزا مستمرا لكن الفائض المسجل في الحساب التجاري ساهم في تغطية هذا العجز و بما أن السبب الرئيسي في اتجاه رصيد الميزان التجاري هو أداء الصادرات، وهذه الأخيرة تتأثر بصورة مباشرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية ،وذلك للثقل الكبير للصادرات النفطية ضمن إجمالي الصادرات الجزائرية فإن الميزان التجاري للجزائر شديد الحساسية لتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية ،وبتقدير مدى حساسية كل من رصيد ميزان التجاري (BC) و رصيد ميزان المدفوعات (BP) اتجاه أسعار النفط اعتمادا على معطيات الجدول رقم (32) ، تحصلنا على النتائج التالية:

BP= -9098.03+497.138P

(-7.2783) (20.4326)

R2 = 0.9133 (dw= 1.89) (F.sta= 168.68)

BC= -8043.62+628.82P

(-8.0032) (20.4326)

R^2 0.9630 (dw=1.14) F.sta= 417.49)

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن:

- النموذجين معنويين و مقبولين من الناحية الإحصائية.
- إن 96.30 %من التغير في رصيد ميزان التجاري (BC) يعود إلى التغير في تغير أسعار النفط، وتحديدا إذا ارتفع برميل النفط ب 1 دولار فإن رصيد الميزان يرتفع ب 628.82 مليون دولار و العكس صحيح.
- إن 91.33 %من التغير في رصيد ميزان المدفوعات (BP) يعود إلى التغير في أسعار النفط، و تحيدا إذا ارتفع سعر البرميل ب 1 دولار فإن رصيد الميزان التجاري يرتفع ب 497.138 مليون دولار و العكس صحيح.

إن هذه النتائج تؤكد الحساسية الشديدة لميزان المدفوعات اتجاه أسعار النفط مما تستوجب ضرورة تنويع الصادرات خارج المحروقات هذا أمر الذي شرعت فيه الجزائر منذ 1986، و قد منحت العديد من الحوافز طوال هذه الفترة الممتدة إلى يومنا هذا، لكن النتائج المحصل عليها تبقى دون المستوى المرغوب و هذا ما لاحظناه من البيانات السابقة.

ثالثا- إحتياطات الصرف: إن إحتياطات الصرف هي حقيقة صمام أم أن للبلد يمكن اللجوء إليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماته الخارجية خاصة الإلتزامات قصيرة الأجل مثل : مدفوعات خدمة الدين، و مواجهة الإختلال العارض في ميزان المدفوعات عن سعر الصرف.

ولقد عرفت إحتياطات الصرف تحسنا من سنة 1996 و ذلك نظرا للعوامل الخارجية المساعدة، فإعادة الجدولة و تحسن أسعار المحروقات في الاسواق الدولية حيث تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 دولار خلال سنتي 1996 و 1997 مما سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 201 مليار دولار سنة 1995 إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 ب ذ 8.05 مليار دولار لكنها عرفت تراجع خلال سنتي 1998 و 1999 حيث بلغت 6.84 مليار دولار ثم 4.40 مليار دولار و ذلك حسب تراجع أسعار النفط من جهة و ارتفاع خدمات الدين الخارجي من جهة ثانية.

الجدول رقم (33) : تطور احتياطات الصرف في الجزائر

خلال الفترة: (1990-2015).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	0.77	1.61	1.50	1.46	2.67	2.1	4.23	8.05	6.84	4.40

السنولت	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	11.9	17.96	23.11	32.94	42.3	56.18	77.78	110.18	-	-

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	170	182	190.661	194.012	193.269	159.027

Source :

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2001-2002, Alger, pour la période 98-2001.

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2003 et 2004, Alger 2004 et 2005.

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007,2012,2014.

وبعد أن كانت إحتياطات الصرف في مستوى منخفض مثير أقل من 1.5 مليار دولار سنة 1993 انتقلت إلى 4.23 مليار دولار سنة 1996 ثم قفزت إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى 23.11 مليار دولار 2002 و استمرت في التضاعف سنة بعد سنة حتى وصلت 110.18 مليار دولار 110.18 سنة 2007 لتتضاعف إلى 190مليار دولار في السنوات الأخيرة وذلك لإرتفاع أسعار النفط، و بتقدير مدى حساسية احتياطات الصرف (RC) اتجاه هذه الأخيرة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (33) تحصلنا على النتائج التالية:

RC= -25.88+1.733P

(16.69) (-7.634)

R^2 = 0.9457 (dw=1.4) (F.sta t= 278.83)

هذا النموذج معنوي و مقبول من الناحية الاحصائية، و نتائجه تبين أن 94.57% من التغير في احتياطات الصرف ناتج عن تغيرات أسعار النفط، فإذا ارتفع سعر برميل النفط بـــــ 1 دولار فإن احتياطات الصرف ترتفع 1.733 مليار دولار.

ولقد سمح التطور الايجابي الحاصل في أسعار النفط من إعادة تشكيل احتياطات الصرف بصورة معتبرة، و بذلك أصبحت الجزائر تتمتع بقدرة واضحة في التعامل مع أسواق النقد الدولي، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البد و عامل مساعد للمستثمرين الأجانب على اتخاذ قرارات الاستثمار ،و يعد تشكيل حجم من الاحتياطات الدولية أحد أوجه النجاح المحقق في نظر صندوق النقد الدولي ، لكن الوجه الحقيقي لنجاح الاقتصاد الوطني يكون بتحسن معدل نمو الناتج المحلي، و بارتفاع نسبي الفرد من الدخل الوطني، و انخفاض مستوى البطالة و معدل التضخيم.....

المطلب الثاني: التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري:

سوف نقوم بدراسة التوازن الداخلي للاقتصاد الداخلي الجزائري من خلال أهم المؤشرات المعبرة عن التوازنات الداخلية المتمثلة في التضخيم، البطالة و النمو الاقتصادي.

أولا- التضخم: لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر إرتفاعا مطردا بعد أزمة 1986 فقد وصل إلى 32 % كحد أقصى له سنة 1992 و هذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم (34): تطور معدل التضخم خلال الفترة 1990-2015

السنوات	معدل التضخم %
1990	17.9
1991	25.9
1992	32
1993	20.5
1994	29
1995	29.8
1996	18.7
1997	5.6
1998	5.0
1999	2.6
2000	0.34
2001	2.2
2002	1.42
2003	2.6
2004	4.7
2005	1.64
2006	2.53
2007	3.5
2008	-
2009	5.74
2010	3.91
2011	4.52
2012	2.6
2013	3.4
2014	2.9
2015	4.2

المصدر:

- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي: مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي لسنوات 2004.2002.2000 .

-O.N.S rétrospective statistique 1970.1996 édition.

- Banque d'Algérie, Rapport annuel 2007 ,2014.

ومع نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي سجلت معدلات التضخم تراجعا ملحوظا و مستمر حيث انخفض المستوى العام للأسعار من 29% سنة 1994 إلى 2.6% سنة 1999 وذلك كنتيجة طبيعية للسياسة المالية التفتيشية المتبعة و المعومة بتدابير نقدية صارمة.

والملاحظ أن معدل التضخم سجل قيمة جد منخفضة 0.34% سنة 2000 و هو معدل منخفض جدا يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الاوروبي، ليرتفع قليلا بعد ذلك بسبب برامج الانعاش الاقتصادي و زيادة الانفاق العمومي ، لكن نلاحظ أنه رغم ارتفاع أسعار البترول و أسعار المواد الاساسية، فإن التضخم استمر في الانخفاض حيث بلغ متوسطه في السنوات (2000-2007) قيمة 2.36%وهذا يعبر عن الجهود التي تبذلها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ليرتفع إلى 5,73 %عام 2009 و السبب في ذلك هو إنخفاض أسعار النفط ، لينخفض سنتي 2012 و 2014 إلى 2%.

ثانيا: البطالة: منذ أزمة النفط العكسية سنة 1986 بدأت معدلات البطالة في الارتفاع خلال مرحلة الثمانينيات و عشرية التسعينات وهي المرحلة التي عرف فيها الإقتصاد الجزائري إختلالا كبيرا في التوازنات الداخلية و الخارجية كما لاحظنا فيما سبق.

جدول رقم (35) : تطور معدل البطالة و عدد البطالين خلال الفترة 1990-2015

السنوات	عدد البطالين (مليون)	معدل البطالة ب %
1990	1.15	19.7
1991	1.26	21.2
1992	1.52	23.8
1993	1.51	23.15
1994	1.66	24.36
1995	2.12	28.10
1996	2.18	27.09
1997	2.04	26.41
1998	2.33	43
1999	2.56	32
2000	2.15	28
2001	2.09	27.30
2002	2.50	28
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.50	15.3
2006	1.26	12.3
2007	1.24	11.8
2008	1.15	9.8
2009	1.10	9.9
2010	1.02	9
2011	1.05	10
2012	1.08	9.7
2013	1.12	9.3
2014	1.5	9.2
2015	1.67	11.6

source: Rapport annuel de ma Banque d'Algérie 2000,2012 ,2014.

وخلال فترة برنامج التعديل الهيكلي عرفت ظاهرة البطالة تزايد مستمرا بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا للإجراءات اعادة الهيكلة الصناعية من جهة [1] ومن جهة ثانية تزايد و تسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998 ، و البيانات في الجدول في الاعلى تبرز بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23.15 % سنة 1993 إلى أكثر من 26.41 %سنة 1997 ثم 43 % سنة 1998.

الجدول رقم (36) : تطور تسريح العمال خلال الفترة 1994-1997

	1994	1995	1996	1997	المجموع
عدد المؤسسات التي تم حلها	20	300	162	503	985
عدد العمال المسرحين	20908	236300	100498	162175	519881

المصدر: روابح عبد الباقي، غياط شريف، **الآثار الإقتصادية و الإجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** ، نادي الدراسات الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، الجزائر 2001.

وابتداء من سنة 2001 وما بعدها و بفضل اتخاذ السلطات العمومية لمحي جديد للتنمية من خلال مخططات الإنعاش الإقتصادي (المخطط الاول للفترة 2001-2004 و المخطط الثاني للفترة 2005-2009) و إعطاء الاولوية لخفض معدل البطالة انخفاض مستمر لتصل إلى 11.8 سنة 2007 بعدما كانت 28 سنة 2000، لتسجل إنخفاض محسوس في السنوات الأخيرة و هذا راجع إلى إنشاء مخططات لمحاربة البطالة و القضاء عليها .

ثالثا- تطور معدل النمو الاقتصادي: يمثل العمل على رفع النمو الاقتصادي أحد أهداف السياسة الإقتصادية لأي بلد نامي كان أو متطور، وهو إختبار لمدى كفاءة إدارة الإقتصاد على المستوى الكلي و قدرته على زيادة الإنتاج و إتاحته فرص العمالة و زيادة نصيب الفرد من الداخل الوطني، لهذا كان الهدف الاساسي للإصلاحات الإقتصادية في الجزائر هو إستعادة النمو الإقتصادي على أسس متينة.

1 - معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-1999): لقد سجل النمو الإقتصادي معدلات سلبية و متذبذبة مع الأزمة النفطية العكسية و خاصة خلال النصف الأول من عشرية التسعينات و هي فترة الإختلالات الكبيرة في الإقتصاد الجزائري وصلت إلى حد العجز عن دفع الإلتزامات الخارجية، و هذا النمو السلبي في بداية التسعينات يعكس لنا مدى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج في مقابل تزايد كبير في الرغبات و الحاجيات للمجتمع الذي عرف نوعا ما من الإنفتاح العشوائي على الخارج في إطار محيط دولي غير ملائم، وهذا النقص و الضعف في الإنتاج خلال هذه الفترة له علاقة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يبقى ضروري لتحقيق النمو، بالإضافة إلى تدهور طاقة الإنتاج في مختلف القطاعات، كما إن هذا النقص في الإنتاج يرجع إلى قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية جراء إنخفاض اسعار البترول، وكذا التبعية الشديدة للخارج التي يعاني منها الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى سوء التسيير و التنظيم، كما إن ضعف معدل الإستثمار كان له الدور الرئيسي في تدني النمو، حيث اعتمدت الجزائر على أولوية جديدة من ما سبق لفائدة القطاعات غير المنتجة في مقابل تقلص الاستثمار لصالح القطاعات المنتجة و خاصة الصناعة و الزراعة و هي القطاعات الهامة التي تنتج السلع و المنتجات وتوفر مناصب العمل، إن هذا التوجه لم يساعد الاقتصاد الجزائري في حل أزمة الانتاج و تقليص الاعتماد على الواردات، ومن ثم تأثر النمو الاقتصادي من خلال هذه القطاعات الواعدة.

وبعد هذه الفترة من الركود الإقتصادي مكنت الإصلاحيات الهيكلية مع مؤسسات النقد الدولية من تحقيق نتائج إيجابية بتسريع وتيرة الإصلاح منذ 1995 الذي سمح بتوقيف مسار التدهور و احتواء الركود الاقتصادي وقد حقق الاقتصاد معدلات نمو اقتصادي ايجابية ولو أنها منخفضة في بعض الاحيان بعد سنوات المعدلات السلبية كما يتضح من بيانات الجدول الموالي:

جدول رقم(37): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	0.1-	1.2-	1.8	2.1-	0.9-	3.8	4.1	1.1	5.1

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	3.2	2.4	2.1	4.1	6.9	5.8	5.3	2.7	3.1

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل نمو الناتج الداخلي الخام (%)	2.4	2.4	3.3	2.8	2.6	3.4	3.8	3.7

Source :

ONS, Rétrospective Statistique 1970-2002.

Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2003.

Rapport de la Banque d'Algérie 2007,2012,2013.

إلا أن التحسن في النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من التسعينات كان نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية التي لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج الايجابية للنمو و يمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين و سخاء مصادر الاقتراض الاجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي حيث تشير البيانات المتاحة في هذا المجال أن الجزائر استفادت بأكثر من 22 مليار دولار مناه في شكل إعادة جدولة و 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية و النقدية الدولية و قروض ثنائية لإنجاح البرنامج.

- الارتفاع المزدوج من ناحية الكميات و الأسعار للنفط، فبالنسبة للكميات المنتجة تجاوزت حصة الجزائر أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعدما كانت لا تتحاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995 أما بالنسبة للأسعار فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعا محسوسا في الاسواق الدولية الامر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي و أتاحت بالتالي زيادة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي حيث تؤكد البيانات الاحصائية في هذا المجال ان هذه المساهمة قد ارتفعت من 15% سنة 1995 إلى 21.5 %سنة 1996 رغم التراجع النسبي خلال السنتين اللاحقتين.

1 –**معدل النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة (2000–2015):** خلال هذه الفترة و التي توافق فترة تنفيذ برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001–2004 و الذي كان أحد أهم أهدافه الرئيسية هو رفع معد النمو الاقتصادي، سجل النمو الاقتصادي معدلات ايجابية حيث سجل 2.6 %سنة 2001 وارتفع إلى 4% سنة 2002 ليبلغ أعلى قيمة له سنة 2003 ب 6.9 %لكنه عرف انخفاض سنتي 2010 و 2011 ، ليستقر عند 3 % في السنوات الأخيرة الثلاث .

ويمكن القول أن تحسن معدل النمو الإقتصادي المسجل خلال فترة تطبيق برنامج دعم الانعاش الإقتصادي إنما يرجع إلى مجموعة العوامل اهمها:

- الأداء القوي لقطاع المحروقات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الخارجية خلال فترة تطبيق البرنامج.

-تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي أدى إلى قطاع البناء و الأشغال العمومية و بالتالي رفع معدل نمو هذا القطاع، بالإضافة إلى مساهمة هذا البرنامج في دعم كل من:

- القطاع الفلاحي الذي يبقى رغم ذلك خاضعا لتقلبات الظروف المناخية.

-بعض فروع القطاع الصناعي التي سجلت معدلات نمو ايجابية تتمثل على وجه الخصوص في فرع مواد البناء، فرع الطاقة، فرع الحديد، الميكانيك، الالكترونيك، وهي الفروع التي لها علاقة بالمشاريع المدرجة ضمن البرنامج.

-النمو القوي لقطاع الخدمات نتيجة ارتفاع معدلات التبادل التجاري و تحرير الاتصالات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مجموعة قرارات السياسية المالية التي تتخذها الجزائر تخضع بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط، وهذا الامر يجعل كل أهداف السياسة المالية يتعلق دورها بأسعار النفط.

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة السياسة المالية في الجزائر وتقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015 .

حيث لاحظنا أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري تكمل في قطاع المحروقات، ووصلت مساهمته إلى أكثر من 98% في إيرادات الصادرات، وأكثر من 65% في إيرادات النفط، وهذا كله يوضح مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي كشفت عنه الصدمات النفطية .

كما أن الإيرادات العامة، النفقات العامة، والميزانية العامة مرتبطة ارتباط شديد مع أسعار النفط، ورغم أن صندوق ضبط الموارد أنشئ بهدف ضبط الإيرادات العامة، ومن ثم ضبط الإنفاق العام والعجز الموازني، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق واستمر الارتباط الشديد حتى بعد إنشاء الصندوق.

وأن كل من التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري لها علاقة بأسعار النفط، فكلما تتحسن الأسعار يتحقق التوازن الداخلي والخارجي، والعكس عند تدهورها، والتحسن الحالي المسجل في الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة هو تحسن ظرفي غير مستدام ناتج عن ارتفاع الأسعار.

خاتمة

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمحورة حول ما فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)؟ و ذلك من خلال التساؤلات الفرعية استخلصنا :

أن النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الاقتصادية بأنه يتمتع بمزايا عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي .

حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها على السياسة المالية للدولة والتي تطرقنا إليها من خلال التعريف بها وعرض أسسها، أهدافها، أدوات تحقيقها وقمنا أيضا بتوضيح أهميتها في الدول النفطية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ثم تعرضنا لبعض مبادئ صياغة السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط وعرجنا إلى الآليات المدعمة للسياسة المالية في هذه الدول وهي مختلف الصناديق التي تنشأها الدول .

في دراستنا حاولنا معرفة مدى فعالية السياسة المالية بتقلبات أسعار النفط، فلاحظنا أن إيرادات ونفقات الدولة تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط من تقلبات وخاصة إيرادات الجباية البترولية، حيث يعتبر سعر النفط من أهم العناصر المعتمد عليها في حساب الجباية البترولية ، وبالتالي يمكننا القول أن أسعار النفط لها علاقة بالسياسة المالية للدولة .

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد و بصفة شبه كلية على النفط، إضافة إلى أن أغلب الإيرادات التي تجنبها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية، فأي تغير في أسعاره ينعكس وبشكل مباشر على نفقات وإيرادات الدولة .

أولا – إختبار الفرضيات :

قادتنا هذه الدراسة إلى استخلاص النتائج التالية بخصوص الفرضيات المطروحة في المقدمة:

-**الفرضية الأولى:** توصلنا إلى أن للسياسة المالية دور مهم وكبير في النشاط الاقتصادي وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية بسبب تقلبات أسعار النفط مما يؤثر على الاقتصاد وهذا ما يتطلب سياسة مالية فعالة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-**الفرضية الثانية:** هناك عدة عوامل تتحكم في تقلبات وتطورات أسعار النفط العالمية

-**الفرضية الثالثة:** تؤكد الدراسة أن السياسة المالية تخضع لتحديات كبيرة وهذا بسبب تقلبات أسعار النفط مما يتوجب إتباع مبادئ متعددة لتنفيذ السياسة المالية وكذا يتطلب آليات تدعم تنفيذ هذه السياسة.

-**الفرضية الرابعة:** توصلنا من خلال الدراسة إلى أن تقلبات أسعار النفط تؤثر وبشكل كبير على السياسة المالية في الجزائر وهذا بسبب اعتما الاقتصاد الجزائري على النفط.

ثانيا – نتائج الدراسة:

1 - تتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تجعله يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي.
2 - تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب وتتغير للأوضاع السائدة في السوق.
3 - لاحظنا سعي الدول المصدرة للنفط منفردة و متجمعة لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط والعمل على تفعيل أكثر لدور الأوبك في سوق النفط العالمية .
4 - حسن استخدام عوائد النفط من قبل الدول النفطية، وذلك بتحديد أهداف مسبقة للعوائد النفطية مثل معالجة المديونية الخارجية وتحقيق أعباء الدين .
5 - إن إنشاء صناديق النفط يستدعي وجود قواعد مالية واضحة ودرجة من المسألة والشفافية بالإضافة إلى تحديد أهدافه ومجال استعمال موارده مع ضرورة استثمار عوائد الصندوق في المستقبل .

ثالثا – توصيات الدراسة :

بناءا على النتائج التي تحصلنا عليها والمتعلقة بفعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط تمكنا من تقديم مجموعة من التوصيات والمتمثلة في :

- المطالبة باستخدام سياسة مالية فعالة .
- عدم الإعتماد على إيرادات النفط في الاقتصاد الجزائري .
- محاولة البحث عن عوائد وموارد جديدة من خلال زيادة الإستثمارات .

رابعا – آفاق الدراسة:

تناولنا دراسة فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2015)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد . وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور وبحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها :

- مستقبل النفط في الجزائر والآفاق المستقبلية للاقتصاد بعد الثروة النفطية ؛
- دور منظمة الأوبك و مستقبلها في سوق النفط العالمية ؛
- آليات تحسين السياسة المالية في الدول النفطية ؛
- دور صناديق النفط في تحقيق التنمية الاقتصادية ؛
- أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات ؛

وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات التي استفدنا منها، ويستفيد منها من يطلع على هذا العمل والله ولي التوفيق .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

***الكتب باللغة العربية :**

1 - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الإسكندرية ، مصر ، 2000 .

2 - عادل أحمد حشيش، زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية ، مصر ، 1999 .

3 - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2004.

4 - عبد المجيد قدي، مدخل السياسة الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقيمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2003.

5 - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مكتبة زهراء الشرق،القاهرة ، مصر، 1997.

6 - محمود خليل ، إعادة صياغة وظائف الدولة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 136، فيفري 2004.

7 -محمد صالح الشيخ ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الطبعة 1 ، مصر ، 2002،.

8 - أحمد مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، هيئة الأعمال الفكرية ، السودان ، الطبعة الثانية ، 2003.

9 - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، مصر ، 1999.

10 -محمد عبد العزيز عجيمة ،إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،200،.

11 -عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1985

12 -يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2003.

13 -حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

14 -عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، مصر، 1980.

15 -محمود يونس، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002.

16 -هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2006.

17 -عبد الرحمان يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، الإسكندرية،1997.

18 -طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

19 -مجدي شهاب ، أصول الاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2004.

قائمة المراجع

20 -محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2004.

21 -منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، منشورات الجامعية المفتوحة، طرابلس، 1991.

22 -فوزي عطوي ، المالية العامة ، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان ، 2003.

23 -طارق الحاج ، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن ، 1999.

24 -محمد الصغير يعلي ، يسرى أبو العلا ، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

25 -سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر ،2000.

26 -سامي خليل ، المفاهيم و النظريات الأساسية و السياسة النقدية و المالية ، شركة كاظمة للنشر ، الكويت .

27 -محمد فوزي أبو سعود ، أحمد رمضان نعمة الله ، عفاف عبد العزيز عابد ،" الموارد و اقتصادياتها "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 .

28 -محمد أحمد الدوري، " محاضرات في الاقتصاد البترولي "، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1983.

29 -محمد أزهر السماك ، " اقتصاديات النفط " ، مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر ، 1981 .

30 -عبد الخالف مطلك الراوي، " محاسبة النفط و الغاز " ، دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ،2011

31 -حسين عبد الله ،" مستقبل النفط العربي "، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، الطبعة الثانية ، الطبعة الثانية ، 2006

32 – قصي عبد الكريم إبراهيم " أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية " ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ،سوريا ، 2010

33 -سمير التنير، " التطورات النفطية في الوطن العربي و العالم ماضيا و حاضرا" ، دار المنهل اللبناني ، بيروت، الطبعة الأولى، 2007

34 -هاشم علوان ، عبد الله محمد جاسم ، "اقتصاديات الموارد الطبيعية " ، بغداد، العراق ، 1992

35 -أسامة عبد الرحمان ،البيروقراطية النفطية و معضلة التنمية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1982

36 -محمود عبد الفضيل ، النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية ، عالم المعرفة ، الكويت ، 1979.

37 -ضياء محمد الموسوي ،" ثورة أسعار النفط "، ديوان المطبوعات ، جامعة الجزائر 2005

38 -يسرى محمد أبو العلا ، **تحديد** مفهوم استيعاب الاستثمارات المالية العربية في ضوء التشريعات المالية و الإقتصادية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2008.

39 ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة : 1992–2003، منشورات بغداوي، الجزائر،2004 .

*المذكرات :

1 - دراوسي مسعود ، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2005-2006.

2 - - جامع عبد الله ، " اثر تطورات أسعار النفط خلال 2000- 2001 على الاقتصاديات النفطية "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2011- 2012 .

3 - - زغبي نبيل ، "أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، غير منشورة ، تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 2012/2011

4 - ضالع دليلة ، فعالية السياسة المالية، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية ، فرع العلوم الاقتصادية، 2008-2009،

5 - بيطام ريمة ،" أسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة "، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/ .

6 - داود سعد الله ، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، مالية و نقود ، جامعة الجزائر.

7 - سلوى بنت عبد الرحمان العيسى،أثر الإنفاق الحكومي على الاقتصاد في المملكة العربية السعودية و الكويت و الإمارات العربية المتحدة، مذكرة ماجستير ، كلية الملك سعود ، 2006.

8 - عصاني مختار ، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال البرامج التنموية ، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال ن جامعة سطيف ، 2013ـ 2014.

9 –كتوش عاشور، الغاز الطبيعي وأثره على الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 2004.

10 –بلقاسم زياني، دور المحروقات في تمويل التنمية"حالة الجزائر"، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 1995.

11 –غالمي زهيرة، انعكاسات الدفع المسبق للديون الخارجية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2007.

قائمة المراجع

***المداخلات والملتقيات :**

1– سالمي جمال، الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي العلمي حول السياسة الاقتصادية، "واقع وآفاق" ، جامعة تلمسان، 30/29 نوفمبر 2004.

2– سعيدي فاطمة الزهراء، مداخلة بعنوان " تغيرات أسعار النفط في السوق الدولية خلال الفترة 1990-2015 و أهم العوامل المؤثرة فيها ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المدية ، 2015

3– عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط، فرص أم تهديدات، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7/8 أفريل 2008.

4– عبد المجيد قدي، النظام الجبائي وتحديات الألفية الثالثة، الملتقى الوطني الأول حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، ماي 2003.

***المجلات والتقارير :**

1 - يوسف خليفة اليوسف،تجربة دول مجلس التعاون الخليجي،مجلة العلوم الإجتماعية،مجلس النشر العلمي،جامعة الكويت،العدد 1،2004

2 - نزار قنوع ، سمير ناصر ، فخ المديونية كأحد أساليب جماعات الضغط الاقتصادي الدولي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، سلسلة العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 28 ، 2006

3 - صندوق النقد الدولي ، صناديق الثروة السيادية ، نشرة صندوق النقد الدولي ، 4 مارس 2008

4 - أحمد بن صالح العثيم ، التجربة الخليجية في إنشاء صناديق النفط ، مجلة الجزيرة ، العدد 12930 ، السعودية ، 2008/02/22 .

5 - - وزير الطاقة والمناجم شكيب خليل في تصريح له في حصة منتدى التلفزيون يوم22 مارس 2008

6 - تقرير الأمين العام السنوي التاسع و الثلاثون ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) 2012، تاريخ التحصيل 2015/09/10 http://www.oapecorg.org

***القوانين :**

1 -القانون المتعلق بقوانين المالية 17–84 تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى :

إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات، مداخيل الأملاك التابعة للدولة، التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى، الأموال المخصصة للمساهمات والهبات والهدايا، التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا

الفوائد المترتبة عنها، مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها، مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا، المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.

2 -المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000، المتعلق بإنشاء صندوق ضبط الموارد، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 28 جوان 2000. – المادة 66 من قانون 22–23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، والمتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83 الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

***المواقع الإلكترونية :**

1-International Working Group of Sovereign Wealth Founds , report, N 08/06 , sur le site web: http://www.iwg-swf.org/index.htm. consulte le /10/12/2008.

–2 SONATRACH :rapport annuel 2005, www.sonatrach-dz.com

***الكتب باللغة الفرنسية :**

1- Jaque Muller et autres, économie manuel , d'application , Paris 3 éme édition , 2002.

2-abdelkadersidahmed,l'opep passé présent et perspectives ,office des publication,alger1998 .

***الكتب بالغة الإنجليزية :**

1-Allen and Brownlee , Economics of Public finance , Prentice – Hall , New York , 1948.

2-N,chaxson**,** approaches to volatility: dealing with the resource curse in sub-Saharan Africa, international affairs, vol-81,no (2march 2005)

3-Olav Bjerkholt, Fiscal rule suggestions for economies with non-renewable resource,Paper for IFM/World Bank conference on Rules,February , 2002.

4-Deaton,Agnus, Understanding consumption **,** clarendon Press , 1992 , P 45 .

5-Gramlich ,Edward ,Infrastructure Investment :A Review Essay, Journal OF Economic Liturature,1994.

6-Jeffrey Davis ,Ronaldo Ossowski , James Daniel, and Steven Barnett,Stabilization and Savings Funds Nonrenewable Resources ,Experience and Fiscal Policy Implications,International Monetary Fund , 2001 ,April 13.